أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي

THE PRINCIPLES OF GRAMMATICAL INNOVATION (IJTIHAD) IN KUFI THOUGHT

إعداد:

بشير راشد عبد المهدي الزعبي

الرقم الجامعي:

٩٦٢٠٣٠١٠٠٦

المشرف

الدكتور عبد الجبار القزاز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١- د. عبد الجبار القزاز	(مشرفاً ورئيساً)	
٢- أ. د. [illegible]	(عضواً)	
٣- د. [illegible]	(عضواً)	
٤- د. سعيد حاكم الزيدي	(عضواً)	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في قسم اللغة العربية في كلية الدراسات الآداب والعلوم

في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ:

الإهداء

إلى والدي الحبيبين

اللذين جادا بالكثير من أجلي

وإلى أخوتي

جمال وعبد الله

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره والثناء عليه والصلاة على رسوله المصطفى وعلى آله وأصحابه،

فإن من الخلق أن ينسب الفضل لأهله، فأول ما يبدأ الباحث به هو أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيمه، لأستاذه العزيز الدكتور عبد الجبار القزاز الذي أشرف على هذه الرسالة وبذل جهدا عظيما في تقويمها وتثقيفها حتى استقامت واعتدلت وأصبحت على هذه الصورة، معتمدا في ذلك على ثراء علمه وكثرة اطلاعه وخبرته الواسعة، نفع الله به طلبة العلم وأطال الله في عمره.

وأتقدم بوافر شكري إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية -جامعة آل البيت، وأخص بالذكر أستاذي الدكتور سعيد الزبيدي وأستاذي الدكتور شكري الماضي فهما صاحبا فضل علي، حفظهما الله.

وأتقدم بوافر الشكر للدكتور كمال جبري لما قدمه من مساعدة جزاه الله خيرا.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشتي، جزاهم الله خيراً.

وأتقدم بالشكر للأخ يونس القضاة والأخ قاسم العموش وفقهما الله.

إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي

وأسأل الله التوفيق

دليل الموضوعات

الموضوع	الصفحة
-الإهداء	ب
-الشكر والتقدير	ج
-ملخص البحث باللغة العربية	ز
*المقدمة	١
-أهداف الدراسة	٢
-منهج البحث	٢
-الصعوبات التي واجهت الباحث	٢
-تقسيم الفصول	٣-٤
-الفرضيات	٤
-الدراسات السابقة	٥
***التمهيد(أعلام النحو الكوفي)**	٦-١٢
***الفصل الأول:جذور النحو الكوفي وأثر علم الفقه فيه**	١٣
-الأدلة النقلية (السماع)	١٤-٤٠
١-القرآن الكريم والقراءات	١٤-٢٣
٢-الحديث النبوي الشريف	٢٤-٢٩
٣-كلام العرب	٣٠-٣٧
-أثر علم أصول الفقه في النحو الكوفي في تناول الجذور النقلية	٣٨-٤٠

الأدلة العقلية (القياس) ٤١ -٦٣
١-التعليل ٤٧-٥١
٢-قياسية العامل ٥٢-٥٩
٣-قياسية التأويل ٦٠-٦٣
-أثر علم أصول الفقه في النحو الكوفي في تناول الجذور العقلية ٦٤-٦٩
***الفصل الثاني:الاجتهاد عند أئمة الكوفيين** ٧٠-١٢٩
***الاجتهاد قبل الكسائي** ٧١-٧٣
***اجتهاد الكسائي** ٧٤-٨٥
-وضع القواعد النحوية ٧٤-٧٧
-تعليل الظواهر النحوية ٧٨-٨١
-منهج الكسائي في الاجتهاد ٨٢-٨٤
***اجتهاد الفراء** ٨٥-١١٣
-وضع القواعد النحوية ٨٥-٨٩
-تبويب الموضوعات النحوية عند الفراء ٩٠-٩٤
-تعليل الظواهر النحوية ٩٥-٩٩
-ظواهر في اجتهاد الفراء ١٠٠-١٠٣
-تأثر الفراء بالنحو البصري ١٠٤-١٠٦
-موازنة بين الكسائي والفراء ١٠٧-١٠٩
-منهج الفراء في الاجتهاد ١١٠-١١١
***اجتهاد ثعلب** ١١٢-١٢٤
-وضع القواعد النحوية ١١٢-١١٤
-تعليل الظواهر النحوية عند ثعلب ١١٥-١١٧
-ظاهرة نقل ثعلب آراء الفراء دون نسبتها إليه ١١٨-١٢٠
-موقف ثعلب من أصحاب مذهبه وأصحاب المذهب البصري ١٢١-١٢٢
-منهج ثعلب في الاجتهاد ١٢٣-١٢٤
***اجتهاد ابن الأنباري** ١٢٥-١٢٩
***الفصل الثالث : الاتفاق والافتراق بين علماء الكوفة والبصرة** ١٣٠-١٥٩

-الاتفاق والافتراق في الأصول ١٣١-١٣٣
-الاتفاق والافتراق في الفروع ١٣٤-١٤٩
-المسألة الزنبورية ١٣٩-١٤٤
-وقفة عند كتاب الإنصاف ١٤٥-١٤٩
-المصطلح النحوي والخلاف ١٥٠-١٥٩
-مصطلحا التناوب والتضمين ١٥٥-١٥٦
-اضطراب المصطلح الكوفي وتعدده ١٥٧-١٥٩
***الفصل الرابع: الأثر الكوفي في بحوث الدارسين القدامى والمحدثين** ١٦٠-١٩١
***الأثر الكوفي في بحوث الدارسين القدامى** ١٦١-١٧٦
-ابن جني ١٦٢-١٦٤
-أبو البركات الأنباري ١٦٥-١٦٧
-ابن مالك ١٦٨-١٧٠
-الرضي الأستراباذي ١٧١-١٧٣
-ابن هشام ١٧٤-١٧٦
***الأثر الكوفي في بحوث الدارسين المحدثين** ١٧٧-١٩١
-أثر النحو الكوفي في محاولات التيسير الحديثة ١٨٢-١٨٥
-محاولات الأستاذ مصطفى جواد ١٨٥-١٨٨
-محاولة الدكتور مهدي المخزومي ١٨٨-١٨٩
-محاولة الأستاذ عبد الحميد حسن ١٩٠-١٩١
*مقترحات قد تعمل على تيسير النحو ١٩٢
***الخاتمة:أهم نتائج البحث** ١٩٣-١٩٦
***الملخص باللغة الإنجليزية** ١٩٧
*** قائمة المصادر والمراجع** ١٩٨-٢٠٩
***الدوريات والأبحاث والمقالات العلمية** ٢١٠

ملخص البحث

موضوع هذا البحث هو الاجتهاد، أي أنه يُعنى بالإبداع والابتكار، لذا كان اتجاه الدراسة إلى البحث في طرق ومناهج العلماء في هذا المجال وكيف أسهموا من خلال الاجتهاد في بناء المذهب الكوفي من وضع للقواعد النحوية والأصول العامة، ومحاولة الوصول إلى تعليل الظواهر النحوية ؟

وقد بُدئ البحث بتمهيد موجز ضم تراجم علماء النحو الكوفي، ثم انتقل البحث إلى مصادر النحو الكوفي والأدلة التي اعتمد عليها العلماء في اجتهادهم من سماع وقياس وموقف العلماء الكوفيين منها، وكيف استفادوا منها في تكوين المادة النحوية؟ وكيف اجتهدوا من خلالها للوصول إلى قواعدهم النهائية؟ ولما كان أثر علم أصول الفقه أكثر وضوحاً من آثار العلوم الأخرى في النحو فقد كان هناك حديث عن أثر هذا العلم في السماع وأثره في القياس. بعد ذلك كان البحث في الاجتهاد في المذهب الكوفي في جميع مراحله "النشأة- التطور- النضج- الانحسار" بالإضافة إلى بيان دور كل عالم في إقامة هذا البناء النحوي مع مناقشة لبعض الآراء المنتقاة لكل عالم منهم، ومحاولة الوصول إلى مناهجهم في الاجتهاد. ثم كان الحديث بعد ذلك عن اتفاق علماء الكوفة والبصرة وافتراقهم، إذ إن الاتفاق والافتراق ناتجان طبيعيان عن الاجتهاد، وتركزت الدراسة في هذا القسم من البحث على الجوانب الخلافية وهي الأصول والفروع والمصطلحات. أما القسم الأخير من البحث فموضوعه أثر النحو الكوفي في بحوث الدارسين القدامى والمحدثين، للدلالة على أن النحو الكوفي بقي مؤثراً في تفكير النحاة، مقبولاً في بعض جوانبه، وذلك لثراء هذا المذهب، فقد نوقش أثر المذهب في الدارسين القدامى، إذ اتضح هذا الأثر من خلال تبنيهم لآراء الكوفيين، أما أثره في الدارسين المحدثين فيظهر من خلال الأبحاث والدراسات التي تطالب باعتماد النحو الكوفي إلى جانب البصري في تيسير النحو وتجديده لما فيه من جوانب عديدة تصلح لذلك.

وفي هذا البحث محاولة للكشف عن جوانب ثراء المذهب الكوفي النحوي وغناه في محاولة لإظهار قيمة هذا التراث المهم الذي لم يعرف كثيْر من المعاصرين قيمته الحقيقية -ودليل ذلك قلة الدراسات في هذا المجال- فالاجتهاد هو العنصر الحي الذي تنضج به العلوم وتنمو، وإبراز هذا العنصر فيه ترغيب للباحثين في الإقبال على النحو الكوفي، إذ يعرف به عناصر الإبداع والجمال في هذا المذهب.

وإذ كان في النحو العربي مذهبان لا ثالث لهما هما الكوفي والبصري فقد كانت بعض القضايا تناقش من خلال موقف الفريقين منها مثل، موضوع الاتفاق والافتراق بين المذهبين، والموقف من الأصول السماعية والقياسية، وأثر النحو البصري في اجتهاد الكوفيين، وموازنة بعض الآراء الاجتهادية الكوفية بما يقابلها عند البصريين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب بلسان عربي مبين، تبصرة لأولي الألباب، وجعله أجل الكتب قدراً، وأغزرها علماً، وأعذبها نظماً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الذي عنت لقيوميته الوجوه، وخضعت لعظمته الرقاب، وأشهد أن سيدنا محمداً، عبده ورسوله، المبعوث إلى خير أمة بأفضل كتاب، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب.

وبعد فإن المذهب الكوفي في النحو مذهب عريق قديم، نشأ في القرن الثاني على يد الكسائي، ليكون المنافس والند لمذهب البصريين، وقد ترك هذا المذهب أثراً كبيراً في النحو العربي حيث أسهم في نمو هذا العلم الشريف وتقدمه، فلم يألُ أعلامه العظام جهداً، ولم يبخلوا بشيء من علمهم وفكرهم في سبيل إثراء علم النحو.

ولكن أين المذهب الكوفي اليوم؟! لم يبق منه إلا بعض الآراء فقط ولولا إنصاف العلماء المتأخرين كابن مالك وابن هشام لغفل طلاب العلم عن كثير من هذه الآراء، إذ إن الكتب التي تدرس في الجامعات هي شروح ألفية ابن مالك وكتب ابن هشام وإذا ما قيست الآراء النحوية الكوفية بالآراء البصرية ظهر التعسف في موقف العلماء القدماء من المذهب الكوفي، بسبب اتجاه العلماء في الغالب إلى المذهب البصري وانحيازهم إليه.

والحال في هذه الأيام كما هي في الماضي، فالدراسات التي تناولت المذهب الكوفي قليلة جداً قياساً بالمذهب البصري، بسبب سيطرة الفكر النحوي البصري على عقلية علماء النحو، لذا يجب أن يكون هناك إنصاف لدراسة المذهب الكوفي دراسة توفيه حقه. لأن هذا المذهب ثري في مادته العلمية ومنهجه، ويستحق علماؤه التقدير والثناء لما تركوه من آثار، والواجب على التالين لهم إبراز الجوانب الإيجابية والمتميزة، ولفت النظر إلى جهود هؤلاء العلماء الذين عصفت بعلمهم ظروف عديدة.

أما عن اختيار موضوع الاجتهاد،فذلك لأن دراسة الاجتهاد تكشف عن منهجهم في دراسة اللغة، وعن مصادرهم النقلية والعقلية وتوضح طبيعة التعامل مع هذه المصادر، ويمكن معرفة قدر العلماء ومنزلتهم من خلال آرائهم الاجتهادية، سواء أكان ذلك في وضع القواعد النحوية، أم في التخريجات والتعليلات التي تؤثر عنهم.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة هي:

- كيف كانت نظرة الكوفيين إلى السماع والقياس؟
- ما طبيعة اجتهاد أعلام المذهب الكوفي وميزاته؟
- علام تقوم مناهج العلماء الكوفيين في الاجتهاد؟
- ما مدى أثر علم أصول الفقه في اجتهاد الكوفيين؟
- هل أثر علم النحو البصري في الأئمة الكوفيين؟
- ما مدى صحة التهم الموجهة للكوفيين في السماع والقياس؟
- ما مقدار الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الأصول والفروع؟
- هل أثر النحو الكوفي في النحاة المتأخرين والمعاصرين؟
- كيف يمكن الإفادة من النحو الكوفي في الدرس النحوي الحديث؟

منهج البحث:

يقوم منهج البحث على تتبع الموضوع المدروس تتبعاً تاريخياً من نشأته إلى تطوره ونضجه، مع دراسة الظروف التي أحاطت بهذه التطورات، ومثل ذلك يظهر في عرض موضوع الاجتهاد، فابتدئ بالنحاة قبل الكسائي إلى زمن ابن الأنباري، وكذلك الحال في موقف الكوفيين من الاستشهاد بالمصادر السماعية والاستفادة من المصادر القياسية، فيبدأ عادة بالكسائي ثم الفراء ثم ثعلب، لأن هؤلاء هم الأئمة المجتهدون والمتميزون بين علماء النحو الكوفي.

ويقوم المنهج أيضاً على عرض القضايا وتحليلها ومناقشة الآراء في بعض الأحيان وتركها إذا اقتضى البحث ذلك، ويقوم المنهج أيضاً على الموضوعية والحياد، فقد حاول الباحث الابتعاد عن الميول المذهبية لأن الهدف من الدراسة كشف الحقائق العلمية وليس شيئاً آخر.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

من أهم الصعوبات التي عانى منها الباحث قلة الدراسات الحديثة في المذهب الكوفي، وحتى هذه الدراسات، لم تكن كلها متوفرة في مكتبات الجامعات، ثم إن عدد المؤلفات الكوفية في النحو محدود، فلا يُعتقد أنه يتجاوز عشرين مؤلفاً، أما ما وصل من هذه المؤلفات فلا يتجاوز أصابع اليد، لذا اضطر الباحث لأن يتجه إلى كتب النحاة المتأخرين لمعرفة آراء النحاة الكوفيين، التي قد تكون منسوبة إليهم خطأ بقصد أو بغير قصد.

تقسيم الفصول:

يبدأ البحث بتمهيد عُرضت فيه تراجم أبرز علماء المذهب الكوفي لإعطاء نبذة عن حياتهم وذكر مؤلفاتهم لا سيما النحوية منها، مع الاهتمام بتراجم الأئمة الثلاثة الكبار الكسائي والفراء وثعلب.

وفي **الفصل الأول** كان البحث حول مصادر الاجتهاد في النحو الكوفي فقُسِّم الفصل الأول إلى قسمين:

الأول: السماع (القرآن الكريم وقراءاته، الحديث الشريف، كلام العرب) حيث وضحت فيه وجهة نظر الكوفيين من المسموع وموقفهم منه، ونُوقِشَت في هذا الموضوع ثلاث تهم وجهت للكوفيين هي:

أ. أخذ اللغة من القبائل غير الفصيحة.

ب. أخذ اللغة من سكان الحواضر.

ج. أخذ اللغة من المتهمين بالوضع.

وخُتم الموضوع بدراسة أثر علم أصول الفقه في السماع عند الكوفيين.

الثاني: القياس (التعليل، العامل، التأويل والتقدير) وقد وُضِّح في هذا الجزء من البحث موقف نحاة الكوفة من القياس ومنهجهم فيه، ونُوقش فيه تهمتان موجهتان للكوفيين هما:

أ. القياس على الشاذ والنادر والضرورة.

ب. القياس على ما لم يُسمع.

وفي نهاية الموضوع كان الحديث عن أثر علم أصول الفقه في القياس عند الكوفيين.

في **الفصل الثاني** كان الحديث عن اجتهاد علماء الكوفة، فابتُدئ بالنحاة قبل الكسائي، للدلالة على أن استنباط الآراء في النحو الكوفي كان منذ زمن بعيد، ثم اجتهاد الكسائي ثم الفراء ثم ثعلب ثم ابن الأنباري. وقد تم استعراض العديد من الآراء الخاصة بكل عالم سواء القواعد التي استنبطها أم تعليلاته للظواهر النحوية، مع موازنة هذه الآراء في بعض الأحيان بما يقابلها عند البصريين وتفضيل الأقرب منهما إلى روح العربية.

ونوقش في هذا الفصل بعض الظواهر في آراء الأئمة مثل إعمام القواعد عند الكسائي وإطلاقها وتفصيل العلماء لها بعد ذلك أو تقييمها وظاهرة مراعاة البناء والإعراب عند الفراء، وظاهرة ذكر ثعلب لآراء الفراء دون نسبتها إليه.

وفي هذا الفصل كان هناك حديث عن مناهج الأئمة الكوفيين في الاجتهاد من اعتماد على السماع والقياس، وأثر علم القراءات فيهم، وتأثرهم بالنحو البصري.

أما **الفصل الثالث** فكان الحديث فيه عن الاتفاق والافتراق بين الكوفيين والبصريين في:

أ. **الأصول**: نُوقش في هذا الموضوع موقف الكوفيين والبصريين من القراءات القرآنية وكلام العرب والقياس في محاولة للوقوف على حجم الخلاف بين الفريقين.

ب. **الفروع**: كان الحديث يدور في موقف الفريقين من القضايا الفرعية وأثر الأصول في نشأة الخلاف فيها وكانت هناك وقفة عند مسألتين خلافيتين مهمتين هما:

١. مسألة إضافة الاسم إلى نفسه أو إلى صفته،حيث كانت هناك محاولة للكشف عن منهج علماء المذهبين في التعامل مع النصوص من خلالها.

٢. المسألة الزنبورية: كان الهدف من ذكرها عرض بعض الملاحظات التي عرضت أثناء البحث.

جـ. **المصطلحات**: تم الوقوف عند بعض الأمور المهمة حول المصطلح مثل:

١. استعراض بعض المصطلحات الكوفية الخاصة.

٢. محاولة التعرف على مدى إفادة الكوفيين من المصطلحات التي وضعها الخليل بن أحمد.

٣. تم عرض ظاهرة اضطراب المصطلح عند الكوفيين وتعدده.

الفصل الرابع وهو الفصل الأخير في البحث يتناول موضوع أثر النحو الكوفي في بحوث الدارسين القدامى والمحدثين، فيستعرض البحث أهم الآراء التي تابع فيها النحاة المتأخرون الكوفيين، ويحاول الكشف عن قوة هذا الأثر وضعفه عند كل إمام من الأئمة الذين تم اختيارهم.

أما عن أثر النحو الكوفي في الدارسين المحدثين، فيتجلى في محاولات التيسير الحديثة التي ترى النحو الكوفي نحواً ملائماً لتيسير النحو في الزمن الحاضر، وقد تم عرض بعض المحاولات لمعرفة الأسس التي تقوم عليها، والأهداف التي ترمي إليها.

الفرضيات:

يحاول الباحث الكشف عن أبرز جوانب المذهب الكوفي، والوصول إلى مناهج علمائه في اجتهادهم، لعل هذا الأمر يساعد في تيسير النحو في العصر الحاضر.

الدراسات السابقة:

يُعد كتاب "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" للدكتور مهدي المخزومي من أهم الكتب التي ألفت في النحو الكوفي حديثاً، فالكتاب شامل جامع تحدث فيه المؤلف عن تاريخ المذهب الكوفي، وعن علمي النحو واللغة في الكوفة وعن إنجازات علماء هذا المذهب،

غير أنه لم يتحدث عن الاجتهاد إلا بإشارات متفرقة، ويمكن اعتبار كتاب الدكتور المخزومي قاعدة شاملة ينطلق منها الباحثون ويتوسعون فيها.

وهناك كتابا "المدارس النحوية" للدكتور شوقي ضيف و "المدارس النحوية" للدكتورة خديجة الحديثي، تحدث فيهما المؤلفان عن تاريخ المذهب الكوفي وأبرز علمائه، وتحدثا عن الآراء التي استنبطها العلماء وأهمية هذه الآراء ودورها في إكمال البناء النحوي الكوفي، وتحدثا عما يمتاز به المذهب الكوفي من البصري، وأسلوب الكتابين في عرض الآراء يقوم على السرد دون مناقشة وتنسيق، وهناك كتاب "التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين" للمؤلف جلال شمس الدين. والكتاب مقتصر على موضوع التعليل وأنواعه وطرقه دون غيره من المواضيع الأخرى.

أما الدراسات في موضوع الاجتهاد، فهناك بحث وحيد يحمل عنوان "الاجتهاد في النحو العربي" للأستاذ أمين الخولي بين فيه المؤلف أن الاجتهاد في النحو يمكن له أن يزدهر من جديد عن طريق دراسة مادة لغوية أكبر مما درس النحاة القدماء، وناقش فيه قدرة علم النحو على مواجهة ظروف العصر الحديث، ولم يتقيد الأستاذ الخولي بمذهب معين.

التمهيد

أعلام النحو الكوفي

آثر الباحث أن يكون التمهيد ترجمة لأهم أعلام النحو الكوفي والهدف من ذلك إعطاء لمحة موجزة عن حياة أولئك الأعلام ومعرفة مؤلفاتهم ولا سيما النحوية منها. وقد أشارت الدراسات النحوية القديمة والحديثة إلى نشأة النحو، وتخصصت الكتب والمؤلفات التي عنيت بالنحو الكوفي بالحديث عن بواكير هذا المذهب وفصلت الكلام على نشأته.

هذا وسيكون التمهيد منصباً على ثلاثة أئمة فقط هم الكسائي أحد مؤسسي المذهب النحوي الكوفي، والفراء أكثر الكوفيين آراء، والذي تم النضج على يديه وثعلب الحافظ المتقن والحارس الأمين على ما ورثه من العلماء السابقين، فهؤلاء هم أئمة هذا المذهب، والمجتهدون فيه، أما باقي العلماء، فلم يكونوا أكثر من حافظين غير مجتهدين، وإن تميز بينهم أبو بكر بن الأنباري الذي سيكون عنه حديث منفصل في الفصل الثاني.

- أبو جعفر الرؤاسي:(*)

محمد بن الحسن بن أبي سارة، أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، وهو أستاذ الكسائي والفراء، أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، له من الكتب الفيصل، التصغير، معاني القرآن، وغيرها. توفي في خلافة الرشيد.

- معاذ الهراء:(**)

أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، مولى محمد بن كعب القرظي، وهو عم أبي جعفر الرؤاسي، ولد أيام عبد الملك بن مروان، كان أكثر اهتمامه بالصرف، أخذ عنه الكسائي وغيره، روى الحديث، وعمر طويلاً، توفي سنة ١٨٧هـ.

(*) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين: ١٢٥. ابن النديم، الفهرست: ١٠٩. القفطي، إنباه الرواة، ٤/١٠٥-١٠٩. ابن الجزري، غاية النهاية: ٢/١١٦-١١٧. السيوطي، بغية الوعاة: ١/٨٢-٨٣. الطنطاوي، نشأة النحو: ٩٧-٩٨. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي: ٢/١٩٧. عبد الله الجبوري، أبو جعفر الرؤاسي: ١٠-١٩.

(**) ترجم له ابن النديم، الفهرست: ١١٠. القفطي، إنباه الرواة: ٣/٢٨٨-٢٩٥. السيوطي، بغية الوعاة: ٢/٢٩٠-٢٩٣. الطنطاوي، نشأة النحو: ٩٨. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي: ٢/١٩٧.

الكسائي: (*)

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، الأسدي بالولاء، من أهل باحمشا دخل الكوفة وهو غلام قرأ على حمزة الزيات، فأقرأ زماناً بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها.

تعلم النحو على كبر بسبب حادثة جرت له مع قوم من الهباريين لحن فيها، فأرشد إلى معاذ الهراء، وأخذ عن أبي جعفر الرؤاسي حتى أنفد ما عندهما، ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل ولزمه وأخذ عنه علم النحو كما أخذ شيئاً من العروض ففي لسان العرب يقول الكسائي: "الإجارة في قول الخليل أن تكون القافية طاءً والأخرى دالاً". ثم أرشده الخليل إلى مواطن الفصاحة، فخرج إلى البادية ثم عاد وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر غير ما حفظ، ثم يمم باتجاه البصرة يريد لقاء الخليل، وكان الخليل قد توفي، ثم عاد إلى الكوفة، فاستدعاه الخليفة المهدي إلى بغداد، فتعلم على يديه هارون الرشيد ثم ولداه الأمين والمأمون.

كان شيخ الكوفيين في النحو وإمامهم المقدم ويكفيه شهادة الشافعي – رحمه الله – بقوله: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي ويكفيه قول أبي زيد الأنصاري – حين بلغه خبر وفاته –: يرحمه الله، مات بموته علم كثير.

كان الكسائي على معرفة واسعة باللغة والشعر، وكان على علم جم بالحديث، فقد سمع من سفيان بن عيينية وأبي بكر بن عياش، وكان على علم بالفقه، حتى أنه كان يحاور أبا يوسف القاضي ومحمد بن الحسن تلميذي الإمام أبي حنيفة – رحمه الله –.

ناظر اليزيدي في النحو، وناظر سيبويه في المسألة الزنبورية المعروفة. صحبه الرشيد إلى رنبويه عام ١٨٩هـ، وتوفي هناك، وتوفي في ذلك اليوم محمد بن الحسن الفقيه – عليهما رحمة الله – فلما رجع الرشيد إلى بغداد، قال: خلفت الفقه والنحو برنبويه.

من تصانيفه: معاني القرآن، مختصر النحو، القراءات، مقطوع القران وموصوله، اختلاف العدد، الهجاء، النوادر الأوسط، النوادر الكبير، هاءات الكناية في القرآن، الحدود، العدد، المصادر، الحروف، أشعار المعاياة وطرائقها، الآثار في القراءات، أجزاء القرآن، اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، ما تلحن فيه العوام.

(*) ترجم له أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: ١٢٠-١٢٢. الزبيدي، طبقات النحويين: ١٢٧-١٣٠. ابن النديم، الفهرست: ١١٠-١١١. الأنباري، نزهة الألباء: ٥٨-٦٤. ياقوت، معجم الأدباء: ٤/٨٧-١٠٥. القفطي، إنباه الرواة: ٢/٢٥٦-٢٧٤. ابن خلكان، الوفيات: ٣/٢٩٥-٢٩٧. ابن الجزري، غاية النهاية: ١/٥٣٥-٥٤٠. السيوطي، بغية الوعاة: ٢/١٦٢-١٦٤. الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠١-١٠٢. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٢/١٩٩-٢٠٠. المخزومي، مدرسة الكوفة: ٩٧-١١٩.

الفراء:[*]

أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، مولى بني أسد، كان من أهل الكوفة، لكن اكثر مقامه كان ببغداد يجمع الأموال، فإذا كان آخر كل سنة أتى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً يفرق في أهله ما جمعه.

تعلم النحو على أبي جعفر الرؤاسي في الكوفة ثم رحل إلى البصرة فأخذ عن يونس بن حبيب، ثم أقام ببغداد وتعلم على الكسائي. قرأ كتاب سيبويه وذكر أن نسخة من الكتاب وجدت تحت وسادته بعد موته. خرج إلى البادية وشافه الأعراب، وحكاياته الكثيرة عنهم في كتاب معاني القرآن تدل على ذلك.

كان الفراء إماماً في النحو، وأصبح المقدم – بعد وفاة شيخه الكسائي – في الكوفة وبغداد، وكان يناظر أقرانه البصريين كالجرمي، علمه باللغة واسع أيضاً، فقد ذكره صاحب اللسان في مئات المواضع–حسبما أورد محققا اللسان في الفهارس– من رواية لشاهد شعري، أو قول من كلام العرب أو تفسير للفظ معضل، وكان فقيهاً عالماً باختلاف الفقهاء، وعالماً بأيام العرب وأخبارها وكان عرافاً بالطب والنجوم. ويعد أيضاً من القراء ومن رواة الحديث، ويكفيه أن عدد القضاة الذين اجتمعوا لإملاء كتاب "المعاني" بلغ ثمانين قاضياً، وكتابه "معاني القرآن" موسوعة في النحو واللغة والتفسير والقراءات.

توفي – رحمه الله – سنة سبع ومائتين في طريقه إلى مكة وقد بلغ من العمر ثلاثاً وستين سنة.

من تصانيفه: معاني القرآن، الحدود، البهي، المصادر في القرآن الكريم، الجمع والتثنية في القرآن الكريم، الوقف والابتداء، الفاخر في الأمثال، آلة الكاتب، النوادر، الواو، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، فعل وأفعل، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، يافع ويافعة، ملازم، مشكل اللغة الكبير، المشكل الصغير، الأيام والليالي، الشهور،حروف المعجم.

---

[*] ترجم له أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: ١٨٦-٨٨. الزبيدي، طبقات النحويين: ١٣١-١٣٣. ابن النديم، الفهرست: ١١٢-١١٤. الأنباري، نزهة الألباء: ٨١-٨٤. ياقوت. معجم الأدباء: ٦١٩/٥-٦٢١. القفطي، إنباه الرواة: ١/٤-١٧. ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٢٢٨/٢-٢٣٠. ابن الجزري، غاية النهاية: ٣٧١/٢. السيوطي، بغية الوعاة ٣٣٣/٢. محمد الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠١-١٠٢. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي: ١٩٩/٢-٢٠٠. الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ١٩-١٢١.

- **القاسم بن معن**:[*]

ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، كان على قضاء الكوفة وكان عفيفاً صارماً في قضائه، ثقة جامعاً للعلوم، راوية للشعر عالماً بالغريب والنحو له من الكتب: النوادر، الأنواء، صفة النحل، الخيل وغيرها. توفي سنة خمس وسبعين ومائة للهجرة.

- **الأحمر**:[**]

أبو الحسن علي بن الحسن، كان جندياً من رجال النوبة على باب الرشيد، أخذ النحو عن الكسائي، كان ممن ناظروا سيبويه في المسألة الزنبورية، استخلفه الكسائي لتدريس أبناء الرشيد لما أصيب بالوضح. كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، له كتاب التصريف، وكتاب تفنن البلغاء. توفي سنة أربع وتسعين ومائة للهجرة.

- **هشام بن معاوية الضرير**:[***]

أبو عبد الله صاحب الكسائي، كان بيته ملتقى الأدباء والشعراء وأصحاب الكلام. كان يؤدب أولاد الأثرياء، أخذ عن الكسائي النحو، وروى عن الأصمعي، له من الكتب: المختصر، القياس، الحدود وغيرها. توفي سنة تسع ومائتين.

- **علي بن المبارك اللحياني**:[****]

أبو الحسن، من بني لحيان، أخذ عن الكسائي واعتمد عليه، وأخذ عن أبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأصمعي، وأخذ عنه القاسم بن سلام. له من الكتب: النوادر. توفي سنة عشرين ومائتين للهجرة.

(*) ترجم له ابن النديم، الفهرست: ١١٧. ياقوت، معجم الأدباء: ٥/٣-٦. القفطي، إنباه الرواة: ٣/٣٠-٣١. السيوطي، بغية الوعاة: ٢٦٣/٢. الزركلي، الأعلام: ١٨٦/٥.

(**) ترجم له ابن النديم، الفهرست: ١١١. القفطي، إنباه الرواة: ٢/٣١٣-٣١٧. السيوطي، بغية الوعاة: ١٥٨/٢. محمد الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠١.

(***) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين: ١٣٤. ابن النديم، الفهرست: ١١٨. ياقوت، معجم الأدباء: ٥٩٨/٥. ابن خلكان، الوفيات: ٨٥/٦. القفطي، إنباه الرواة، ٣٦٤/٣. السيوطي، بغية الوعاة: ٣٢٨/٢، حنا حداد، هشام بن معاوية: ٣٠-٣٥.

(****) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين، ١٣٤. ياقوت، معجم الأدباء: ٤/٢١٠-٢١١. السيوطي، بغية الوعاة: ١٨٥/٢. الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠٢.

- **أبو عبد الله الطوال**:(*)

محمد بن أحمد بن عبد الله النحوي، أحد أصحاب الكسائي، كان حاذقاً بالقاء العربية. قدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ. توفي سنة ثلاثٍ وأربعين ومائتين للهجرة.

- **ابن قادم**: (**)

أبو جعفر محمد بن عبد الله، كان حسن النظر في علل النحو وكان يؤدب ولد سعيد بن قتيبة الباهلي، وكان من أعيان أصحاب الفراء، أخذ عنه ثعلب، أدب المعتز فحقد عليه لطريقته فلما ولي المعتز الخلافة طلبه فهرب، وذلك سنة إحدى وخمسين ومائتين للهجرة. له من الكتب: الكافي في النحو والمختصر في النحو وغريب الحديث.

- **سلمة بن عاصم**:(***)

أخذ عن الفراء، وهو راوي كتبه كلها، وكان ثقة عالماً حافظاً، له من الكتب: السلوك في النحو وغريب الحديث. أخذ عنه أبو العباس ثعلب فأكثر، توفي بعد السبعين ومائتين.

- **ثعلب**:(****)

أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، نظر في النحو وله ثمان عشرة سنة، وصنف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة، كان ثقة وكان من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب وروايته الشعر القديم ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين ما ليس عليه أحد في عصره.

(*) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين: ١٣٧. ابن النديم: الفهرست: ١١٤. القفطي، إنباه الرواة: ٩٢/٢ السيوطي، بغية الوعاة: ٥٠/١. الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠٣.

(**) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين ١٣٨_١٣٩ .ابن النديم، الفهرست: ١١٤.القفطي، إنباه الرواة: ١٥٦/٣ ١٥٩ .السيوطي، بغية الوعاة: ١٤٠/١_١٤١.الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠٤.

(***) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين: ١٣٧. ابن النديم، الفهرست: ١١٤.القفطي، إنباه الرواة ٥٦/٢. ابن الجزري، غاية النهاية: ٣١١/١. السيوطي، بغية الوعاة، ٥٩٦/١. الزركلي، الأعلام:

(****) ترجم له أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين ١٥٦. الزبيدي، طبقات النحويين: ١٤١-١٥١. ابن النديم الفهرست: ١٢٦-١٢٧. الأنباري، نزهة الألباء: ١٧٣-١٧٦. ياقوت، معجم الأدباء: ٥٥/٢-٧٨. القفطي، إنباه الرواة: ١٧٣/١-١٨٦. ابن خلكان، الوفيات: ٣٠/١. ابن الجزري، غاية النهاية: ١٤٨/١-١٤٩. السيوطي، بغية الوعاة: ٣٩٦/١-٣٩٨. محمد الطنطاوي، نشأة النحو: ١٠١-١٠٢. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي: ٢١٠-٢١٣. المخزومي، مدرسة الكوفة: ١٤٤-١٦١.

كان يدرس كتب الفراء والكسائي، ويحفظ آراءهما، ولم يكن مستخرجاً للقياس ولا مطالباً له، وكان يقول: قال الفراء وقال الكسائي فإذا سُئل عن الحجة والحقيقة في ذلك لم يغرق النظر.

كان ضيق النفقة مقتراً على نفسه، وله بعض الحكايات الطريفة التي تدل على ذلك كحكايته مع ابنته و حكايته في مرضه.

أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم ومحمد ابن سلام الجمحي والزبير بن بكار، وأخذ عنه علي بن سليمان الأخفش الأصغر، وابن عرفة، وابن الأنباري، وأبو عمرو الزاهد، وأبو موسى الحامض وهارون بن الحائك وغيرهم.

كان يقول مات الكرخي سنة مائتين وفيها ولدت، وطلبت العربية سنة ست عشرة ومائتين، وابتدأت النظر في حدود الفراء ولي ثمان عشرة سنة.

كان ثعلب إماماً مقدماً في النحو الكوفي، وكان من المحدثين، قال: سمعت من عبيد الله ابن عمر القواريري مائة ألف حديث، وكان ممن رووا القراءات، وكان من أئمة اللغة حتى أن ابن الأعرابي – وهو شيخه في اللغة – كان يقول له: ما تقول في هذا يا أبا العباس؟ ثقة منه بحفظه وعلمه.

له من الكتب: المصون، اختلاف النحويين، معاني القرآن، الموفقي في مختصر النحو، ما تلحن فيه العامة، القراءات، معاني الشعر، التصغير، ما ينصرف ولا ينصرف، ما يجزي وما لا يجزي، الشواذ، الأمثال، الإيمان، الوقف والابتداء، استخراج الألفاظ من الأخبار، الهجاء الأوسط، إعراب القرآن، المسائل، حد النحو، تفسير كلام ابنة الخس، غريب القرآن، المجالس، الفصيح.

أُصيب آخر حياته – بالصمم، فصدمته في إحدى الطرقات دابة لم يسمع وقع حوافرها، فسقط في هوة، فمات على الأثر، وكانت وفاته رحمه الله سنة إحدى وتسعين ومائتين في خلافة المكتفي، ودفن في بغداد بمقبرة باب الشام.

- أبو موسى الحامض:[*]

سليمان بن محمد بن أحمد، كان من المتقدمين في النحو، أخذ عن ثعلب ولازمه أربعين عاماً، روى عنه أبو عمرو والزاهد وغلام نفطويه، كان ديناً، صالحاً، عالماً باللغة والشعر

---

[*] ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين: ١٥٢-١٥٣. ابن النديم، الفهرست: ١٣٦. ياقوت، معجم الأدباء: ٣٩٧/٤-٣٩٨. القفطي، إنباه الرواة: ٢١/٢. السيوطي، بغية الوعاة: ٦٠١/١. محمد الطنطاوي، نشأة النحو: ١٥٠.

والبيان، خلط بين النحو الكوفي والبصري وكان متعصباً على البصريين، وكان شرس الأخلاق، له من الكتب المختصر في النحو، كتاب خلق الإنسان، كتاب الوحوش وغيرها. توفي سنة خمس وثلاثمئة.

- أبو بكر بن الأنباري:(*)

محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، والده القاسم بن محمد من علماء العربية، فقد كان ابن الأنباري يملي في ناحية وأبوه مقابله.

أخذ العلم عن ثعلب وعن أبيه وعن خلق، وكان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً، قيل إنه كان يحفظ ثلاثمئة ألف بيت شاهداً في القرآن، وقيل إنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً بأسانيدها، كان صدوقاً فاضلاً زاهداً متواضعاً.

له من المؤلفات: غريب الحديث، الهاءات، الأضداد، المشكل، المذكر والمؤنث، الزاهر، أدب الكاتب، المقصور والممدود، الواضح في النحو، الموضح في النحو، الهجاء، شرح شعر الأعشى، شرح شعر النابغة، شرح شعر زهير، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. توفي – رحمه الله – سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

- أبو عمرو الزاهد غلام ثعلب:(**)

محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز، المعروف بالزاهد، كان من أكثر الناس حفظاً، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة في اللغة، ولسعة حفظه نُسِب إلى الكذب، وكان أهل اللغة يطعنون عليه. له من الكتب: الياقوت في اللغة، شرح الفصيح، فائت الفصيح، غريب مسند أحمد، ... وغيرها. توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمئة للهجرة.

(*) ترجم له الزبيدي، طبقات النحويين: ١٥٣-١٥٤. ابن النديم، الفهرست: ١٢٨-١٢٩. ياقوت، معجم الأدباء: ٥/٤١٠-٤١٥. القفطي، إنباه الرواة: ٣/٢٨. ابن خلكان، الوفيات: ٤/٣٤١-٣٤٣. السيوطي، بغية الوعاة: ١/٢١٢-٢١٤. محمد الطنطاوي، نشأة النحو: ١٥٠-١٥١. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي: ٢/٢١٤-٢١٦.

(**) ترجم له ابن النديم، الفهرست: ١٢٩-١٣١. ياقوت، معجم الأدباء، ٥/٣٦٠-٣٦٥، القفطي، إنباه الرواة: ٣/١٧١. ابن خلكان، الوفيات: ٤/٣٢٩-٣٣٤. السيوطي، بغية الوعاة: ١/١٦٤-١٦٦. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٢/٢١٨-٢١٩.

الفصل الأول

جذور النحو الكوفي وأثر علم الفقه فيه

الأدلة النقلية (السماع)

لقد اعتمد نحاة البلدين " البصرة والكوفة" الأوائل على الجذور والأدلة النقلية "السماع"، وعلى الجذور والأدلة العقلية "القياس" كمصدرين أساسيين في تكوين المذاهب النحوية، وذلك عن طريق الاجتهاد في تفسير الظواهر النحوية فيها وتكوين القواعد العامة بعد جمع مادة لغوية هائلة واستقرائها، تكفي لهذا العمل، ودراسة هذه المادة دراسة مستوفية.

يقسم السماع إلى ثلاثة أقسام هي:

١-القرآن الكريم والقراءات:

فالقرآن الكريم: هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما، فهما إذن حقيقتان متغايرتان.[١]

والقرآن الكريم أولى النصوص بالاحتجاج، لأنه كلام الله سبحانه الذي تنزه عن أن يوازيه كلام أو يقترب منه فصاحة أو أسلوباً أو بناءً، فضلاً عن أنه يتميز بأنه أصح ما وصل إلينا، لأنه وصل متواتراً جمعاً عن جمع.

أما القراءات "فكل ما ورد أنه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج في مثل ذلك الحرف بعينه، ...، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة".[٢]

إلا أن القراءات القرآنية ولا سيما المتواترة منها، لم تلق الاهتمام المتوقع، ولم ينظر إليها بقدسية على الرغم من أنها مسندة إسناداً صحيحاً متواتراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "فقد كان هناك قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات

---

[١] عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ-١٥٠٥م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

[٢] جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ-١٥٠٥هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، ط١، دار جروس برس، ١٩٨٨م، ص ٣٦.

بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك"[١] فهم يحاكمون القراء ويحكمون عليهم كأنهم قالوا بهذه الحروف التي يخطئونهم بها بطبعهم وعادتهم، وتناسوا إسنادها للرسول عليه الصلاة والسلام، فالقراءة واجبة الاتباع إذا كانت متواترة كما يقول الشعبي :"إن القراءة سنة فاقرأوا كماقرأ أولوكم"[٢] وكما يقول أبو عمرو الداني"[٣] إن أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".[٤]

وقد كان اهتمام أئمة القراء بالقراءات عظيماً، فقد كانوا يحفظونها بإتقان كبير، مع الاهتمام بالإدغام والإمالة والتنوين فإنه لما خص الله تعالى بحفظ القرآن" من شاء من أهله، أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفاً حرفاً، لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً".[٥]

وقد كانت القراءات مصدراً مهماً عند نحاة البصرة والكوفة، لا عند نحاة الكوفة فقط كما يقول د. محمد اللبدي بأن "البصريين ينظرون إلى القراءات نظرة حذر وحيطة ولا يأخذون بها إلا ما ندر"[٦] إلا أن الدارس في كتاب سيبويه يجد كثيراً من الاستشهادات بالقراءات الشاذة،[٧] أما الصحيحة المتواترة فهي كثيرة جداً.

وتحدث الأستاذ سعيد الأفغاني عن أهمية القرآن والقراءات في الاحتجاج فيقول: "وإذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى"[٨] ثم يشرع باللوم على من طعن بقراءات القرآن قائلاً: "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو سائر أبناء العرب لفظاً في

---

[١] المصدر ذاته، ص ٣٦.

[٢] أبو الخير محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ-١٤٢٩م)، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره، ج برجستراسر، الطبعة الثالثة، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٥٠.

[٣] عثمان بن سعيد القرطبي (ت ٤٤٤هـ)ولد في دانية، مقرئ، حافظ، محدث، مفسر، صنف طبقات القراء، التيسير في القراءات السبع، الأعلام ٢٠٦/٤.

[٤] أبو الخير محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ-١٤٢٩م)، النشر في القراءات العشر، قدم له علي الضباع، خرج آياته زكريا عميرات، ط١، ج١، دار الكتب، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦.

[٥] المصدر ذاته، ج١، ص ١٣.

[٦] محمد اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ط١، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٨م، ص ٣١٧.

[٧] عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ-٧٩٦م) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ينظر ج١، ص ١٧٢، ج٣، ص ١٣٤،٤٤.

[٨] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط٢، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٢٨.

شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات، وأهلها، كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة يصرفه عن وجهه، ويُحرّفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه".[١]

أما موقف الكوفيين من القراءات فكان يقوم على احترام القراءات، والاستشهاد بها، وعدم القدح بأصحابها وتخطئتهم إلا ما كان من الفراء فإنه كان يخطئ القراء أصحاب "السبع".

فالكسائي - وهو أحد القراء السبعة - كان يتبع منهج القراء قبله، فلم تذكر كتب النحو أنه رد قراءة ما، أو جهّل صاحبها كما فعل بعض النحويين البصريين المتأخرين، بل كان محافظاً، وذلك ليس غريباً، لأنه يدرك جيداً ويعي منهج القراء - الذي يقوم على الاتباع - جيداً. أما ما يبدو غريباً لأول وهلة فهو قول الفراء: "وكان الكسائي يعيب قولهم (فَلْتَفْرَحوا)، لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً"[٢] وذلك في قول الله تعالى: (قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحوا)[٣] وهي قراءة يعقوب الحضرمي[٤] فيما يرويه رويس[٥] والظاهر أن الكسائي لا يعيب القراءة ذاتها، إنما قد تكون هناك قراءات أخرى لنفس الحرف بسند أقوى من سند هذه القراءة، وبما يوافق الشائع في العربية، فيعيب على قارئها أخذه بالأضعف، والله أعلم بالصواب.

ومما اعتمد فيه الكسائي على القرآن الكريم أنه استدل على عمل اسم الفاعل في الزمن الماضي بقول الله عز وجل (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالوَصِيدِ)[٦] واستشهد على حذف لام الأمر بقوله تعالى: (قُلْ لِعِبادِي الَّذِين آمَنُوا يُقِيموا الصَّلاةَ)[٧] أي ليقيموها.[٨] واستدل على مجيء هل بمعنى قد اعتماداً على قوله تعالى: (هَلْ أَتى عَلى الإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً).[٩]

أما الفراء الذي اختار لنفسه قراءة خاصة به، فلم يكن موقفه كموقف شيخه، فبالرغم من أنه استشهد بالقراءات المتواترة والشاذة في كتابه وبنى عليها قواعده فإن منهجه أقرب إلى

---

[١] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٢] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي (ت ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، معاني القرآن، ج١، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ج٢،محمد علي النجار ج٣، تحقيق على النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، ج٢، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،١٩٥٥،ص٤٦٩-٤٧٠.

[٣] سورة يونس، ٥٨.

[٤] أبو محمد يعقوب بن إسحق (ت ٢٠٥هـ) أحد القراء العشرة، جامع الأصول، ٣٥١/١٤.

[٥] ينظر ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، ج٢، ص ٢١٤.

[٦] سورة الكهف، ١٨. ينظر ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٥٦هـ ١٣٦٠م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وصاحبه، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٩٠٦.

[٧] سورة إبراهيم، ١٤.

[٨] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

[٩] سورة الإنسان، ١. يُنظر ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٤٦٠.

البصريين الذين يردون القراءات التي خالفت القياس، منه إلى الكوفيين الذين يعتمدون على النقل بالدرجة الأولى.

ويبدو الفراء مضطرباً في منهجه فبينما يقول في بعض المواقع: "وقراءة القرآن أحب إلي من خلافه"[١] ويقول: وهذه القراءة "أحب إلي لأنها قراءة علي وابن مسعود وعبد الله بن عباس"[٢] ويقول: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر" إلا أنه يحاسب القارئ بدقة، وكأن القارئ يقول ما يقوله برأيه، وكأن القراءة لا تمت للسند بصلة، فمن ذلك قوله: "القراءة من المولدين مصنوعة لم يأخذوها بطباع الأعراب، إنما أخذوها بالصنعة"[٣] وهذا الأمر لا يرفع من قيمة القارئ ولا يحط منها، فالكسائي مولد - وهو من القراء السبعة - فهل ضرّه تأخره شيئاً، فلولا صحة سند قراءته وإتقانه إياها بصورة تفوق غيره من المتقدمين لما اختاره العلماء ليكون من السبعة. حتى أن سعة العربية التي كان يذكرها أحياناً - كقوله في الآية الكريمة: (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا)[٤] :"ولو كانت ما زادكم إلا خبالاً كان صواباً يريد: ما زادكم خروجهم إلا خبالا. وهذا من سعة العربية التي تسمع بها"[٥] - لم تكن لتشفع عنده لهؤلاء القراء.

أي أن الفراء اتبع منهجاً مغايراً خطأ فيه القراءات السبع إن وجد أساليبها وتراكيبها على غير ما تستعمل العرب، وكان يفضل بعض القراءات السبع على بعض، رغم أنها كلها متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك أنه قال في قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ)[٦] "قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين، والوجه أن يُنون"[٧] والقراءة بطرح التنوين قراءة حمزة وأبي عمرو وابن عامر[٨] وابن كثير[٩] ونافع كما في النشر،[١٠] ولو أنه ساوى بين القراءتين في القوة لكان أفضل.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٩٣.

[٢] المصدر ذاته، ج٢، ص ٣٨٤.

[٣] المصدر ذاته، ج٢، ص ٣٥٣.

[٤] سورة التوبة، ٤٧.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٤٠.

[٦] سورة التوبة، ٣٠.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٤٣١.

[٨] عبد الله بن عامر الحصبي (ت ١١٨هـ)، تابعي، كان قاضياً على دمشق، أحد القراء السبعة وهو قارئ الشام، جامع الأصول ٤٠٦/١٣.

[٩] عبد الله بن كثير المكي (ت ١٢٠هـ) تابعي، أحد القراء السبعة وهو قارئ مكة، توفي في مكة، جامع الأصول ٤١٤/١٣.

[١٠] ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٠٩.

ومن القراءات التي خطأها قراءة ابن عامر، وذلك في قوله تعالى (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائهِمْ)[١] حين يقول: "وليس من قال (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه)[٢] ولا (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ)[٣] بشيء، وقد فسر ذلك. ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتها بمزجة　　زج القلوص أبي مزادة[٤]

قال الفراء: باطل والصواب:

زج القلوص أبو مزادة"[٥]

والآية الثانية قراءة ابن عامر، وعلق ابن الجزري على ذلك بقوله: "الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما. وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن".[٦]

ومما خطأ فيه القراء قوله: "كان الأعمش[٧] وعاصم[٨] يجزمان الهاء في "يؤدّه"[٩] "ونولّه ما تولى"[١٠] و (أَرْجِهْ وَأَخاه)،[١١] .....، وفيه لهما مذهبان، أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً، خطأ"[١٢] والآية الأخيرة قراءة عاصم، ورسمها في المصحف الشريف بتسكين الهاء. ويقول أيضاً في قراءة حمزة: (واتَّقوا اللهَ الَّذي

---

[١] سورة الأنعام، ١٣٧. وقراءة حفص عن عاصم (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ).

[٢] سورة إبراهيم، ٤٧، وقراءة حفص عن عاصم (مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه).

[٣] سورة الأنعام،١٣٧.وقراءة حفص عن عاصم (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ).

[٤] البيت مجهول القائل وهو من مجزوء الكامل.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ص ٨١-٨٢.

[٦] ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، ج٢، ص ١٩٨.

[٧] سليمان بن مهران (ت ١٤٨هـ) قارئ معروف ومحدث، جامع الأصول، ١٣/١٥٥.

[٨] عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٨هـ) أحد القراء السبعة وهو قارئ الكوفة، تابعي، جامع الأصول ١٣/٣٥٠.

[٩] سورة آل عمران، ٧٥. وقراءة حفص عن عاصم (يؤدِّهْ).

[١٠] سورة النساء، ١١٥، وقراءة حفص عن عاصم. (نولِّهْ).

[١١] سورة الأعراف، ١١١.

[١٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٢٣.

تَساءَلونَ بِهِ وَالأَرْحامِ)[١] "وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كُني عنه".[٢]

إلا أن الفراء مع ذلك استشهد بالقرآن الكريم أكثر من استشهاده بالشعر في إثبات القواعد النحوية سواء أكانت القراءة متواترة أم شاذة ومثل ذلك كثير في كتابه معاني القرآن، وهذه بعض الأمثلة:

يقول الفراء: "بلى بمنزلة نعم إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد،[٣] قال الله تبارك وتعالى: (فَهَلْ وَجَدتُّمْ ما وَعَدَ رَبُّكم حَقّاً، قالوا نَعَمْ)[٤] فـ"بلى لا تصلح في هذا الموضوع، وأما الجحد فقوله: (أَلَمْ يَأتِكُمْ نَذيرٌ. قالوا بَلى قَدْ جاءَنا نَذيرٌ)[٥] ولا تصلح هاهنا "نعم" أداة"[٦] ومن ذلك أيضاً قوله في قول الله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ)[٧] "إن شئت رفعت المصدق ونويت أن يكون نعتاً، لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً[٨] للكتاب لكان صواباً، وفي قراءة عبد الله في آل عمران: "ثم جاءكم رسول مصدقاً"[٩] فجعله فعلاً".[١٠] والقراءة الأخيرة شاذة.

وفي قوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ في ظُلَلٍ مِنَ الغَمامِ وَالمَلائِكَةِ)[١١] يقول: "والرفع أجود لأنها في قراءة عبد الله: "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام"[١٢] وليست القراءة الأخيرة من العشر كما في كتاب "النشر".

ويقول في قوله تعالى: (قَدْ بَدَتِ البَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِمْ)[١٣] "وفي قراءة عبد الله "وقد بدا البغضاء من أفواههم" ذكر لأن البغضاء مصدر، والمصدر إذا كان مؤنثاً جاز تذكير فعله إذا

---

[١] سورة النساء، ١، وقراءة حفص عن عاصم (واتقوا اللهَ الذي تَساءَلونَ بِهِ وَالأَرْحامَ).

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٥٢.

[٣] أي نفي.

[٤] سورة الأعراف، ٤٤.

[٥] سورة الملك، ٨-٩.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٥٢.

[٧] سورة البقرة، ٨٩.

[٨] أراد: حالاً.

[٩] سورة آل عمران، ٨١. وقراءة حفص عن عاصم (ثم جاءكم رسول مصدق).

[١٠] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٥٥.

[١١] سورة البقرة، ٢١١.

[١٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٢٤.

[١٣] سورة آل عمران، ١١٨.

تقدم"[١] فوضع القاعدة الأخيرة اعتماداً على قراءة شاذة.

أما ثعلب، الإمام الكوفي الثالث، فقد كان يحترم الأثر احتراماً عظيماً، فقد بلغ من احترامه للقراءات أنه "كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع"[٢] وكان يقول عن نفسه: "إذا اختلف الإعرابان في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى"،[٣] ذلك أنه يدرك معنى القراءة ومدى خطورة تخطئتها خصوصاً إذا كانت متواترة، فهو نفسه كان له قراءة يقرأ بها أخذها عن "سلمة بن عاصم[٤] عن الفراء عن الكسائي"[٥] وبلغ اهتمامه بالقراءات درجة كبيرة حتى أنه وضع كتاباً سماه "القراءات".[٦]

وقد كان ثعلب يستشهد بالقراءات في مجالسه فمن ذلك أنه ذكر المواضع التي تدخل فيها النون الخفيفة والثقيلة على الفعل بعدها فقال: "إما إذا كانت جزاءً مثل (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ)"[٧] ويقول أيضاً في قوله عز وجل: (وَهذا بَعْلي شَيْخاً)[٨] و "شيخ" "إذا كان مدحاً أو ذماً استأنفوه"[٩] فخرج قراءة الأعمش "شيخ" وهي قراءة شاذة.

وفي قوله تعالى: (فَإِنَّها لا تَعْمى الأَبْصارُ)[١٠] يقول: "إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكّر وأنّث، إنه قام هند وإنه قامت هند، لأن الفعل يؤنث ويذكر".[١١]

من الأمثلة السابقة تتبين عناية الكوفيين بالقرآن الكريم والقراءات واعتدادهم بها، واعتمادهم عليها، ويتبين الاحترام الشديد والقدسية التي كانت تُعامل بها القراءات المتواترة من قبلهم، عدا الفراء الذي اتخذ موقفاً مغايراً للكوفيين أصحابه، ومن الجدير ذكره أن هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة، فكان يجب على النحاة أن يتجنبوها حتى يبتعدوا عن أمر قد يكون فيه تجاوز،

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٣١.

[٢] محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ-١٣٤٤م)، البحر المحيط في التفسير، اعتنى به الشيخ زهير جعيد، ج٤، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٤٥٥.

[٣] المصدر ذاته، ج٤، ص ٤٥٥.

[٤] أبو محمد النحوي (ت ٢٧٠هـ)، أخذ عن الفراء، كان ثقة عالماً حافظاً. بغية الوعاة ٥٩٦/١.

[٥] عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ-١٥٠٥م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٢٨٧.

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ٣٩٧.

[٧] أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ-٩٠٤م) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥٥٢. والآية رقم٤١ من سورة الزخرف.

[٨] سورة هود، ٧٢.

[٩] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ص ٣٦٠.

[١٠] سورة الحج، ٤٦.

[١١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٠٢.

وحتى لا يتعرضوا لانتقادات علماء القراءات وغيرهم، لأن الطعن فيما جاء متواتراً أمـــر ليـــس بالهين.

أما عن نشوء هذه الظاهرة فيقول د. شوقي ضيف :إن الكسائي والفراء هما "اللذان فتحـــا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج"[١] وليس هـــذا القول مقنعاً، لأن الذي فتح الباب لجميع النحويين هم "نحاة البصرة القدماء ثم تطاير شررها إلـــى بعض نحاة الكوفة"[٢] كما سيتبين ذلك إن شاء الله. ويقول د. ضيف أيضاً بأن "الحروف التي وقف عندها الكسائي والفراء ومن تلاهما من البصريين معدودة بحيث يكون من الإســـراف أن يُقـــال إنهم كانوا يخطئون القراء"[٣] وفي هذا تساهل كبير من قبله، لأن تخطئة قارئ من الســـبعة فـــي حرف واحد يعد أمراً عظيماً.

والظاهر أن الذي بدأ بهذه الظاهرة هو سيبويه، على الرغم من أن د. ضيف بـــرأه مـــن ذلك، بدليل أن كتابه يخلو من تخطئة أي قراءة،[٤] فضلاً عن أن سيبويه نفسه يصرح "بأن القـــراءة لا تخالف، لأن القراءة سنة ".[٥]

لكن في "الكتاب" إشارتين تدلان على موقف سيبويه من القراءات وإن لم يذكر القـــراءات نفسها، الأولى قوله: "ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر كراهية أن يفصلـــوا بيـــن الجار والمجرور"[٦] ويقصد بالجار والمجرور هنا المضاف والمضاف إليه، والفصل بينـــهما ورد في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُـــرَكَائِهِمْ﴾،[٧] أما الإشارة الثانية فهي قوله: "وأما يونس وناس مـــن النحويـــن، فيقولـــون: "اضربـــانْ زيـــداً" و"اضربنانْ زيداً" فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ســـاكن إلا أن يُدغم"[٨] وتسكين الحرف بعد الألف ورد في قوله تعالى: ﴿وَلا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِيـــنَ لا يَعْلَمُـــونَ﴾[٩] وهي قراءة ابن عامر كما جاء في النشر.[١٠] فسيبويه بين أمريـــن أولـــهما أنـــه يعـــرف هـــاتين

---

[١] شوقي ضيف، *المدارس النحوية*، الطبعة السادسة، دار المعارف القاهرة، ص ١٥٨.

[٢] كمال جبري، مقدمة كتاب المفصل في النحو للزمخشري، دار البشير، عمان، ١٩٩٧م، ص٢١١.

[٣] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٤] المرجع ذاته، ص ٨٠.

[٥] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٨.

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ص ١٧٦-١٧٧.

[٧] سورة الأنعام، ١٣٧. وقراءة حفص عن عاصم: (كذلك زيّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم).

[٨] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٣، ص ٥٢٧.

[٩] سورة يونس، ٨٩. وقراءة حفص عن عاصم: (ولا تتبعانّ سبيل ...).

[١٠] ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، ج٢، ص ٢١٥.

القراءتين - فقراءة ابن عامر كانت معروفة كغيرها من القراءات المعروفة - وتغافل عنهما، وهذا لا يجوز علمياً. والأمر الثاني أن سيبويه لا يعرفهما، وفي هذا الأمر دليل على نقص استقراء البصريين للفصيح من الكلام العربي، وهذا يجعل ثقة القارئ تهتز حينما يعلم أن سيبويه أحد أئمة البصريين لا يلم بالقراءات المعروفة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن هذه القراءات جذر مهم جداً من جذور النحو، والظاهر أن الرأي الأول هو الأصح لأن سيبويه كان حافظاً متقناً وكثيراً ما يستشهد بقراءات بعضها متواتر وبعضها شاذ، وهذا يدل على علمه الواسع بالقراءات، ويظهر أن الفراء اتبع هذا المنهج بتأثير من الأخفش الأوسط[1] الذي استوطن بغداد في أواخر عمره، وظاهرة تخطئة القراء موجودة في كتابه "معاني القرآن"[2] في أكثر من موقع.

وموقف النحاة الأوائل سواء من البصريين أم الفراء كان أقل تشدداً من نحاة البصرة الذين عاشوا بين القرنين الثالث والسادس كانوا يجهّلون القراء، ويضعّفون قراءاتهم، ويتهمونهم بالوهم وعدم المعرفة بالعربية، وكأن القراءات أقوال للقراء، يتصرفون فيها كما يشاؤون، ويجتهدون فيها على حسب سليقتهم وطبعهم. وهذه الظاهرة مأخذ مهم يؤخذ على هؤلاء النحويين ، على أن المتأخرين من النحاة كابن مالك وابن هشام في القرنين السابع والثامن وما تلاهما كانوا أكثر إنصافاً، فأخذوا بآراء الكوفيين، ونبذوا قواعد البصريين الجامدة، ولم يكن المطلوب من البصريين نقض قواعدهم وهدمها بل كان عليهم بدل رد القراءة، أن يوسعوا قواعدهم النحوية حتى تقبل النصوص العربية الفصيحة.

آخر القول في هذا الموضوع أن الكوفيين - باستثناء الفراء - نظروا إلى القراءات القرآنية - وخاصة المتواترة - باحترام شديد، إيماناً منهم بأن هذه القراءات يحكمها السند، وأنها تُؤدى كما نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالقاعدة تؤخذ منها، وتعتمد عليها، وإذا عارضت القراءة قاعدة فلا توهن ويحكم عليها بالشذوذ، بل يجب أن توسع القاعدة، فالقرآن كلام الله سبحانه، والقاعدة من عمل الإنسان الذي يصيب ويخطئ. أما موقف الفراء فكأنما أعجبه منهج البصريين الذي يقوم على تحكيم العقل، وكأنه ظن أن القارئ يتصرف بقراءته كيفما شاء، تاركاً أمر إسنادها، وذلك خلافاً لما بينه ابن الجزري من دقة الحفظ والإتقان، وأنه لا يُهمل منها

---

[1] سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) أخذ عن سيبويه، ولم يأخذ عن الخليل، صنف الأوسط في النحو والمقاييس في النحو وغيرها. بغية الوعاة ١/٥٩٠-٥٩١.

[2] سعيد بن مسعدة "الأخفش الأوسط"(ت٢١٥هـ-٨٣٠م)معاني القرآن،تحقيق هدى قراعة،ط١،مكتبة الخانجي،١٩٩٠م،ينظر ج٢/٢٣٩،ج٢/٣٢٩،ج٢/٣٤٥.

حركة ولا سكون، وليس الفراء بالإمام الذي يجهل قيمة الرواية والإسناد، ولكنه على ما يظـــــهر اجتهد، فلم يصب، والله أعلم بالصواب.

٢-الحديث النبوي الشريف

مادة الحديث النبوي اللغوية، ثروة هائلة متميزة، لما عُرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفصاحة والبلاغة، فقد أثر عنه - عليه السلام - أنه قال: "أعطيت جوامع الكلم"[١] وأوضح الأدلة على فصاحته وبلاغته صلى الله عليه وسلم الأمثال النبوية كقوله: "حمي الوطيس"[٢] وقوله: "إن من البيان لسحرا"[٣] وغير ذلك.

أما عن موقف النحاة عامة والكوفيين خاصة من الحديث النبوي الشريف من جهة الاحتجاج به، فيقول السيوطي: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً"[٤] وقد قسم النحاة الحديث إلى قسمين "قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته، .....، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية".[٥]

إلا أن النحاة أبعدوا الحديث كمصدر من مصادر استشهادهم فإن "النحاة الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء، وعلي بن المبارك من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"[٦] أي لم يستشهدوا بالحديث النبوي. وحجتهم في ذلك "أن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ".[٧]

وقد بحث هذه الظاهرة علماء قدماء كثيرون، فمنهم من كان على رأي الأوائل كأبي حيان،[٨] ومنهم من كان محايداً في رأيه كالشاطبي،[٩] ومنهم من ثار على الأوائل فاحتج بالحديث

---

[١] صحيح مسلم، كتاب الأشربة ٨٤/٧.

[٢] صحيح مسلم، كتاب الجهاد.٩٣/١٢.

[٣] صحيح البخاري، كتاب الأدب.١٢٣/٦.

[٤] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ٤٠.

[٥] عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٩٣هـ-١٦٨٢م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٢-١٣.

[٦] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١.

[٧] المصدر ذاته، ص ٤٠.

[٨] أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) إمام نحوي لغوي بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٥.

[٩] القاسم بن فيّرة الرعيني الأندلسي (ت ٥٩٠هـ) له منظومة القراءات بغية الوعاة ٢٦٠/٢.

وأكثر من ذلك، كابن مالك وابن هشام، وليس هنا متسع لعرض المسألة،[١] ولكن هناك ملاحظتان لا بد من الإشارة إليهما:

١- كان يجب على الباحثين أن يكونوا حذرين جداً في الحكم على القدماء، وأن لا يعتبروا قلة لجوئهم للحديث خطأ فاحشاً، فأولئك العلماء هم أهل اللغة وأبناؤها وفضلهم ظاهر بين، واحترامهم لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر لا اختلاف فيه، وكلهم كان على شيء من الزهد والورع، وليس قدح بعض المترجمين لبعضهم بشيء، عدا عن أنهم كانوا على صلة وثيقة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالكسائي: "استوطن بغداد وروى الحديث"[٢] والفراء "حدث عن أبي بكر بن عياش[٣] وسفيان[٤] بن عيينة"[٥] وثعلب كان يقول: "سمعت من عبد الله بن عمر القواريري[٦] مائة ألف حديث"[٧] وقال ابن جني عنه "لله أبو العباس أحمد بن يحيى وتقدمه في نفوس أصحاب الحديث ثقة وأمانة وعصمة"[٨] وقال الأصمعي عن الخليل: "كادت الأباضية تغلب عليه حتى من الله عليه بمجالسة أيوب"[٩] و أيوب هذا هو السختياني[١٠] الفقيه الجليل وكان سيبويه "يستملي على حماد"[١١] وحماد هو ابن سلمة[١٢] المحدث المعروف.

فهؤلاء العلماء إذن أعلم بأحوال الحديث من غيرهم، وبما يجوز أن يستشهد به وما لا يستشهد، فقد كانوا في زمن كثر فيه وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثرة ما كان من فتن، لكن يبدو أن الدافع للتقليل من الاستشهاد بالحديث الشريف - موازنة بالقرآن الكريم والشعر - أن هناك بعض العبارات من المحدثين كانت تذودهم عن ذلك كقول حماد: "من لحن

---

[١] يراجع محمد الخضر حسين، القياس في اللغة. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف.

[٢] أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ-١٢٢٩م) معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب، تحقيق إحسان عباس، ط١، ج٤، دار الكتب، بيروت، ١٩٩١، ص ٨٧.

[٣] أبو بكر بن عياش بن سالم (ت ١٩٣هـ) مولى بني أسد، محدث جليل، الجمع بين الصحيحين ،٥٩٤/٢.

[٤] ابن أبي عمران الهلالي (ت ١٩٨هـ) إمام، عالم، ثبت، ثقة. جامع الأصول ١٤٤/١٣-١٤٥.

[٥] جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ-١٢٤٨م). إنباه الرواة على أنباه النحاة، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ج٤، دار الفكر، بيروت، ص ٩.

[٦] عبيد الله بن عمر بن ميسرة، أبو سعيد البصري، (ت ٢٣٥هـ) من كبار أئمة الحديث. جامع الأصول ٤٣٧/١٣.

[٧] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٧.

[٨] أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ-١٠٠٢م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج٣، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٥٢، ص ٣١٣.

[٩] أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ-٩٨٩م) طبقات النحويين واللغويين، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٨.

[١٠] أبو بكر بن أبي تميمة (ت ١٣١هـ) من سادة الفقهاء. جامع الأصول ٢٤٨/١٢.

[١١] السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج١، ص ٥٤٨.

[١٢] (ت ١٦٧هـ) إمام في الحديث واللغة، روى عنه مسلم ،جامع الأصول ٤٤١/١٢.

في حديثي فقد كذب"[١] وقول سفيان الثوري:[٢] "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى"[٣] فإذا ما قرن هذان القولان بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[٤] فإذا كان اللحن في الحديث كذباً كما يقول حماد، فإن على النحوي أن يكون حذراً جداً في هذا الأمر حتى يخرج من تهمة لا يقصدها، خصوصاً أن النحو يقوم على اللفظ والتغيير في اللفظ، قد يؤدي إلى اللحن، ومما يدل على تحرج النحاة أن سيبويه لم ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً بل كان يقول: "وأما" سبوحاً وقدوساً رب الملائكة والروح"[٥] ويقول: "ومثل ذلك" ونخلع ونترك من يفجرك"[٦] ويقول: "وأما قولهم" "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصرانه"[٧] وهذا دأبه في باقي الأحاديث في كتابه خوفاً من أن يلحن بما ينسبه إلى رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام. بينما كان الفراء أكثر جرأة من سيبويه، وسيتضح ذلك في موقفه من الحديث والاستشهاد به، أما العلماء اللغويون فلم يجدوا حرجاً من الاستشهاد بالحديث الشريف لأن عماد اللغة المعنى، والرواية بالمعنى جائزة، وعماد النحو اللفظ، والذي يدل على ذلك أن المبرد إمام البصريين في النحو استشهد بثلاثة وتسعين حديثاً في كتاب الكامل[٨] لأنه في اللغة والأدب ولم يستشهد بأي حديث في كتاب المقتضب[٩،١٠] لأنه في النحو.

إلا أن النحاة المتأخرين خرجوا عن هذا النهج باستثناء بعضهم، فتوسعوا بالاستشهاد بالحديث في مجال النحو، لكن الذي فتح الطريق أمامهم بشكل واسع هو الإمام ابن مالك، وربما كان تدوين الحديث واختيار الصحيح منه بعد الفحص والتدقيق والتنقيح، عاملاً مساعداً لابن مالك لاطمئنانه بأن الحديث المدّون من كلام رسول الله عليه السلام، كما يقول البدر الدماميني: "وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناءً على أن اليقين ليس

---

[١] السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج١، ص ٥٤٨.

[٢] أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق (ت ١٦١هـ) إمام المسلمين وحجة الله في خلقه. جامع الأصول ١٤٣/١٣.

[٣] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج١، ص ١١.

[٤] حديث صحيح، صحيح البخاري، كتاب العلم، ج١، ص٢٧٣.

[٥] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ٣٢٧، صحيح مسلم، ج٤، ص١٧١، والرواية فيه: "سبوح قدوس...".

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ٧٤، وليس الحديث في الكتب الستة.

[٧] المصدر ذاته، ج٢، ص ٣٩٣، صحيح مسلم، ج٦، ص١٨٠، والرواية فيه: "كل إنسان تلده أمه على الفطرة وأبواه بعد يهودانه وينصرانه ويمجسانه...".

[٨] محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ-٨٩٨م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧.

[٩] محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ-٨٩٨م)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

بمطلوب في هذا الباب، ...، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين".[١]

٢- إن النحاة القدماء لم يخرجوا الحديث من نطاق الاستشهاد إطلاقا فقد استشهد الفراء بثمانية أحاديث في معاني القرآن واستشهد سيبويه بسبعة أحاديث في الكتاب.

أما موقف أئمة الكوفيين من الحديث، فإن كل إمام كان له اتجاهه الخاص. ولا يمكن التأكد بشكل قطعي من موقف الكسائي لعدم وجود مؤلفات نحوية له، غير أن الدكتور مهدي المخزومي يشير إلى أنه تأثر "بالبصريين، فأخرج الحديث من نطاق المصادر التي يحتج بها، أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم"[٢] والاعتقاد هنا أنه اعتمد على قول أبي حيان بأن الأئمة الكوفيين والبصريين لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف[٣] كما مر.

أما الفراء فلا تصح عليه عبارة أبي حيان، فقد استشهد بثمانية أحاديث في كتابه معاني القرآن في إثبات أحكام نحوية، وهي نسبة قليلة إذا ما قيست بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو كلام العرب من النثر، لكن هذه الأحاديث تبقى دليلاً على عناية الفراء بالحديث الشريف في مجال النحو، فقد استشهد بالحديث قبل الاستشهاد بالنص القرآني في أحد مواضع كتابه،[٤] وكان يقدمه أحياناً على الشعر ويؤخره في أحيان أخرى.

وما يميز الفراء عن سيبويه أنه كان في أكثر الأحوال ينسب الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم كقوله: "عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لم تحل الغنائم ..."[٥] وكقوله: "وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم: "أمرت بالسواك ...".[٦]

ومن الأمثلة على استشهاد الفراء بالحديث لإثبات القواعد النحوية قوله في قول الله تعالى: (الآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعجِلونَ)[٧] "وإن شئت جعلت "الآن" أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب فعل فأتاها النصب من نصب فعل وهو وجه جيد كما قالوا: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال، وكثرة السؤال"[٨] فكانتا

---

[١] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج١، ص ١٤.

[٢] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة بابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١٦.

[٣] يُنظر السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ١٨٣.

[٥] المصدر ذاته، ج٣، ص ١٨٣، وليس الحديث في الكتب الستة.

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ١٤٦، وليس الحديث في الكتب الستة.

[٧] سورة يونس، ٥١.

[٨] صحيح البخاري، كتاب الرقاق والرواية فيه "كان ينهى عن قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال"، ج١٣، ص٩٨.

كالاسمين"[١] فاستشهد بهذا الحديث لتقوية رأيه في أصل كلمة "الآن" لأنه يرى أنـــها الفعـــل "آن" أدخل عليه ال التعريف فأصبح اسما، كما دخل حرف الجر على الفعلين قيـــل وقـــال، فأصبحـــا كالاسمين.

وفي قوله تعالى: (قالوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغى بَعْضُنا عَلـــى بَعْـــضٍ)[٢] يقـــول: "وقولـــه "خصمان" رفعته بإضمار "نحن خصمان" والعرب تضمر للمتكلم والمكلم المخـــاطب مـــا يرفـــع فعله،[٣] ...، وقد جاء في الآثار للراجع من السفر: "تائبون آئبون، لربنا حامدون"[٤] ...، وجاء فـــي الآثار: من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: يائس من رحمـــة الله"[٥] أي أن الفراء استشهد بحديثين شريفين في إثباته لقاعدة إضمار المبتدأ.

أما موقف ثعلب فهو أقرب إلى الكسائي منه إلى الفراء، فقد استشهد بالحديث في مجـــال اللغة في كثير من المواضع كقوله: "وعن النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما أنا رحمـــة مـــهداة"[٦] بالضم، من أهديت الهدية"[٧] إلا أنه استشهد بحديث واحد يمكن عده نحوياً لغوياً وهو قوله عليـــه السلام "خفت لأدردن"[٨] وقد استشهد به دون نسبته للرسول عليه السلام على طريقة سيبويه، بينما كان ينسب الأحاديث الأخرى إذا كانت في مجال اللغة أو التفسير. وفي الحديث "خفـــت لأدردن" يقول: "مثل ظننت لأدردن"[٩] وفي الحديث شاهد علي مجيء خاف بمعنى ظن فهي من أخواتـــها وتعمل عملها.

فالأئمة النحويون لم يكونوا على منهج واحد، فقد احتج الفراء بالحديث وخالف أصحابـــه، وهذه عادة الأئمة، فلكل إمام شخصيته المستقلة التي تميزه عن غيره، وإن كانت هنـــاك أصـــول عامة يتقيدون بها.

غير أن موقف النحويين بترك الاستشهاد بالحديث الشريف في مجال النحو، كان خســـارة كبيرة للنحو العربي، فكون الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب وأبلغهم وأقواهـــم ســـليقة وطبعاً، بما من الله عليه من الفضل، فإن كلامه – عليه السلام – بلا شك كان يمكـــن أن يكـــون

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ٤٦٨-٤٦٩.

[٢] سورة ص ، ٢٢.

[٣] المقصود، بالفعل هنا "الخبر".

[٤] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والرواية فيه "آيبون تائبون عابدون لربنا حامدون"، ج٦، ص٣١١.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٠٢، وليس الحديث في الكتب الستة.

[٦] ليس في الكتب الستة

[٧] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١١٩.

[٨] ليس الحديث في الكتب الستة. وينظر اللسان مادة "درد".

[٩] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص١٥٣.

مصدراً عظيماً يصدر عنه النحويون، ويعتمدون عليه في تقعيدهم لعلم النحو، فكان عليهم أن يتتبعوا رواية الحديث ومعرفة رواته وأن يُفنوا في ذلك أعمارهم – كما كانوا يفنونها في جمع اللغة من قيس وتيمم – للتأكد من سلامة الحديث لفظاً ومعنىً، ولا سيما الأحاديث القصيرة والأمثال النبوية، وأن يجمعوا من هذه الثروة اللغوية ما يكفيهم في وضع القواعد وترسيخها، أي أن النحو العربي فقد مصدراً مهماً، لو استثمره النحاة لكان له أثر واضح في صياغة القاعدة وتمتينها.

غير أن المتأخرين من النحاة – خصوصاً نحاة القرن السابع – خرجوا على مناهج المتقدمين، فغلبوا اليقين على الشك في كون اللفظ للرسول صلى الله عليه وسلم، ففتحوا باب الاحتجاج بالحديث على أوسع أبوابه، وقد لقي ذلك المنهج قبولاً عند أكثر النحاة ممن جاؤوا بعدهم، بل أصبحت القاعدة التي تعتمد على الحديث الشريف ذات مكانة متميزة وقيمة كبيرة. فإثبات القاعدة النحوية، أو وضعها اعتماداً على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من اعتمادها على قول أعرابي أو أعرابية وإن كانا من تميم وأسد أو غيرهما.

٣- كلام العرب

لقد كان كلام العرب مصدرا مهما من المصادر التي اعتمد عليها نحاة الكوفة في اجتهادهم ووضع قواعدهم، فقلما توجد قاعدة عند أحد أئمتهم من غير أن يدعمها بيت من الشعر حتى لو كان قائله مجهولا.

ويقسم كلام العرب إلى قسمين هما: الشعر والنثر. أما عن الاستشهاد بالشعر فقد قسم علماء العربية الشعراء "إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم الذين عاشوا بعد هؤلاء كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما إجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا".[١]

أما النثر فكانت الأمثال والخطب القليلة التي وصلت، وما جمعه الرواة من كلام الأعراب في رحلاتهم المادة النثرية التي اعتمد عليها النحويون.

والمأخذ على الكوفيين والبصريين "أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد والاستشهاد على قيمة هذه القواعد بالمرويات وخلطوا بين الشعر والنثر، حتى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر وحده في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعا واضحا، فليس كل ما يجوز في الشعر [يكون] جائزا في النثر"،[٢] وكان سيبويه ممن يرى ذلك فقد أفرد بابا في كتابه تحت

---

[١] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج١، ص ص ٥-٦.

[٢] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

عنوان "هذا باب ما يحتمل الشعر"،[١] وكان الفراء يراعي ذلك أيضاً ويقول: "وذلك أن الشعر لـــه قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يحتمله الكلام".[٢]

والكوفيون كالبصريين اعتدوا بكلام العرب واحتجوا به، وكان له منزلـــة خاصـــة فـــي نفوسهم لشيوع منهج القراءة أو منهج النقل عندهم، فكانوا أكثر احتراماً للنصوص من غيرهم.

وقد وجهت إلى الكوفيين ثلاث تهم في سماعهم عن العرب، أول هذه التهم: أخذهم عـــن القبائل غير الفصيحة. فقد أخذ الكوفيون عن قبائل كثيرة، بعضها بنظر المتهمين فصيـــح مثـــل قيس وأسد وتميم، وقد أخذ الكوفيون مادة كبيرة من هؤلاء، اعتمدوا عليها في صياغة قواعدهـــم ومن ذلك قول الفراء:"وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية"[٣] وقوله: "ومن العرب من يقـول إذا وقف: أنه وهي لغة جيدة، وهي في عليا تميم وسفلى قيس"[٤] وهذه من أهم اللغات التـــي أخـــذ بها البصريون بل إن أبا زيد الأنصاري[٥] كان يقول: "ما أقول: قالت العرب إلا إذا ســـمعته مـــن هؤلاء، بكر بن هوازن، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية، وإلا لم أقـــل: قـــالت العرب".[٦]

والظاهر أن الفراء استفد ما عند بني أسد المقيمين قرب الكوفة حوله فخرج إلى غـيرهم حتى قال له بعض الأعراب "تترك بني أسد وهم فصحاء"[٧] والنقل عن القبائل العربيـــة الموثقـــة كثير في كتاب معاني القرآن، فكثيراً ما يتردد ذكر بني تميم وقيس أو أحد بطونهما.

إلا أن الكوفيين لم يقفوا عند هؤلاء فحسب، بل وثقوا بأعراب فصحاء نقلوا عنـــهم مثـــل قضاعة كقول الفراء :"وسمعت بعض قضاعة يقول احتجى ماله، واللغة الفاشية: اجتـــاح مالـــه"[٨] ويقول: "وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها، تم الكلام قبلـــها أم لـــم يتم".[٩] كما أخذ الكوفيون عن قبائل خارج الجزيرة العربية كأعراب الحطمة، وبسبب هذا تعـوض الكوفيون لانتقادات عديدة سواء من أصحاب.كتب التراجم أم من أصحاب الكتب العلميـــة، فمـــن ذلك قول أبي زيد الأنصاري: "قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعن يونـــس

---

[١] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ص ٢٦-٣٤.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ١١٨.

[٣] المصدر ذاته، ج١، ص ٢٣٢.

[٤] المصدر ذاته، ج٢، ص ١٤٤.

[٥] سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٤هـ)، له كتاب النوادر،كان واسع الرواية. بغية الوعاة ٥٨٢/١-٥٨٣.

[٦] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ١٢٩.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ١٤.

[٨] المصدر ذاته، ج٢، ص ١٢٤.

[٩] المصدر ذاته، ج١، ص ص ٣٨٢-٣٨٣.

ابن حبيب وعيسى بن عمر علما كثيرا صحيحا، ثم خرج إلى بغداد وقد قدم أعراب الحطمة، وأخذ عنهم شيئا فاسدا"[١] وهذه الرواية في معجم الأدباء أيضا مع اختلاف في اللفظ. وأصبح البصريون يفتخرون على الكوفيين بقولهم: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكله اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"،[٢] ويقول ياقوت الحموي عن الكسائي إنه كان يسمع "شعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو"،[٣] ويقول د. شوقي ضيف "إن الكسائي لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى الحطمية كانت نازلة ببغداد فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن"[٤] مع أن الحطمية قرية بقرب بغداد منسوبة إلى السري بن الحطم.[٥] بل إن الدكتور ضيف تجاوز كثيرا في قوله: "قد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم"[٦] ولا يحسن أن يكافأ الكسائي والفراء وأمثالهم بالاتهام بنقص الفهم، فهما عبقريان من عباقرة الأمة ولهما فضل على كل من درس العربية بعدهما. فمثل هذه على الأقوال تدل على العصبية ولا يعتمد عليها.

والحقيقة أن الكوفيين في توسعهم بنقل اللغة، لم يكن عن اضطراب منهج، بل كان يقوم على منهج واضح وهو الوثوق من الأعراب الذين يأخذون عنهم، فرحلات الكسائي والفراء وجمعهم للغة وكثرة سماعهم كونت عندهم سليقة عربية سليمة، وحسا مرهفا جعلهم قادرين على تمييز اللغة الجيدة من غيرها، ومما يدل على ذلك أن "الكسائي قال: ولم أسمع يَنْمو بالواو، إلا من أخوين من بني سليم، قال: ثم سألت عنه جماعة بني سليم فلم يعرفوه بالواو"،[٧] ومن ذلك قول الفراء "إلا أن من العرب من يقول في المُتَكَبِّر: مُتَكَبَّر، كأنهم بنوه على يتكبر، وهو من لغة الأنصار وليس مما يبنى عليه"[٨] فالكسائي لم يثق بقول رجلين تميميين بل سأل جماعة قبيلتهما،

---

[١] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٤.

[٢] الطنطاوي، نشأة النحو، مرجع سابق، ص ١٢١.

[٣] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٤، ص ٩٥.

[٤] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٥] أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ- ١٢٢٩م)، معجم البلدان، ج٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص٢٧٣.

[٦] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٦١.

[٧] أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ-١٣١١م) لسان العرب، صححه أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط٢،دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧، مادة (نمي).

[٨] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٩٦.

لأن حسه اللغوي لم يقبل ما سمعه أولا، والفراء يذكر لغة الأنصار ويبين أنه لم يكن يبني عليها القواعد والأحكام النحوية.

والواقع أن الكوفيين لم يكونوا "يترخصوا كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع"[١] ففي معاني القرآن يقول الفراء: "وقرأ قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ)[٢] يحيى (في مَسْكَنِهِمْ) وهي لغة يمانية فصيحة"[٣] وقد "قرأ بها حمزة وحفص"[٤] بينما رفض البصريون لغة أهل اليمن كما سيتضح بعد من قول السيوطي.

والنص الذي اعتمد عليه الباحثون في معرفة اللغات الموثوق بها وغير الموثوق بها هو ما رواه السيوطي عن محمد بن محمد الفارابي الذي يقول "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم".[٥]

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق،ص٢٣١-٢٣٢.

[٢] سورة سبأ، ١٥.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٥٧.

[٤] ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٦٢.

[٥] السيوطي،الاقتراح،مصدر سابق،ص ص٤٤_٤٥.

ولا شك أن الفارابي يقصد هنا نحاة البصرة لا الكوفة، لأن الكوفيين، أخذوا عن غير هذه القبائل الست الموثوق بها، غير أن هذا النص يحتاج إلى بحث وتدقيق، فإن السيوطي لم يذكر مصدر الفارابي، ثم إن هناك ملاحظات على ما يقول الفارابي حول النقل عن القبائل. فهو يقول لم يؤخذ "من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس" لكن الذي في كتاب سيبويه يؤكد غير ذلك فقد نقل عنهم في ثلاثة مواضع منها قوله "وفي الرَجُل: رَجْل، وفي كَرُمَ الرجل: كَرْمَ وفي عَلِمَ: عَلْمَ: وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم".[١] ومن الملاحظات أيضا أن النص لم يتطرق لذكر أزد السراة أنما ذكر أزد عمان ورد لغتهم، وفي الكتاب يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون هذا زيدو وهذا عمرو"[٢] أي أن أبا الخطاب[٣] وهو من أوائل علماء البصرة سمع من أزد السراة ونقل عنهم. ومن سوء حظ الباحث في هذا الموضوع أن سيبويه لم يذكر أسماء القبائل بالاحتجاج إلا ما قل وأكثر العبارات في الكتاب "سمعنا بعض العرب" و "مثله قول العرب" و"من العرب من يرفع" و"سمعنا ناسا من العرب كثيرا" وهذه العبارات ترد في الصفحة الواحدة مرات عديدة، دون أن يحدد اسم القبيلة، وعلى هذا فإن الشك يبقى مهيمنا على نتائج مثل هذا الموضوع إلا إذا بحث الموضوع بحثا واسعا في كتب النحو ومعاجم اللغة، لأن معرفة أساليب القبائل التي يصرح أصحاب المعاجم بذكرها أحيانا، وموازنة هذه الأساليب بما يستشهد به في كتب النحو، تيسر معرفة المصادر الصحيحة التي اعتمد النحويون الكوفيون والبصريون عليها، ومما يضاف إلى الأمثلة التي تدحض هذه الرواية أن الأصمعي: "حكى عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي، فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءت كتابي! فقال: نعم. أليس بصحيفة"[٤] وفي هذا النص سماع ونقل عن يمني، وأهل اليمن – كما يقول السيوطي – لا تقبل لغتهم لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، فيتبين أن البصريين"يتشددون ويخطئون ويرفضون وليس لهم ليس لهم منهج موحد يسلكونه وليس صحيحا ما شاع عنهم في الأخذ والرواية فقد خالفوا ماحدده الفارابي جملة وتفصيلا"[٥] ويقول د. مهدي المخزومي "إلا أن ما سبق أن رصدناه من تنقلات الكسائي بين أعراب البوادي العربية الخالصة كعرب نجد والحجاز وتهامة التي سبق للبصريين القدماء ورواتهم أن وثقوهم

---

[١] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٤، ص ١٣.

[٢] المصدر ذاته، ج٤، ص ١٦٧.

[٣] عبد الحميد بن عبد المجيد (ت ١٧٧هـ) إمام قدم في العربية، أخذ عنه سيبويه بغية الوعاة ٧٤/٢.

[٤] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص ٤١٦.

[٥] سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ١٩٩٧م، ص٧٧.

وأخذوا عنهم يحول دون تصديق هذه التهم التي يسهل إرجاعها إلى ما كان بين الكوفيين والبصريين من منافسات وعصبيات".[١]

والتهمة الثانية الموجهة للكوفيين هي أخذ اللغة عن الأعراب الذين أقاموا في الكوفة كأبي فقعس وأبي ثروان، وهذا ظاهر من قول البصريين "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكله اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشوارِيز"[٢] هذا من جهة، والأخذ عن الحضر من جهة أخرى وهذا يستنتج من قول السيوطي "لم يؤخذ عن حضري قط"، أما الأخذ عن الأعراب المقيمين في الحواضر، فإن البصريين كانوا يفعلون ذلك، ففي مسألة "ليس الطيب إلا المسك" برفع المسك أو بنصبها استشهد أبو عمرو بن العلاء بكلام تميمي وحجازي كانا يقيمان في البصرة.[٣] ثم إنهم – أي البصريين – "ناقضوا أنفسهم فاستشهدوا بشعر عدي بن زيد، والكميت والطرماح، وجرير والفرزدق، وهم من سكان الأمصار"،[٤] والأصمعي لم يحتج بشعر ذي الرمة للزومه الحواضر[٥] وفي الكتاب ٢٦ شاهدا لذي الرمة. والجاحظ[٦] حين ذكر أبا علي الأسواري قال: "كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به"[٧] وأبو علي هذا أعجمي وليس بعربي.

وأكثر الأقوال إنصافا في هذا الموضوع قول ابن جني: "ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. كذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها".[٨]

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

[٢] الطنطاوي، نشأة النحو، مرجع سابق، ص ١٢١.

[٣] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ–٩٤٩م)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣.

[٤] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٥٦.

[٥] عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ–١٥٠٥م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٧٩.

[٦] أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) إمام الكتاب في عصره له كتابا الحيوان والبيان والتبيين، الوفيات ٤٧٠/٣.

[٧] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ–٨٦٩م)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، دار الجيل، بيروت، ص ٣٦٩. وينظر د. محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٦٠.

[٨] ابن جني،الخصائص،مصدر سابق،ج٢،ص٥.

والتهمة الثالثة الموجهة للكوفيين أخذهم عن حماد الراوية الكوفي وخلف الأحمر البصري، وغيرهما ممن يتهم بالوضع. وهذا ما يستنتج من قول السيرافي: "ولا نعلم أحدا من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئا من علم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي"[١] فواضح أنه استثنى المفضل لأنه كان ثقة بينما يقصد في ذلك حمادا الراوية الذي قال عنه يونس بن حبيب أيضا: "العجب ممن يأخذ عن حماد وكان يكذب ويلحن ويكسر"،[٢] والغريب أن أبا الطيب اللغوي الذي كان يميل للبصريين، في أحد المواضع في كتابه "مراتب النحويين" يقول في لفظة المربطاء: "جلدة رقيقة من داخل هذا الموضع،وهي مؤنثة، ولا نعلمه عن علمائنا البصريين إلا بالمد"[٣] الغريب أنه يؤكد أخذ البصريين والكوفيين عنهم كقوله: "قال الأصمعي كان خلف مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أعتقه وأعتق أبويه، وكانا فرغانيين وكان أعلم الناس بالشعر، وكان شاعرا، وضع على شعراء عبد القيس شعرا موضوعا كثيرا وعلى غيرهم عبثا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة والكوفة"[٤] وقال عن حماد "وكان من أوسعهم رواية حماد الراوية، وقد أخذ عنه أهل المصرين"[٥] إذن سقطت هذه التهمة أيضا لأن البصريين والكوفيين اشتركا في الأخذ عن حماد وخلف الأحمر.

والحقيقة أن مقياس الفصاحة لم يكن دقيقا عند النحويين البصريين لأنهم حددوا قبائل معينة ومناطق جغرافية محدودة، هي وسط الجزيرة العربية والحجاز وتهامة، وبهذا فقد علم النحو ثروة لغوية هائلة، وكان الأحرى بالنحويين أن يدرسوا أحوال مختلف القبائل، ومدى اختلاطها بالأعاجم فربما تكون هناك بطون من لخم أو جذام أو غيرها ممن جاور الأعاجم، بعيدة عن الأعاجم غير مختلطة بهم، فلا يشوب لغتهم شيء، فيؤخذ عنهم كما يؤخذ عن غيرهم، أما لأن هذا تميمي يؤخذ عنه وهذا من بكر لا يؤخذ عنه فمذهب مرجوح، وقد يكون البكري أفصح وأنقى لغة من التميمي. وكان على النحويين أن يفرقوا بين الشاب والشيخ في القبائل التي تخالط الأعاجم، فالشاب ربما يكثر اختلاطه بسبب التجارة أو غيرها فتفسد لغته، بينما الشيخ

---

[١] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت٣٦٨هـ-٩٧٩م)،أخبار النحويين البصريين،تحقيق محمد إبراهيم البنا،ط١،دار الاعتصام،القاهرة،١٩٨٥،ص ص٧١-٧٢.

[٢] محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١-٨٤٥م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر ج١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٤.

[٣] أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ-٩٦٢م)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٩٧.

[٤] المصدر ذاته، ص ٨٠.

[٥] المصدر ذاته، ص ١١٧.

يبقى معتادا على سليقته وطبائعه ومن الصعب أن يتركها، فالشافعي رضي الله عنه كـــان يتنقـــل بين البوادي والحواضر فيختلط بالأعاجم من أهل الحضر لكن لم تفسد لغته بل يحتج بها أيضـــا، فكان على النحوي بما اكتسبه من تجربة ومران في كلام العربية أن يعرف فصاحة القـــائل دون أن ينظر إلى قبيلته، وهذا ما فعله الكسائي والفراء، وهذا ما فعله يونس البصري مع عمرو بـــن فائد الأسواري الأعجمي الأصل، لأن علم يونس ومعرفته بكلام العرب جعلاه يـــدرك أن كـــلام الأسواري حجة لما يتميز به من فصاحة.

أثر علم أصول الفقه في النحو الكوفي في تناول الجذور النقلية

إن أثر علم أصول الفقه في علم النحو كان كبيرا وواضحا، فإن علماء النحو ترسموا منهج الفقهاء في الأصول والفروع والقياس والاجتهاد، وكثير من المصطلحات الشائعة في علم أصول الفقه يوجد ما يقابلها في علم النحو. فعلم أصول الفقه "هو النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام"[١] وكذا علم النحو لأنه يقوم على النظر في الأدلة الخاصة به من حيث تؤخذ منها الأحكام النحوية.

وقبل الحديث عن أثر علم أصول الفقه في النحو الكوفي، يجدر القول إن الكوفيين كانوا على علم واسع بالفقه والحديث والتفسير وغيرها من العلوم الدينية، ففي الإنباه بعد قصة طويلة يقول راويها "فالكسائي لو سئل عن كل هذا – اللغة، والنحو، والفقه، والحديث، والقراءات – لأجاب"[٢] ويقول الفراء أيضا " قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهو بمكة، فقال "اختصم إلي رجلان من العرب، فحلف أحدهما على حق صاحبه"[٣] وكان الفراء "فقيها عالما بالخلاف"[٤] وقال ياقوت الحموي عن ثعلب :إنه "إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه والديانة"[٥] فما دامت العلاقة وثيقة بين نحويي الكوفة وعلم الفقه فإن التأثر ناتج طبيعي، لأن الظروف تقتضي ذلك.

والأدلة الشرعية في علم الفقه "هي الكتاب الذي هو القرآن، ثم السنة المبينة له، ...، ثم تنزل الإجماع منزلتهما، ...، والقياس هو رابع الأدلة"[٦] أما أدلة النحو فهي: "النقل والقياس واستصحاب الحال"[٧] والنقل هو الموضوع المهم هنا، ويشمل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب كما مر، أي أن هناك أصلين مهمين يشتركان في العلمين هما القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، والمشهورة والشاذة، والحديث الشريف.

والعلمان يشتركان أو يتفقان في المنهج اتفاقا واضحا "فالناظر في أصول النحويين يدرك مدى تأثرهم الشديد بأصول الفقه، فأبحاثهم في النقل أو السماع بمعنى النقل تقابل أبحاث

---

[١] عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ–١٤٠٦م)، المقدمة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٥٩.

[٢] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٤، ص ص ٢٦٠-٢٦٢.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٠٣.

[٤] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٥، ص ٦٢٠.

[٥] المصدر ذاته، ج٢، ص ٥٥.

[٦] ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٣٥٩، بتصرف.

[٧] أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ–١١٨١م) لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م، ص ٨٤.

الأصوليين في النص أي في الكتاب والسنة أصلي التشريع"[١] والسبب في ذلك "أن علم النحو معقول من منقول كما أن علم الفقه معقول من منقول".[٢]

وكان للفقهاء عناية بالنظر في كون هذه الأدلة أدلة قاطعة "فأما الكتاب فدليله المعجزة القاطعة في متنه، والتواتر في نقله، ...، أما السنة وما نقل إلينا منها فالإجماع على وجوب العمل بما يصح منها كما قلناه، ...، والمنقول من السنة يحتاج إلى تصحيح الخبر بالنظر في طرق النقل وعدالة الناقلين"[٣] فالفقهاء استدلوا على كون الأدلة قاطعة بواسطة السند المتين بين الشارع والفقيه، فكانت عنايتهم بالرواية عناية عظيمة، أما النحاة فقد عرفوا المنهج في رواية الحديث لكن لم يطبقوه كما يجب، فالنحاة "لم يدرسوا الرواة وأحوالهم ومن منهم الثقة ومن منهم الوضاع والمخلط، فلم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدثين، ولا حظي فن الرواية اللغوية ببعض ما حظي به فن رواية الحديث"[٤] ولعل السبب في ذلك أن الوضع والتدليس على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كثيرا، بسبب ظهور الفتن وأهل الأهواء، بينما الأمر ليس كذلك في اللغة وإن قال الليث عن الخليل: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت"[٥] ويعلل الأفغاني ذلك بقوله: "إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة، الحاملة للواضعين على الوضع، أما اللغة فالداعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف".[٦]

لذا فإنه يقبل في اللغة نقل الآحاد، وأهل الأهواء، ويقبل المرسل والمجهول القائل.[٧]

أما النظرة إلى القراءات من النحاة والفقهاء فلا خلاف بالأخذ بالقراءات المتواترة السبع أو العشر، رغم أن الفراء كان يخطئ بعض القراءات المتواترة"فإن كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك

---

[١] حمودة، القياس في الدرس اللغوي، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٣٥١.

[٢] أبو بكر كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري (ت٥٧٧هـ-١١٨١م) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، إبراهيم السامرائي، دار المنارة، الزرقاء، ص٧٦.

[٣] ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

[٤] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص ٦٣.

[٥] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ٥٦-٥٧.

[٦] حمودة، القياس في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

[٧] الأنباري، لمع الأدلة، مصدر سابق، ص ص ٨٤-٩٢ بتصرف.

الحرف بعينه ولا يقاس عليه"[١] أما عن الاحتجاج بالقراءات الشاذة فيقول السيوطي: "لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه".[٢]

---

[١] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ٣٦.

[٢] المصدر ذاته، ص ٣٦.

الأدلة العقلية (القياس)

اهتم النحاة الكوفيون بالقياس اهتماما كبيرا، فكان من الأصول التي اعتمد عليها علمـــاء المذهب الكوفي في الاجتهاد، إلا أن المنهج الذي سار عليه الكوفيون لاقى رفضا ونقـدا – كمـا هو الحال في السماع – من أصحاب المذهب البصري ومن تبعهم، ووجه للكوفيين في منهجـــهم في القياس تهمتان:

الأولى: قياسهم على الشاذ والنادر والضرورة.

الثانية: قياسهم على ما لم يسمع.

أما التهمة الأولى فقد قال بها العلماء القدماء وتابعهم في ذلك المعاصرون، فمن القدمـاء: ابن هشام الخضراوي[١] الذي يقول: "وعادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلـوه بابا أو فصلا وليس بالجيد"[٢] ويقول الأندلسي[٣] في شرح المفصل: "الكوفيون لو سمعوا بيتا واحـدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه"[٤] ويقول السيوطي إن النحـاة "اتفقـوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كـل مسـموع ولا يقيسـون علـى الشـاذ، والكوفيون أوسع رواية"[٥] ويقول ياقوت[٦] الحموي عن الكسائي: "كان يسمع الشاذ الذي لا يجـوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتـى أفسد النحو".[٧]

وممن اتهم الكوفيين من المعاصرين الأستاذ سعيد الأفغاني بقوله: "والحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه واحترموه، على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه، والأمر في القيـاس على هذه الوتيرة"[٨] ويقول د. مهدي المخزومي "فما يكادون يسمعون مثـالا يشـذ عـن أصـل موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل، وتغييره حتى يتلاقى مع هـذا المثـال"[٩]

---

[١] محمد بن يحيى الأنصاري الأندلسي (ت ٦٤٦هـ) عالم بالعربية، بغية الوعاة ١/٢٦٧-٢٦٨.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٢.

[٣] علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي (ت ٦٦١هـ) عرف بالفقه والنحو بغية الوعاة ٢/٢٥٠.

[٤] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ١٢٩.

[٥] المصدر ذاته، ص ١٢٩.

[٦] أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) له معجم الأدباء ومعجم البلدان، وفيات الأعيان٦/١٢٧.

[٧] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٤، ص ٩٥.

[٨] المرجع ذاته، ص ٢٠٠.

[٩] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

وتابعه د. شوقي ضيف في قوله عن الكوفيين :إنهم يتسعون في القياس "بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه"[١].

وتقف د. خديجة الحديثي موقفا وسطا فهي تأخذ على الكسائي اتساعه بالقياس، بينما تقبل منهج الفراء القائم على الكثرة في اللغة غير الفصيحة، وعلى الأخذ بالشاهد الواحد في من يتأكد من فصاحته.[٢]

والعجيب في الأمر هو الحكم المطلق الذي أقره العلماء القدماء والمعاصرون عدا الدكتورة خديجة الحديثي، ولا يوجد سبب لذلك إلا العصبية عند القدماء وإلا اتباع المحدثين لما قاله العلماء وأصحاب كتب التراجم القدماء.

وبعد البحث تبين أن الكوفيين كانوا يعنون بالشائع الكثير، وكانوا يقفون من الشاذ والنادر موقفا وسطا فيقبلون بعضه ويردون بعضه اعتمادا على فصاحة قائله واعتمادا على فطرتهم اللغوية، وإن كانوا أكثر عناية بالشاذ من البصريين لكن لم يكن قياسهم عليه بشكل مطلق، وسبب هذه العناية هو احترام الكوفيين لما يرد عن العرب ما داموا من الفصحاء، وهذه أمثلة تدل على رد الكوفيين لما سمعوه من الشاذ، لأنهم يرون أنه لا يقاس عليه.

فالكسائي الذي اتهمه جميع من ذكر كان يرد السماع إذا خالف الأصل النحوي الموضوع، وذلك كقوله "وفعل يجمع في المعتل العين على أفعال، نحو بَيْت وأَبْيات، وسَيْف وأَسْياف، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح على أنهم قالوا فيه زَنْد أَزْناد، وفَرْخ أَفْراخ، وأَنْف آناف، وهو قليل شاذ، وأما المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئا مطردا"[٣] ويقول أيضا: "لا يأتي في المذكر مفعل بضم العين إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما: المَعُون والمَكُرُم"[٤] ومن ذلك قوله: "اجتمعت العرب على همز ما كان من رأيت واستَرْأَيْت وارْتَأَيْت في رؤية العين، وبعضهم يترك الهمز وهو قليل".[٥] .

فالكسائي يأخذ بالمطرد ويقيس عليه خصوصا إذا كان شائعا، ويرفض الشاذ والنادر أحيانا، لأنه يراه مخالفا لسنة العرب ومذاهبهم، وكل هذا نتيجة لمرانه وخبرته الواسعة بكلام العرب.

---

[١] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٢] الحديثي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[٣] كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ-١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٨١٤.

[٤] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "عون"

[٥] المصدر ذاته، مادة "رأى"

ومثل ذلك الفراء، فقد كان يأخذ من الشاذ ما يتناسب مع منهجه، فيما يرى أنه يقاس عليه، وكان يرفض الكثير مما لا يقتنع به، وقد ظهر هذا واضحا في موقفه من القراءات، فهو يرد بعضها إن لم تتناسب مع رأيه، ومن الأمثلة التي رد فيها كلام العرب قولهم: "عسى الغوير أبؤسا"[١] قال ثعلب: "قال الفراء: عسى لا يقاس، ولا يستحسنها ولا يجيزها إلا مع أن"[٢] ومن ذلك قوله: "فإن كان أول واحدته (يقصد الاسم المقصور) مكسورا بكسر أوله، وكتبته بالياء مثل حلية وحلى، ولحية ولحى، وقد سمعنا لحى وحلى بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما".[٣]

وسار على هذا المنهج الإمام ثعلب، فقد كان يهتم بالشاذ ويحفظه كما هو ظاهر في مؤلفاته، إلا أنه لم يكن يقيس على كل ما يحفظ من الشاذ ومن أمثلة ذلك قوله: "خذ اللص قبل يأخذك،[٤] قال: هذا شاذ، وقال خذ اللص قبل يأخذك القياس، وأنشد:

أَلا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي[٥]

ويروى: أحضر. قال: الرفع القياس"[٦] أي أن حذف "أن" الناصبة يلغي عملها، بينما يقول السيوطي في هذا الموضوع: "اختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك، فذهب الكوفيون، وبعض البصريين إلى القياس عليه"[٧] فعندما ذكر السيوطي الكوفيين لم يستثن أحدا. ومن ذلك أيضا قال ابن الأعرابي "مُشْبى على صيغة المفعول "من شبا" ورد ذلك ثعلب فقال: إنما هو مُشْبٍ. قال: وهو القياس والمعلوم"[٨] وقال أيضا: "لا نعلم في الكلام فِعْلٌ، فإن كان هذان الحرفان

---

[١] قائل المثل الزباء، يراجع مجمع الأمثال للميداني، ص ٤٤١.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٢٠٩.

[٣] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، المقصور والممدود، تحقيق ماجد الذهبي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩.

[٤] يراجع مجمع الأمثال للميداني، ص ٢٤٧، ذكره مع ملحق الأمثال المولدة.

[٥] الشاعر طرفة بن العبد والبيت من الطويل، الديوان، ص ١٠٥،والبيت من معلقته.

[٦] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٧.

[٧] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٢٤.

[٨] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق،مادة "شبا".

مسموعين "يقصد ضِئْبُل وَزِئْبَر" بضم الباء فيهما فهو من النوادر"[١] والظاهر من قوله أنه لا يقاس عليهما.[٢]

وهذا هو موقف الكوفيين، أما البصريون الذين أقر لهم العلماء بسلامة المنهج بالقياس على الأكثر وإهمال الشاذ والنادر أو الفريد فلم يسيروا على هذا المنهج في كل الأحيان بل يرى د. الزبيدي "أن البصريين حفلوا أيضا بمثل هذا الشاهد الفريد فأسسوا عليه قاعدة"[٣] فإمامهم الأول الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى – وتابعه المازني[٤] أحد أئمتهم – يقول في الكاف من إياك: "إنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو "إيا" لظهور الإضافة في قولهم "فإياه وإيا الشواب":" وهو مردود لشذوذه"[٥] ومن ذهاب البصريين إلى التقعيد على النادر قول السيوطي: "وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب. وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها. قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة جدا، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل".[٦]

فالذي لم يجوزه العلماء للكوفيين من القياس على الشاذ، جوزوه للبصريين بحجة أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وإن كانت اللغة نادرة جدا، وحبذا ذكر العلماء اسم القبيلة هذه ما دامت لغتها نادرة، ليعرف إن كانت من اللغات الموثوق بها أم من غيرها. ومن ذلك أيضا ما ذكره د. محمود حسني عن المازني البصري من أنه كان "يقبل الشاذ إذا رأى أنه يمكن القياس عليه".[٧]

ومن ذلك قول أبي عبد الله الدينوري[٨] في لفظ القسم "ايمن": "وفي الهمزة من هذا الاسم خلاف، فعند سيبويه أنها همزة وصل لأنه مشتق عنده من اليمن والبركة، وعند الفراء أنها همزة

---

[١] المصدر ذاته، ج٨، ص ٥.

[٢] للمزيد من الأمثلة ينظر سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، مرجع سابق، ص ٥٦-٦٥.

[٣] الزبيدي، القياس في النحو العربي، مرجع سابق، ص ٧٧.

[٤] أبو عثمان بكر بن بكر بن عثمان (ت ٢٤٩هـ) إمام بصري في النحو واللغة بغية الوعاة ١/٤٦٣-٤٦٦.

[٥] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٢٠٦.

[٦] المصدر ذاته، ج٢، ص ٢٩٧.

[٧] ينظر محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١،دار الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ص٩٧.

[٨] الحسين بن موسى الدينوري (الجليس النحوي) (ت ٤٩٠هـ)،عالم نحوي له كتاب ثمار الصناعة، بغية الوعاة ١/٥٤١.

قطع، لأنها عنده جمع يمين واستشهد سيبويه بقول الشاعر:[١]

لَيْمُنُ اللَّهِ ما نَدْري"[٢]

فيقبل من سيبويه شاهد واحد، بينما لا يقبل من الكوفيين قاعدتهم التي تقول: "قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر" رغم أن الكوفيين أتوا بثلاثة عشر شاهدا، بل إن السيوطي عقب بذلك بعد أن ذكر شواهدهم "وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر"[٣] ومثل هذا تماما يقال في مسألة العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، فقد خطأها البصريون وتابعهم الفراء، رغم أن هناك ثلاثة شواهد تدعمها من القراءات المتواترة، وشاهدا واحدا من قول العرب.[٤]

ولا ينكر على الخليل وغيره من البصريين الذين يأخذون بالشاذ وقياسهم عليه أحيانا، لأنهم رأوا إمكانية القياس عليه بفطرتهم السليمة، فهم أئمة عظام في هذا الشأن، لكن الغريب أن الكوفيين الذين يأخذون بالشائع ويأخذون بالشاذ أحيانا ويردونه في أحيان أخرى – كما ظهر في الشواهد السابقة وهي قليل من كثير – متهمون دائما، وربما يكون قياسهم على الشاذ في بعض المسائل صحيحا، وما أحسن قول ابن جني: "يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس"[٥] فبدلا من اتهام الكوفيين بإفساد النحو وأصوله، كان الأفضل أن يختار من قياساتهم هذه ما أصابوا فيها؛ بتحكيم العقل والفطرة السليمة فيؤخذ بآرائهم هذه.

والتهمة الثانية الموجهة للكوفيين هي قياسهم على ما لم يسمع، وذلك بأن يتصور النحوي تراكيب وأساليب معينة في ذهنه، ويعتقد بإمكانية نطق العربي بها.

وممن أخذ عليهم ذلك الأستاذ سعيد الأفغاني بقوله عن منهجهم "بل تجد فيه ظاهرة غريبة جدا، وهي إطلاقهم – وهم المتقيدون بالسماع – الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب"[٦] وقال بذلك د. خديجة الحديثي التي تقول "وبالغ الكسائي في أقيسته، فأجاز وضع أقيسة لا تعتمد على مسموع في الظاهرة نفسها، وإنما بناها على المشابه والمخالف والمعاكس"،[٧] ومن ذلك قول د.

---

[١] الشاعر هو نصيب،وبداية البيت:فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق.الديوان/٩٤ وهو من الطويل.

[٢] أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري (الجليس النحوي)، (٤٩٠هـ–١٠٩٧م)، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤م، ص ١٣٢.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٧.

[٤] عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٩٧م، ص ٢٩–٣٣ بتصرف.

[٥] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص ١١٥.

[٦] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص ٢٠١.

[٧] الحديثي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

شوقي ضيف بأنهم كانوا يقيسون "بدون أي سماع يجيز لهم هذا القياس"[١] وكذلك د. طاهر حمودة الذي يقول عن الكوفيين "إنهم يعولون أكثر من البصريين على قياس التمثيل، وهو القياس على ما لم يرد به نقل".[٢]

وضرب الأستاذ الأفغاني لذلك مثلا بأنهم "ذهبوا إلى قياس "مفعل وفعال على نحو مثنى وثلاث" من خمسة إلى تسعة، على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلا من واحد إلى أربعة، والبصريون أنفسهم – وهم القياسيون – منعوه "إلا المبرد منهم" لعدم السماع"[٣] رغم أن الكوفيين استندوا في ذلك إلى مقطوعة رواها خلف الأحمر البصري، الذي روى عنه أهل البلدين، بل إن أبا حاتم[٤] وهو من أكثر البصريين عصبية أخذ بهذا فقد حكى في "كتاب الإبل: أحاد إلى عشار"[٥].

والواقع أن البصريين أنفسهم قاسوا على ما لم يسمع عندما تدعو الحاجة إلى ذلك كقول سيبويه "وتقول في رجل سميته بإرمه: هذا إرم قد جاء وينون"[٦]، وقال السيوطي "منع الكوفيون الجمع بين الجملتين – يقصد المختلفتين الواقعتين في الصلة – إذا لم يفصل بينهما نحو: أنا الذي قمت وخرجت، فلا يجوز عندهم وخرج، والبصريون أطلقوا. قال أبو حيان: والسماع إنما ورد مع الفصل"[٧] ومن هذا أيضا ما يقوله السيوطي: "وندر كهلات بالفتح جمع كهلة، وأجاز المبرد القياس عليه. نعم، فتح لجبات جمع لجبة، ...، وأجاز المبرد التسكين في لجبات وربعات قياسا، وإن لم يسمع".[٨]

ومع ذلك فإن أسلوب القياس على ما لم يسمع وسيلة مهمة جدا في حياة اللغة، بل إن علماء اللغة يجب أن يفتحوا الباب على مصراعيه لهذا القياس، حتى يستوعب ما يجد ويظهر في الحياة اليومية، سواء أكان ذلك نتيجة التفاعلات داخل المجتمع أم نتيجة للتفاعلات بين اللغة العربية واللغات الأخرى، ولكن يجب أن يكون هذا القياس قائما على أسس واضحة، وأن يكون مقيدا بالأوزان الصرفية المعروفة، وألا يلجأ إليه إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ويستحسن أن يكون قريبا من الطبيعة اللغوية، شبيها بالأساليب العربية المستعملة.

---

[١] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ١٦٤.

[٢] حمودة، القياس في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص ٣٥١.

[٣] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص ٢٠١.

[٤] سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٥هـ) مات في البصرة، نحوي لغوي، بغية الوعاة ١/٦٠٦.

[٥] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٩٣.

[٦] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٣، ص ٣١٧.

[٧] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٢٨٣.

[٨] المصدر ذاته، ج١، ص ٨٣.

ويمكن تقسيم القياس إلى ثلاثة أقسام هي:

١- العلة

اهتم علماء الكوفة كغيرهم من النحويين بالعلة والتعليل، ففي كتبهم النحوية الخاصة، وفي آرائهم المنثورة في الكتب الأخرى، يتبين أنهم يحاولون تعليل الظواهر النحوية باستمرار، وكانت أساليب التعليل عندهم متعددة، فمنها ما يعتمد على اللفظ ومخارج الحروف وغير ذلك، ومنها ما يعتمد على المعنى من تذكير ما يسند إلى المؤنث من الأفعال أو العكس، وتتفاوت هذه التعليلات بين الوضوح والبساطة في الغالب، وبين الغموض والتعقيد وذلك قليل، لأنهم كانوا يسيرون على منهج الخليل بن أحمد، الذي خالفه البصريون، وخلطوا النحو بالفلسفة والعلوم اليونانية فأصبحت عللهم فلسفية، وشابها الغموض والتعقيد.

والقياس أركانه أربعة هي "أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة"[١] وأهم هذه الأركان العلة، لأن الحكم ينقل من المقيس عليه إلى المقيس بناء عليها، وقيمة هذا الحكم إنما يعتمد على قوة العلة وضعفها. والتعليل "ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع".[٢]

والتعليل ظاهرة قديمة عند العرب حتى الجفاة منهم، لأنها "أفكار عامة منتزعة من واقع الحياة التي يحسها ويألفها الناس"[٣] فمن تعليلات الأعراب ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو" أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة؟"[٤] ثم يقول ابن جني: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا، غفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجهم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته"[٥] ومن ذلك قول ثعلب:

---

[١] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ٧١.

[٢] أبو بكر محمد بن السري بن السراج اللغوي البغدادي (ت ٣١٦هـ-٩٢٨م)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٥.

[٣] حمودة، القياس في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص ٦٣.

[٤] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص ٢٤٩ / ج٢، ص ٤١٦.

[٥] المصدر ذاته، ج١، ص ٢٤٩.

"قال ابن الأعرابي: سألت العرب أي شيء معنى شيطان ليطان؟ قالوا: شيء نتد به كلامنا: نشده"[١]، فسبب نطقهم اللفظة ليطان هي شد الكلام، وكأنه يريد بذلك التأثير في السامع.

أما عن تعليلات الأئمة الكوفيين فكما هي العادة، يبدأ بالكسائي لأنه أكثر المؤسسين آراء، فقد "كان يجتنب الكسائي منهجان متباينان، منهج مقيد بالنقل، وليس للعقل من سلطان عليه، وهو منهج أهل القراءة القائم على الرواية، ومنهج مقيد بالعقل، يحاول إخضاع النقل لأحكامه ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وهو منهج أهل العربية القائم على القياس"[٢] ويكفي أن يعرف أن الكسائي درس على الخليل بن أحمد،[٣] فيعرف مدى معرفة الكسائي بالتعليل واهتمامه به لأن الخليل "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[٤] فمن تعليلاته قوله في القطاة: "ربما قالوا في جمعه قطيات، ولهيات في جمع لهاة الإنسان لأن فعلت منهما ليس بكثير فيجعلون الألف التي أصلها – واو – لأنها مشتقة من قَطَوَ ولَهَوَ – ياء لقلتها في الفعل، قال: ولا يقولون في غَزَوَات غَزَيات لأن غزوت كثير معروف في الكلام"[٥] ومن ذلك أيضا "ما تعلل به لقول الفرزدق[٦]

غَداةَ أُحلت لابنِ أَصرَمَ طَعنَةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدائِفِ وَالخَمْرُ[٧]

إذ قيل للكسائي في حلقة يونس "على أي شيء رفعت؟ قال: أضمر فعلا كأنه وحلت له الخمر"،[٨] والظاهر من تعليلاته أنها تقوم على البساطة، وتقدير المناسب من العوامل، واللجوء إلى استعمال العرب، لكن ذلك لا يخلو من عثرات فيستخدم التقدير إذ لا ضرورة له كقوله في نصب المستثنى "إنه انتصب بـ"أن" مقدرة بعد إلا فيما نقله عنه السيرافي[٩]".[١٠]

أما الفراء، فهو أكثر الكوفيين قدرة على التعليل لعقليته الفذة الخصبة التي تستطيع الابتكار، ويظهر ذلك واضحا في كتابه معاني القرآن، حيث يعلل الظواهر النحوية، ويخرج

---

[١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٧.

[٢] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١١٢.

[٣] السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج٢، ص ١٦٣.

[٤] المصدر ذاته، ج١، ص ٥٥٧.

[٥] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "قطا".

[٦] (ت ١١٠هـ) الشاعر الأموي المعروف، كان يناقض جريرا واسمه همام بن غالب التميمي، الوفيات ٨٦/٦.

[٧] البيت من البحر الطويل، الديوان، ٢٥٤/١.

[٨] جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ط١، دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٥٥.

[٩] أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ) له شرح على كتاب سيبويه، بغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٨.

[١٠] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ١٨٨.

الآيات بطريقة عقلية منطقية. فمن ذلك تعليله صرف الاسم الممنوع من الصرف بقوله "وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى، إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل دعد وهند وجمل، وإنما صرفت إذا سمي بها النساء، لأنها ترد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود"[١] فتعليله هنا يقوم على الخفة والثقل من جهة، لأن الاسم الممنوع من الصرف يصرف إذا خف، ومن ذلك نوح ولوط. ويقوم على المعنى ما علل به قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ)[٢] علل وجود لام القسم في الفعلين لتؤمنن ولتنصرن بقوله: "كما تقول أخذت ميثاقك لتعلمن، لأن أخذ الميثاق بمنزلة الاستحلاف"[٣] وهذا يؤكد قول ثعلب إن الفراء حمل العربية على اللفظ والمعنى.[٤] وهذا التعليل يدل على فقهه لأسرار العربية وتعمقه في أغوارها ومن تعليلاته ما كان يقوم على مراعاة فواصل الإعراب، كما في قوله تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى، وَوَجَدَكَ ضالاً فَهَدى، وَوَجَدَكَ عائِلاً فَأَغْنى)* قال: "فأغنى" و "فآوى" يراد به فأغناك وآواك فجرى على طرح الكاف لمشاكله رؤوس الآيات ولأن المعنى معروف"[٥] وهذا تعليل قائم على تناسب الألفاظ.

ومما أخذ عليه أنه قال في قوله تعالى: (وَجَعَلْنا لَكُمْ فيها مَعايِشَ)[٦] لا تهمز لأنها – يعني الواحدة – مَفْعِلَةٌ، الياء من الفعل فلذلك لم تهمز، .....، وربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فَعِيلَة يشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، .....، وقد همزت العرب المصائب ووحداتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"[٧] فعلل ما استعمله العرب في كلامهم بعلة الشبه، ورد قراءة نافع وهي من السبع.

أما ثعلب، فلم يكن مثل صاحبيه في التعليل، فقد كان هذا الإمام حافظا مقلدا أكثر منه مبتكرا مجددا، وهذا لا يعني أنه يهمل التعليل بل كان يلجأ إليه أحيانا قليلة، وتتفاوت تعليلاته بين القوة والضعف.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٤٣.

[٢] سورة آل عمران، ٨١.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٢٥.

[٤] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٤، ص ٢.

* سورة الضحى: ٦-٨.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ٢٧٤.

[٦] سورة الأعراف، ١٠.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٣٧٣-٣٧٤.

فمن تعليلات المتميزة قوله: "لا يقال استتاق الجمل، إنما ذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعني افتعل واستفعل إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التي لا زيادة فيها كاستقام، إنما اعتل لاعتلال قام، واستقال إنما اعتل لاعتلال قال، وإلا فقد كان حكمه أن يصح لأن فاء الفعل ساكنة، فلما كان استوسق واستتيس ونحوهما دون فعل ثلاثي بسيط لا زيادة فيه، صحت الياء والواو لسكون ما قبلهما"[١] وقد تابع البصريين في بعض تعليلاته فمنها "قوله في مجالسه ما نصه: "وعد يعد، ووزن يزن، كان يوزن ويوعد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا على هذا، فقالوا: يزن، .....، ووجل يوجل ثبتت الواو لأن بعده فتحة فلم يجتمع ما يستثقل "وهذا هو الأصل الذي كان البصريون يستندون إليه".[٢]

ومن تعليلاته التي يظهر عليها الضعف أنه "ذهب إلى أن ألف الاثنين بدل من ضمتي زيدوزيد، وأن واو جمع المذكر السالم بدل من الضمات الثلاث في زيد وزيد وزيد، وهذا توجيه بعيد، فاعترض الزجاجي عليه قائلا: "يلزم ثعلبا أن يقال له كيف صارت الألف بدلا من ضمتين، وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها".[٣]

ولا شك أن الكوفيين أحسنوا وأصابوا في كثير من تعليلاتهم، وإنهم حاولوا تفسير الظواهر اللغوية بأفضل ما يمكن من وسائل التعليل، ولا شك أيضا أن لهم تعليلات واهية أيضا، لكن الحسن منها لا يخفيه القبيح.

أما عن منهجهم فقد كانت تعليلاتهم تقوم على "إمعانهم في التتبع اللغوي واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر"[٤] حتى أنهم "كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ولمح الطبيعة اللغوية، وتفسير ظواهرها وعوارضها"[٥] وكان تعليلهم يقوم على استلهام روح العربية في تفسير الظواهر اللغوية،[٦] بل إن بساطة هذه التعليلات جعلت د. عبد الفتاح الحموز يقول عن تعليلاتهم بأنه "يمكن أن يكون للعادات والأعراف والتقاليد أثر فيها".[٧]

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "نوق".

[٢] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٥٦.

[٣] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٢٢٩، نقلا عن الإيضاح للزجاجي.

[٤] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

[٥] المرجع ذاته، ص ٣٩٣.

[٦] أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٤٠١.

[٧] الحموز، الكوفيون، مرجع سابق، ص ١١٥.

وبعد فإن تعليلات الكوفيين القائمة على السهولة والبساطة كانت تلقى قبولا كبيرا من طلبة العلم، إلا أن ضعف التعليل عند ثعلب كان سببا في انحسار مذهب الكوفيين،لأن ثورة التعليل – خصوصا التعليل الفلسفي – كانت قد بلغت أوجها في عصره وما تلاه من عصور، بل أصبح النحاة يدعون بجد إلى التعليل كما يقول ابن جني "فكل من فرق عن علة صحيحة وطريق نهجه كان "خليل" نفسه و"أبا عمرو" فكره".[1] وكان البصريون هم من خلط النحو بالفلسفة، فانتشر مذهبهم بقوة لإقبال طلبة العلم على علوم اليونان، وظهرت العلل الثواني والثوالث، وأصبح التنافس بين نحاة الكوفة والبصرة يقوم على التعليل وحسنه وقبحه، وكان للبصريين السبق في ذلك فأغرقوا النحو في الفلسفة، مما أدى إلى ظهور التعقيد والغموض في النحو، الأمر الذي دفع ابن مضاء[2] إلى الثورة على النحاة من خلال كتابه الرد على النحاة. بينما لم يكن الكوفيون من أصحاب هذا الشأن، فكان ذلك سببا في انحسار المذهب الكوفي.

---

[1] ابن جني،الخصائص،مصدر سابق،ج١،ص١٩٠.

[2] أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، (ت ٥٩٢هـ) عرف بكتاب الرد على النحاة كان نحويا فقيها معروفا، توفي في إشبيليه. بغية الوعاة ٣٢٣/١.

٢- قياسية العامل

ظهرت نظرية العامل في النحو قبل نهاية القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن احمد - وإن سبقه أساتذته بالحديث عنها- فقد توسع فيها،ونظمها حتى اكتملت ونضجت، فأصبح علم النحو لا يصح إلا بها، لأن الحركات الإعرابية، لا تتغير إلا بواسطة عامل ما، فأصبح العامل وسيلة مهمة لتعليل الظواهر النحوية.

وقد عرف الكوفيون هذه النظرية من الخليل الذي تتلمذ عليه الكسائي، وأفاد منه الفراء عن طريق كتاب سيبويه، وأصبح اهتمامهم بالعامل لا يقل شأنا عن اهتمام البصريين به، بل إنهم سلكوا طريقا خاصا غير الذي سلكه البصريون، فاستنبطوا عوامل نحوية جديدة، إضافة إلى ما عرفوه من البصريين. كما كان الكوفيون يلجأون إلى التعليل لتفسير الظاهرة النحوية وهذا دأبهم حين عرضوا للعوامل، فقد "عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين"[١]

والعوامل عند الكوفيين متفاوتة في القوة والضعف، وإن كان أثرها -عموما- أقل من اثر العوامل عند البصريين فليس "للعامل عند الكوفيين قوة العلة فقد يكون العامل، ولا يكون المعمول كما سبقت الإشارة إليه من ذهاب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وذلك في باب التنازع، فإذا أعمل ثاني الفعلين المتنازعين، كما هو مذهبهم، وكان الأول محتاجا إلى فاعل، جاز حذف الفاعل منه عند الكسائي وخلوه من ضميره"[٢]، ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه الفراء من "أن الفعل والفاعل قد اشتركا في نصب المفعول به، ومذهبه أيضا جواز اجتماع عاملين على معمول واحد، في باب التنازع إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثاني" ومن ذلك عدم إجازتهم إعمال أمثلة المبالغة "فما ورد بعدها منصوبا فبإضمار فعل يفسره المثال"[٣]

بينما تظهر أسماء الفاعلين قوية في عملها دون شروط كما هو عند البصريين لأنها أفعال دائمة عندهم وليست أسماء مشتقة عاملة،[٤] وهذا ما يقال عن اسم الفعل الذي يعمل متقدما ومتأخرا، في حين أنه لا يعمل إلا متقدما عند البصريين وذلك لضعفه.

---

[١] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

[٢] المرجع ذاته، ص ٢٦٣.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص ٥٩.

[٤] المصدر ذاته، ج١، ص ٣١١.

وتقسم العوامل إلى قسمين:

١- عوامل لفظية .

٢-عوامل معنوية.

والعوامل اللفظية هي الفعل والحرف والاسم، وقد اهتم البصريون بهذا النوع اهتماما كبيرا، وكان للفعل عندهم قوة أكبر من قوة العوامل الأخرى لأن العوامل الأخرى لا تعمل إلا بشروط في الغالب، وكانوا يعملون الأسماء كالمبتدأ الذي يرفع الخبر، وكانوا يعملون الحروف المختصة كحروف الجر والنصب والجزم. وعلى هذا المنهج سار الكوفيون، فقد كان الفعل عندهم أقوى العوامل، فيعمل ظاهرا ومقدرا ويعمل متقدما ومتأخرا ، وليس كذلك الحروف التي تعمل ظاهرة ولا تعمل مقدرة يقول ثعلب "وسمع: الله لآتينك والحق لآتينك. قال: إذا جاء بالأسماء في الأقسام ومعها واو خفض، وإذا أسقط الواو نصب. الله لآتينك والحق لآتينك"[١]

أما العوامل المعنوية، فهي كثيرة عند الكوفيين، بينما لم يكن عند البصريين إلا عاملان هما الابتداء الذي يسبب رفع المبتدأ، والمضارعة وهي سبب إعراب الفعل المضارع.

وأهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الخلاف، فقد استعملوه في كثير من الأبواب النحوية، فقد قالوا بالخلاف في أربعة مواضع، وهي(١) المفعول معه (٢)الظرف الواقع خبرا،... (٣) الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب وبعد أو (٤)الفعل المضارع المرفوع مثل قول الشاعر:[٢]

عَلى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْماً إِذا قَضى قَضِيَّتَهُ أَلاَّ يَجورَ وَيَقْصِدُ[٣]

ويضاف إلى ذلك موضعان هما الحال التي سدت مسد الخبر في القول "ضربي زيدا قائما" فقد جاز نصب "قائما" ونحوه على الخلاف عند الفراء والكسائي، وهشام وإن كان خبرا لما لم يكن عين المبتدأ لأن القائم هو "زيد" لا "الضرب". فلما كان خلافه انتصب على الخلاف.[٤] والموضع السادس هو المستثنى، "وعليه الكسائي فيما نقله عنه ابن عصفور"[٥]، والظاهر أن الكوفيين تصيدوا المصطلح "من كلام الخليل مرجعهم الأول في هذه الدراسة، كما هو مرجع

---

[١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٣٢٣.

[٢] الشاعر هو عبد الرحمن بن أم الحكم، البيت من الطويل، ينظر كتاب سيبويه، ٥٦/٣.

[٣] ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص٢٩٥، بتصرف.

[٤] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٠.

[٥] المصدر ذاته، ج٢، ص١٨٨.

البصريين الأول، وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في "الخلاف" فقد كان يقول: "إنما نصب المستثنى هنا، لأنه مخرج مما أدخل فيه"[١].

ومن عواملهم المهمة أيضا الصرف، وهو في معناه شبيه بالخلاف وهو "أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول"[٢]، والذي يدل على أن الصرف عامل كوفي لم يستخدمه غيرهم أن الفراء حينما ذكره قال: "فإن قلت وما الصرف! قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها"[٣]، رغم أن الفراء حين كان يذكر المصطلحات الأخرى كالجحد بمعنى النفي، والنسق بمعنى العطف لم يكن يتحدث عنها وعن عملها لأنها معروفة عند التلاميذ. ولم يستعمل الكوفيون مصطلح الصرف في الفعل فقط بل إن الفراء يذكر أن الاسم انتصب بعد واو المعية بالصرف،[٤]، أي أن الكوفيين استعملوا مصطلحي الصرف والخلاف في باب واحد مما دعا المخزومي إلى القول "ومهما يكن من أمر فملاك الصرف والخلاف واحد"[٥]، وتابعه د. خليل عمايره بقوله: "وربما كان العامل المعنوي الآخر الذي يسميه الكوفيون الخلاف مما يمكن أن يدمج مع هذا العامل "الصرف" إذ أنهما يؤديان معنى واحدا"[٦]

ومن العوامل المعنوية التي استعملها الكوفيون التقريب، والإسناد، والفاعلية والمفعولية، والتجرد من الناصب والجازم، وليس هنا متسع للحديث عنها حتى لا يطول القول في العامل.

ويعلل د.المخزومي شيوع العامل المعنوي عند الكوفيين إلى "أن العوامل المعنوية تقوم في الغالب على تفهم للأسلوب وفقه لصوغ الكلام، فإذا استوفى الدارس تتبعه للأساليب التي تعرض لصور التأليف المختلفة ولاحظ مواقع الكلمات فيها وأحكامها التي منحتها الطبيعة اللغوية إياها، استطاع أن يستخرج في ضوء تلك الأساليب واستقراء تلك الصور المختلفة ورصد الكلمات في ثناياها عللا وأحكاما متصيدة من فقه الطبيعة اللغوية وهي العلل التي ندعو إلى الاحتكام إليها في تفسير الظواهر النحوية"[٧]، ويعلل ذلك الدكتور سعيد الزبيدي بقوله "حتى لا

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص٢٣.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "صرف".

[٣] الفراء، معاني القران، مصدر سابق، ج١، ص٣٤.

[٤] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص٢٩٥.

[٥] المرجع ذاته، ص٢٩٥.

[٦] خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ١٩٨٥م، ص ٦٢.

[٧] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

تصطدم قواعدهم مع النصوص خاصة القران، لأن العوامل اللفظية موضع اختلاف"[١]، كأنما يشير الدكتور إلى أن العوامل المعنوية أكثر مرونة لتعليل الظواهر اللغوية، بأنها تستوعب الأساليب المختلفة، بينما العوامل اللفظية تتسم بالجمود.

والظاهر أن المصدر الأول للعوامل سواء اللفظية أم المعنوية كان الخليل، فاستفادة الكوفيين من قوله في المستثنى- كما قال د. المخزومي[٢]- واضح، وأيضا من العوامل التي أخذ بها الكوفيون الجوار، فعللوا جزم جواب الشرط بجواره لفعل الشرط.[٣]، وقد يكون هذا الرأي مأخوذا أو مستنبطا من قول الخليل في الكتاب "إنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني، كما تجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت ائتني آتك"[٤].

وهذه أمثلة تدلل على استخدام الكوفيين لنظرية العامل في تعليل الحركات الإعرابية.

ففي قوله تعالى: (فَآمِنوا خَيْراً لَكُمْ)[٥]، يقول ثعلب: "الكسائي يقول فيها فآمنوا يكن خيرا لكم. والفراء قال: فآمنوا إيمانا خيرا لكم"[٦]، والاستعمال اللغوي يؤيد رأي الكسائي، كونه اعتمد على تركيب لغوي صحيح، تكرر في القران الكريم كقوله تعالى: (وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الكِتابِ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ)[٧]، وقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ قالوا سَمِعْنا وأَطَعْنا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنا لَكانَ خَيراً لَهُمْ)[٨]، وقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلوا ما يُوعَظونَ بِهِ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ)[٩]، فالكسائي حين قدر عاملا للاسم المنصوب رجع إلى الاستعمالات العربية الصحيحة، فكان في القران ما يطلبه، فبنى رأيه على ما جاء في القران الكريم، وهذا لجوء إلى أيسر الطرق وأصحها في تقدير العوامل بدلا من الخوض في تقديرات بعيدة وتأويلات لا حاجة لها. وهذه ميزة الكسائي الذي لا يتخلى عن منهجه في النقل إلا ما ندر.

ومما وافق فيه الفراء الكسائي حول العامل قول ثعلب: "وحكى الكسائي والفراء جميعا "إن فيك زيد راغب" وقالا: بطلت إن لما تباعدت"[١٠].

---

[١] مقابلة شخصية، ١٩٩٨/١٠/٢٠،قسم اللغة العربية ،جامعة آل البيت.

[٢] ينظر صفحة رقم ٥٣.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٦١.

[٤] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٦٣.

[٥] سورة النساء، ١٧٠.

[٦] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص٣٠٧.

[٧] سورة آل عمران، ١١٠.

[٨] سورة النساء، ٤٦.

[٩] سورة النساء، ٤٦. وينظر سورة محمد ٢١، الأحقاف ١١، الحجرات٤٩.

[١٠] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص٦٠.

ومن ذلك ما قاله ثعلب في قول الشاعر[١]

ثَقيلٌ عَلى مَنْ ساسَهُ غَيْرَ أنَّهُ رَكومٌ عَلى آرِيِّهِ الرَّوثَ مِنثَلُ

"لا يتعدى فعول ولا مفعال وأهل البصرة يعدونه والفراء والكسائي يأبيانه إلا من كلامين"[٢]، وهذا هو موقف الكوفيين من أمثال المبالغة كلها فهي لا تعمل عندهم، والمنصوب بعدها منصوب بفعل مقدر.

والفراء كان يهتم بالعوامل اهتماما كبيرا وذلك ظاهر في كتابه معاني القران ونظرته لقوتها وضعفها تشبه نظرة النحاة الآخرين، ففي قوله تعالى: (ما هذا بَشَرا)[٣]، يقول: "نصبت "بشرا" لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القران أتى بالباء إلا هذا"[٤]، فالدليل على ضعف حرف الجر هنا أن الاسم المجرور نصب بعد حذف جاره، ولم يسلك الفراء طريق البصريين في أن "ما" عاملة بالخبر عمل ليس.

ومن الجدير ذكره أن الفراء هو الذي حاول تنظيم العوامل عند الكوفيين، ويبدو أنه هو من توسع في عامل الخلاف فجعله أكثر من باب والرابط بينها كلها المعنى، عدا عن أنه كان يحاول تعليل أي ظاهرة يلحظها بعامل ما، وليس كتاب الحدود الذي لم يصل إلينا إلا ثمرة عمل الفراء في النحو لأنه كتبه في آخر عمره، ولا يبعد أن يكون الفراء نظم فيه النحو الكوفي من عوامل وقواعد وغير ذلك.

ومن العوامل الطريفة عند الفراء المركبات ومن ذلك انه قال في قوله تعالى: (فَما لَكُمْ في المُنافِقينَ فِئَتَيْنِ)[٥]، قال: "تقول مالك قائما فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكره، يجوز في الكلام أن تقول مالك الناظر في أمرنا لأنه كالفعل الذي ينصب بـ"كان" و"ظن" وما شابههما"[٦]، فالتركيب "مالك" يعمل عند الفراء عمل كان وظن، بينما يذهب البصريون إلى أن "فئتين" و"القائم" حال.

---

[١] البيت بلا نسبة، وهو من الطويل، اللسان، مادة "مثل".

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص١٢٤.

[٣] سورة يوسف، ٣١.

[٤] الفراء، معاني القران، مصدر سابق، ج٢، ص٤٢.

٤ سورة النساء ٨٨.

٥ الفراء ، معاني القرآن، ج١، ص٢٨١.

أما ثعلب فقد كان أقل من صاحبيه في هذا الشان، إلا أنه استعمل نظرية العامل في تعليل بعض الظواهر، وإن كان متابعاً لإماميه في أكثر آرائه، غير أنه خالفهما في بعض الأحيان.

ومن الأمثلة التي لجأ فيها ثعلب إلى تقدير العامل قوله في قول الشاعر:[١]

أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي القِدِّ مُوثَقاً فَإِلا سَعِيداً ذا الخِيانَةِ والغَدْرِ

"قال الكسائي: يخفض وينصب، وكان الفراء يكره الخفض.

وقال: من نصب سعيداً أضمر فعلاً مثل أتيت"[٢]ولو أنه أضمر الفعل أحضرت لكان أقرب، لأن أتيت يتعدى بحرف جر، بينما أحضرت يتعدى بنفسه.

ومن آرائه الخاصة بالعامل أنه قال في قول الشاعر:[٣]

أَظَلِيمُ إِنَّ مُصابَكُم رَجُلاً أَهدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

أراد إصابتكم فقال: مصابكم"[٤] فالعامل هو المصدر، وكأن الشاعر اضطر فذكر اسم المصدر لأن المعنى يقتضي ذلك، بينما يعمل الكوفيون اسم المصدر (مصاب) ويرفضه البصريون ويقدرون فعلاً عاملاً.

ومما سبق يتضح اهتمام الكوفيين بالعوامل، فلا يجدون حركة إعرابية إلا ويحاولون البحث عن العامل الذي سبب هذه الحركة، سواء أكان لفظياً أم معنوياً، وأسلوبهم في أغلب الأحيان يغلب عليه السهولة والوضوح في تقدير العوامل المحذوفة، كتقدير الكسائي لـ(كان) في قوله تعالى: (فَآمِنوا خَيْراً لَكُمْ)[٥]، اعتماداً على الأساليب العربية الصحيحة، أو إعمالهم اسم الفاعل بدون شروط، "فإن للكوفيين مسائل جيدات تختار على مثيلاتها في المذهب البصري كإعمالهم مثلا اسم المصدر. فحكمهم في ذلك صحيح واضح، تؤيده روح القواعد والمنطق"[٦].

وبعد فإن النحو لما قعد ونضج واكتمل بناؤه في بداية القرن الثالث لم يبق أمام النحاة إلا الاهتمام بالتعليل والعامل "فكان جل عملهم إعطاء تعليلات لتلك الأحكام والأبواب والتصنيفات، وظنوا أنهم وجدوا ضالتهم في فكرة العامل فتوسعوا فيها ليتمكنوا من تفسير الحركات الإعرابية

---

[١] البيت من الطويل، بلا نسبة ،ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٢١٤.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ص ٥٩-٦٠.

[٣] البيت من الكامل الأحذ، للحارث بن خالد المخزومي، الديوان/٩١.

[٤] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

[٥] سورة النساء، ١٧٠.

[٦] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص١٩٧.

الظاهرة في أواخر الكلمات"[١]، فطغت الفلسفة على النحو، واصبح النحو علما جافا غامضا غير النحو الذي كان عليه المتقدمون، وقد بلغت هذه الظاهرة أوجها في عصر ابن جني حتى أنه لم يبق حديث إلا عن العوامل وما تسببه، وعن العلل بأنواعها المختلفة إلا أن هذا الأمر كان عند البصريين دون الكوفيين الذين ظلوا محافظين على منهجهم اللغوي السليم القائم على الفطرة والحس اللغوي.

كل هذا سبب ردة فعل معاكسة تبناها ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" فاتهم النحاة بتشويه النحو من خلال تقدير العوامل التي لم يكن لها داع ومن ذلك قوله في الجملة"ضرب زيد عمرا" :إنهم قالوا:"إن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه "ضرب" ألا ترى أن سيبويه -رحمه الله- قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجار،لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه، فظاهره أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد"[٢]، وتابع ابن مضاء في ذلك د.شوقي ضيف محقق كتابه وكأنه نسي أو تناسى أن ابن مضاء كان من المجبرة أصحاب المنهج الظاهري، فقد تبع فكرته وفرض منهجه على النحو فهو يقول: لا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، ...، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع"[٣]، ولهذا السبب "كان الخوض في العلل والاجتهاد فيها عند ابن مضاء حراما"[٤]، والغريب أن ينحو د. شوقي ضيف منحى ابن مضاء "فان هناك عوامل لغوية من تطور ودوران في الاستعمال وتأثيرات لفظية، يدعو إليها وضع الصوت إلى جانب الصوت، والكلمة إلى جانب الكلمة، وأنه لا ضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التي تتبني على أساس من فقه اللغة وشعور بالحس اللغوي عند أصحاب اللغة أنفسهم"[٥].

واتباع وجهة نظر ابن مضاء يسبب اضطرابا وبلبلة في اللغة فنص ابن مضاء "يمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم -في الحقيقة- لا يرفع ولا ينصب ولا يجزم ولا يجر من غير قانون أو

---

[١] مرتضى جواد باقر "نظرات في النحو العربي" مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، عدد ١١، ١٩٧٦، لسنة التاسعة، ص١٠١.

[٢] ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ/ ١١٩٦م)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٧٦-٧٧.

[٣] ابن مضاء، الرد على النحاة، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٤] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

[٥] المرجع ذاته، ص ٢٦٨.

قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كل باحث غيور على اللغة، وهو ما يسمى بفوضى اللغة،ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد، بل لأخذ تارة يرفع وتارة ينصب في تركيب جملي واحد"[١]، وهذه الثورة التي قام بها ابن مضاء لا تصلح للباحثين النحويين، وإنما كما يقول د. مهدي المخزومي بأن ما قاله ابن مضاء وتابعه فيه د. ضيف "يصلح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين"[٢].

والذي يتبين بعد هذا أن الكوفيين كانوا أقرب من منهج البصريين إلى منهج الخليل مؤسس نظرية العامل، فالخليل كان يستعمل هذه النظرية للتعليل والتفسير، لكن بطريقة واضحة سهلة، تابعه فيها الكوفيون فكانت تقديراتهم للعوامل تقوم على البساطة، وعلى كثرة الاستعمال، أما البصريون المتأخرون، فقد تسببوا في غموض مسائل النحو، حتى جعلوا طلبة العلم ينفرون منه لأنهم يدخلون في متاهات فلسفية كثيرة هم في غنى عنها،لأن تعليلات العلماء هذه تقوم على حجج وبراهين فلسفية، وتقدير عوامل لا يحتملها النص، وليس لذكرها داع.

---

[١] عمايرة، العامل النحوي، مرجع سابق، ص٧١.

[٢] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

٣- التأويل والتقدير

التأويل التقدير ظاهرة نحوية مهمة اعتمد عليها النحاة في تفسير وتعليل الحركات الإعرابية، والمصدر الذي يصدر عنه النحويون هو نظرية العامل كونها تقوم على أن لكل معمول عاملا أثر فيه، فالدافع للتأويل: "أن النحاة اعتقدوا أن الكلام العربي، لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معروف، وطبقا لقواعد محدودة، لا شذوذ فيها ولا تناقض، وبالاختصار طبقا لتصور نظري معين، ولكن قد يأتي الكلام على غير هذا النموذج المعروف لديهم...، عندئذ يصبح هذا الكلام في حاجة ماسة إلى البحث عن العلل التي جاءت به على هذه الصورة، ومن ثم يلجأ النحاة إلى تأويل النص تأويلا عقليا، بمعنى إرجاعه إلى صورة افتراضية مقبولة لديهم"[١]، فالحركات الإعرابية على سبيل المثال تتغير بتغير التراكيب النحوية مثل جاء زيد ورأى عمرو زيدا، وسبب ذلك هو تغير العامل الذي أثر فيه، لكن لما كانت هناك تراكيب تخلو من العوامل فإن هذا يكون دافعا للنحو لتقدير عامل ما حتى يعلل وجود الحركة الإعرابية.

إلا أن الكوفيين كانوا يميلون إلى الأخذ بالظاهر والبعد عن التأويل والتقدير حتى "يسايروا طبيعة اللغة وروحها"،[٢] وحتى لا يدخلوا في متاهات تؤدي إلى الخلاف وتؤدي إلى التناقض، فلم يكونوا يميلون إليه إلا عندما تقتضي الضرورة ذلك.

وهذه أمثلة تظهر بوضوح طبيعة التأويل والتقدير عند الكوفيين ومناهجهم فيه، فمما لجأ فيه الكسائي إلى التقدير أن يونس بن حبيب" سأله عن قول الشاعر*:

غَداةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدائفِ وَالخَمْرُ

على أي شيء رفع الخمر؟ فقال الكسائي: "لما قال غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف" تم الكلام فحمل "الخمر" على المعنى أراد "وحلت له الخمر".[٣]

ومن ذلك ما مر في الآية الكريمة: (فَآمِنوا خَيْراً لَكُمْ)[٤]فكان تقديره يعتمد على كثرة الاستعمال.

---

[١] شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، مرجع سابق، ص ١٤.

[٢] الحموز، الكوفيون، مرجع سابق، ص ٧.

* القائل الفرزدق،من البحر الطويل،الديوان ٢٥٤/١.

[٣] الطنطاوي، نشأة النحو، مرجع سابق، ص ص ٩٨-٩٩.

[٤] سورة النساء،١٧٠.

إلا أن هناك بعض التأويلات والتقديرات القليلة تخرج عن هذا المنهج كقوله بأن الذي يتبعه عمل في المستثنى النصب هو "إن مقدرة بعد إلا كما نقل السيرافي".[١] إلا أن المنهج العام الذي كان يقوم على السهولة والوضوح، والسبب في ذلك أنه في منهجه "أكثر ما يعتمد على الخليل"[٢] وكان الخليل من أكثر العلماء فهما للطبيعة اللغوية، فكانت تعليلاته وتقديراته مستلهمة من روح اللغة، فغلب عليها طابع البساطة والوضوح وغلب طابع البساطة على من تابعه.

أما الفراء أكثر الكوفيين آراء، فقد كان يميل إلى التقدير أكثر من غيره، إلا أنه ظل محتفظا بالمنهج البسيط السلس -كمن سبقه-، فمن ذلك أنه قال في بيت الراجز.[٣]

يا أَيُّها المائحُ دَلْوِي دونَكا يَذُمُّكَ النَّاسُ ويَحْمَدونَكا

"إن شئت نصبت الدلو بمضمر، وإن شئت جعلتها رفعا تريد هذه دلوي فدونكا"[٤] والذي دفعه إلى تقدير فعل مضمر هو أن اسم الفعل عنده "لا ينصب شيئا قبله"[٥] وقد سار في هذا على مذهب البصريين، أما قوله: "وإن شئت جعلتها رفعا" فيقدر فيه مبتدأ محذوفا، وهذه تقديرات واضحة لا يشوبها الغموض. وفي باب الاشتغال في الجملة "زيدا رأيته" فإن العامل في "زيدا" والضمير الهاء هو الفعل رأيت المذكور دون تقدير محذوف، ومن ذلك قول ثعلب في قول الشاعر:

أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي القِدِّ مُوثَقاً فَإِلا سَعِيداً ذا الخِيانَةِ والغَدْرِ[٦]

"كان الفراء يكره الخفض" أي خفض "سعيدا"[٧] وكأنه كره أن يقدر فعلا متعديا بحرف جر فيقدر فعلا متعديا بدون حرف جر، هذا من جهة،ثم إن حروف الجر ينصب ما بعدها إن حذفت وحرف الجر محذوف هنا.

فالفراء قد يلجأ إلى التقدير، وقد لا يلجأ إليه، وحتى أنه حين يقدر فإن تقديراته يغلب عليها الوضوح، ولا يقترب من الأساليب الفلسفية التي تسبب الغموض والتعقيد. ومعروف أن

---

[١] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ١٨٨.

[٢] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٣] البيت من الرجز، لجارية من بني مازن، ينظر الهمع ٨٢/٣.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق،ج١، ص ٣٢٣. ينظر لسان العرب مادة (ميح).

[٥] المصدر ذاته، ج١، ص ٣٢٣.

[٦] البيت من الطويل، ينظر الأمالي، ابن الشجري، ٢١٤/٢ بلا نسبة.

[٧] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ص ٥٩-٦٠.

الفراء من قدماء النحويين الذين يدعون إلى الوضوح والسهولة في النحو وقد لحظ العلماء ذلك "فقال قائلهم _ وقد شهد الفراء ييسر النحو للدارسين حتى ليكاد يفهمه الصبيان_: "إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان" وأشار إلى رفاقه أن ينقطعوا عن مجلس الفراء، خشية أن ينتشر مذهبه في التيسير، فتضيع عليهم فائدة محققة كانوا يجتنونها من وراء التعقيد إشفاقا من ضياع المكاسب".[١]

والفارق ليس كبيرا بين الكسائي والفراء، فإن الوضوح غلب على تقديراتهما لأنهم اعتمدا على هذه الوسيلة – كما اعتمد عليها الخليل – للتيسير على الدارسين، وهذا ما لم يفعله البصريون، بل إن النحو أصبح غامضا بتأويلاتهم البعيدة لا سيما المتأخرين منهم.

أما ثعلب فكان اتجاهه إلى التأويل والتقدير قليلا جدا، فقد كان احترامه لنصوص العربية من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب عظيما، لذا فإنه دائما يأخذ بالظاهر ولا يتجاوزه إلى تعليل ولا إلى تقدير إلا ما ندر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يكن ثعلب كالكسائي والفراء ابتكارا وإبداعا.

ومن تقديراته النادرة أنه أنشد:

عَسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا[٢]

أي عسى أن يكون، قال وهو شاذ. عسى زيد قائما شاذ"[٣] فالذي دفعه إلى تقدير "أن يكون" هو شذوذ التركيب لأن عسى لا يأتي بعدها الخبر اسما ظاهرا أنما يكون حرفا مصدريا مع فعل تال له. وسار على منهج النحويين في أن المثل لا يغير حين قال: "خذ اللص قبل يأخذك،[٤] قال شاذ، وقال: خذ اللص قبل يأخذك، القياس"[٥] فإنه لم يقدر أن محذوفة قبل الفعل يأخذ، والمانع من ذلك احترامه لظاهر النص من جهة، وعدم تقدير أن من جهة أخرى لضعفها، كون الحروف عوامل ضعيفة.

والظاهر أن بساطة التقدير لها سببان عند الكوفيين الأولى: سيطرة منهج النقل والرواية على أذهانهم متأثرين بمنهج القراءات، والثاني: هو اتباعهم منهج الخليل في التأويل والتقدير.

---

[١] أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، مرجع سابق، ص ٤٢٤.

[٢] ينظر مجمع الأمثال للميداني، ص ٤٤١، منسوب للزباء من الرجز.

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠٧.

[٤] ينظر مجمع الأمثال للميداني، ص ٢٤٧.

[٥] ثعلب، مجالس ثعالب، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٧.

ومع ذلك فقد كانت هناك أمثلة قليلة لجأ فيها الكوفيون إلى التقدير من غير داع لذلك، منها أنهم لا يعملون صيغ المبالغة "قما ورد بعدها منصوبا فبإضمار فعل يفسره المثال "[١].ومن ذلك قولهم في الجملة "ما لقيته مذ يومان" إن "يومان" خبر لمحذوف "أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان بناء على أن مذ مركبه من كلمتين: "من" و"ذو" الطائية"[٢] وهذا تأويل فيه مغالاة، ولكن كما يقال لكل حصان كبوة ولكل صارم نبوة.

ومهما يكن من أمر في مسائل تجاوز فيها الكوفيون وغالوا في التقدير، فإنهم يبقون أكثر إنصافا من البصريين الذين راحوا يؤولون القراءات فأكرهوا "جانبا منها على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا جانبا آخر منها، لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم".[٣]

وظاهرة التأويل والتقدير لها إيجابياتها، فإنه: "لا ضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التي تتبني على أساس من فقه اللغة وشعور بالحس اللغوي عند أصحاب اللغة أنفسهم"[٤] وهذا ما كان عليه الكوفيون، فقد كان "جنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة والتوجيهات المتكلفة والإمعان المنطقي وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع وتفسيرهم النصوص القرآنية، والنصوص اللغوية الأخرى تفسيرا لا يكاد يخالف الظاهر"[٥] أمرا غير مستغرب، فهذا منهج من يعرف الطبيعة اللغوية على حقيقتها.

---

[١] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص٥٩.

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٤٤٢.

[٣] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

[٤] الحموز، الكوفيون، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

[٥] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

أثر علم أصول الفقه في النحويين الكوفيين في تناول الجذور العقلية

مر ذكر علم أصول الفقه وتعريفه وتأثر النحاة به في تناول الأدلة النقلية، وتبين مدى أهمية هذا التأثير، ونواتج ذلك، حيث ظهر بعض الاهتمام عند النحاة، بأخذ الموثوق به وترك المشكوك فيه.

لقد كان أثر علم أصول الفقه في تناول الأدلة العقلية، فقد كان واضحا جدا، ويفوق الأثر في تناول الأصول النقلية بكثير، فإن بين علم النحو والفقه "من المناسبة ما لا خفاء فيه لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول".[١]

وعلم أصول الفقه علم قديم، وإن لم ينظم إلا في زمن الشافعي[٢] – رحمه الله – لأن طرق الاستدلال بالكتاب والسنة كانت زمن الصحابة رضوان الله عليهم فقد كانوا: "يقيسون الأشباه منها بالأشباه، ويناظرون الأمثال بالأمثال بإجماع منهم وتسليم بعضهم لبعض في ذلك، فإن كثيرا من الواقعات بعده – صلوات الله وسلامه عليه – لم تندرج في النصوص الثابتة فقاسوها بما ثبت وألحقوها بما نص عليه بشروط ذلك الإلحاق".[٣]

وظل القياس ينمو تدريجيا كما تنمو العلوم، حتى أصبح ذا أسس واضحة عند أبي حنيفة[٤] – رحمه الله – وتلاميذه، أي أن القياس بدأ منذ بداية الدولة الإسلامية لكنه لم يكن علما ذا أسس وطرق استدلال واضحة منظمة إلا في القرن الهجري الثاني.[٥]

وقد ظهر تأثر من النحاة بعلم أصول الفقه مبكرا، فانه "لم تنقض المئة الثانية حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه وأصوله، كما كان للدين أيضا كتبه وجدله وأصوله ومتكلموه وفرقه. دون أولا الفقه وأصوله والحديث، ثم جاء النحو يتقدم رويدا رويدا، وبدأ يدون وتتسق أبوابه وفصوله ثم جاء بعد الطبقة الأولى طبقات تميزت فيه بعضها من بعض، ثم كان له أصوله أيضا"[٦] هذا عن الأثر المذهبي العام، فإن التأثر الجزئي بدأ منذ زمن عبد الله بن أبي اسحق فإن تعليله "كان قريبا في طابعة من تعليل الأعراب في البداية، ثم أخذ يقرب شيئا فشيئا من طابع علل الفقهاء"[٧]

---

[١] الأنباري، نزهة الألباء، مصدر سابق، ص٥٤.

[٢] محمد بن إدريس المطلبي الهاشمي، (ت ٢٠٤هـ) صاحب المذهب المعروف له كتاب الأم، جامع الأصول ١٤٦/١٤-١٤٧.

[٣] ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

[٤] النعمان بن ثابت (ت ١٥٠هـ) الإمام الأعظم، صاحب المذهب المعروف، جامع الأصول ٢٦٦/١٤-١٦٧.

[٥] حمودة، القياس في الدرس اللغوي، مصدر سابق، ص ٣٤.

[٦] الأفغاني، في أصول النحو، مصدر سابق، ص ٩٠.

[٧] تمام حسان، الأصول، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٣.

ويؤكد ذلك ابن جني بقوله: "وكذلك كتب محمد بن الحسن[١] رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"[٢] فيتبين من هذا أن النحاة ترسموا طرق الفقهاء حتى "أنهم حاكوهم في وضعهم للنحو أصولا تشبه أصول الفقه وتكلموا في الاجتهاد فيه كما يتكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع".[٣]

ولا بد أن نشأة علم النحو في نفس الفترة التي نضجت فيها العلوم الدينية كان لها دور في تأثر النحاة بعلم أصول الفقه خاصة بالقياس أكثر منه بالسماع حتى قال أبو البركات: "إن إنكار القياس لا يتحقق لأن النحو كله قياس"،[٤] والتشابه بين القياس الفقهي والنحوي منهجا وطريقة واضح لأنهما "يعتمدان على الانتقال من الجزئي إلى الكلي".[٥] بل إن الاجتهاد – موضوع هذا البحث – بشروطه وجزيئاته وقواعده موضوع فقهي في الأصل، نقل إلى علم النحو كما نقلت أبواب فقهية بأكملها كالاستحسان واستصحاب الحال وغيرها بل إن تمازج علوم الدين باللغة جعل من شروط المجتهد في الفقه أو النحو "أن يكون عالما بلغة العرب محيطا بكلامها، مطلعا على نثرها ونظمها".[٦]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن النحاة نقلوا قواعد فقهية متكاملة إلى النحو مثل "من حفظ حجة على من لم يحفظ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل لا وجه له، ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه"[٧] والقاعدة الأخيرة مأخوذة من الرخصة في الفقه. ومن ذلك قول السيوطي "قال في الخصائص" إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه "وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه".[٨]

ومن الطريف في هذا الموضوع أن الفقهاء أصبحوا يتأثرون بالنحاة وطرقهم "فابن الحداد المصري كانت له ليلة في كل جمعة يتكلم فيها في مسائل الفقه على طريق النحو"[٩] وكان

---

[١] ابن فرق الشيباني (ت ١٨٩هـ) صاحب الإمام أبي حنيفة. جامع الأصول ١٤/١٥٣-١٥٤.

[٢] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٣.

[٣] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص ص ٩٣-٩٤.

[٤] أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة، مصدر سابق، ص ٩٥.

[٥] حمودة، القياس، مرجع سابق، ص ٤١.

[٦] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ص ١٣١-١٣٢.

[٧] حسان، الأصول، مرجع سابق، ص ١١٢.

[٨] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ١٣٢،وينظر ابن جني، الخصائص،ج١،ص١٢٥.

[٩] الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص ٩٤.

الجرمي يقول: "أنا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، فحدث بهذا محمد بن يزيد المبرد، وكان المحدث له ابن شقير على سبيل التعجب والإنكار، فقال المبرد: أنا سمعت الجرمي يقول هذا، وذاك أن أبا عمر، كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الدين والحديث، إذ كان ذلك يتعلم منه النظر والتفتيش".[١]

وكان للارتباط الوثيق بين العلمين، أن بعض المسائل لا يمكن البت فيها إلا بالجمع بينهما، ومن ذلك أن الرشيد"[٢] كتب ليلة إلى القاضي أبي يوسف[٣] يسأله عن قول القائل:[٤]

فَإِنْ تَرْفِقِي يا هِنْد فَالرِّفْقُ أَيْمَنٌ ... وَإِن تَخْرقِي يا هِنْد فَالخَرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ ... ثَلاثٌ، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث أو نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع ثلاثا طلقت واحدة، لأنه قال: أنت طلاق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثا، لأن معناه أنت طالق ثلاثا، وما بينهما جملة معترضة".[٥]

أما عن استعمال الأساليب القياسية الفقهية عند نحاة الكوفة فما سبق من القول في التعليل دليل على ذلك، وهذه بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك أيضا.

فمن ذلك قول الكسائي "إن من ترد زائدة كـ"ما" كقوله:[٦]

آلُ الزُّبَيْرِ سَنامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ... ذاكَ القَبائِلُ وَالأَثْرونَ مَنْ عَدَدا"[٧]

فالكسائي هنا قاس "من" على "ما" في الزيادة، فالمقيس "من"، والمقيس عليه "ما" والعلة هي الشبه بين من وما، ومعروف أن من وما تشتركان في أبواب كثيرة كالاستفهام والشرط والأسماء الموصولة، والحكم هو جواز زيادة من والكسائي محق أكثر من البصريين الذين أولو البيت بأن "ما"[٨] فيه نكرة موصوفة أي من يعد عددا"[٩] وهذا تأويل بعيد، وإعراب الكوفيين بأن

---

[١] الزجاجي، مجالس العلماء، مصدر سابق، ص ١٩١.

[٢] هارون بن محمد المهدي (ت ١٩٣هـ) خامس الخلفاء العباسيين، كان عالما بالأدب والفقه. الوفيات ٦٢١/٨.

[٣] يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ) لازم الإمام أبا حنيفة، جامع الأصول ٣٥٠/١٤.

[٤] البيتان من الطويل، ينظر مغني اللبيب / ٧٦ وهما بلا نسبة.

[٥] الزجاجي، مجالس العلماء، مصدر سابق، ص ٢٥٩. ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٧٦.

[٦] البيت من البسيط، ينظر همع الهوامع، ٣٠١/١ بلا نسبة.

[٧] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٤٣٤.

[٨] هكذا وردت والأرجح "من".

[٩] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠١.

من زائدة وعددا تمييز، والعامل في التمييز هنا اسم التفضيل، والأسماء ضعيفة في العمل فكيف إذا فصل بين العامل والمعمول! وهذا يشبه قول الكسائي في إن وهي عامل ضعيف أيضا: "إن فيك زيد راغب" وقال بطلت إن لما تباعدت".[١]

ويظهر أثر علم أصول الفقه في الإمام الفراء ومنهجه أكثر من غيره من الكوفيين، ففي كتابه معاني القرآن كثيرا ما كان "يستعمل أسلوب الحجاج الفقهي في عرضه لآرائه، بأن يثبت حكما، ويرد عليه بحجة مناقضة، يثبتها وينقض بها الحكم الأول، ويثبت به حكما آخر مقويا للحكم الأصلي"[٢] وقد كانت هذه الوسيلة شائعة ناجحة بين الناس، لأن الفقهاء – وهم أفضل العلماء بأعين الناس – كانوا يستخدمونها في دروسهم وكتبهم، وفي كتاب الرسالة للشافعي – رحمه الله – يظهر هذا الأسلوب واضحا من أول الكتاب إلى آخره.

ومن الأمثلة على ذلك قوله: "تقول: إنها ذاهبة جاريتك وإنه ذاهبة جاريتك. فإن قلت: كيف جاز التأنيث مع الأنثى ولم يجز التثنية مع الاثنين؟ قلت: لأن العرب إنما ذهبت إلى تأنيث الفعل وتذكيره فلما جاز (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ)[٣] و(أَخَذَتْ)[٤] جاز التأنيث والتذكير، ولما لم يجز: قاما أخواك، ولا قاموا قومك، لم يجز تثنيتهما ولا جمعهما"[٥] ومن ذلك أيضا قوله: "فإن قال قائل أرأيت قوله (فَلا عُدوانَ إِلاَّ عَلى الظَّالِمينَ)[٦] أعدوان هو وقد أباحه الله لهم؟ قلنا ليس بعدوان في المعنى، إنما هو لفظ مثل ما سبق قبله، ألا ترى أنه قال: (فَمنِ اعْتَدى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدى عَلَيْكُمْ)[٧] فالعدوان من المشركين في اللفظ ظلم في المعنى، والعدوان الذي أباحه الله وأمر به المسلمين إنما هو قصاص ولا يكون القصاص ظلما".[٨]

ومن المسائل التي اهتم بها الفراء أكثر من غيره من الكوفيين الضرورة الشعرية، وفكرة الضرورة مأخوذة من الرخصة في الفقه، كما يقول السيوطي: "الرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر"[٩] فكأن الفراء يرى أن للشعر لغة خاصة أو أسلوبا خاصا بسبب القيود الذي

---

[١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٦٥.

[٢] الحديثي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٢١٤.

[٣] سورة هود ٦٧.

[٤] سورة هود ٩٤.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٣٦٣.

[٦] سورة البقرة ١٩٣.

[٧] سورة البقرة ١٩٤.

[٨] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ١١٦-١١٧.

[٩] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ٣٠.

تفرض على الشاعر، فكان يقول: "إن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يحتمل الكلام"[١] ومما وقف عنده من ذلك قوله: "وأما قول الشاعر:[٢]

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكِ عَنِّي ... فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلا غِنَاءُ

فإنه إنما احتاج إليه في الشعر فمده.

وأنشد أيضا:[٣]

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ بَنِي السَّعْلاءِ ... وَعَلِمَتْ ذاكَ مَعَ الجِراءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكولاً عَلَى الخِواءِ

فمد جميع هذه الحروف وهي مقصورة لضرورة الشعر"[٤]

ومن الأمثلة على قياسات ثعلب القليلة قوله في قول الله تعالى: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سيناءَ)[٥] "هي الزيتونة. (تَنْبُتُ بالدهن) قال الاختيار فتح التاء، وتنبت لا يحتاج إلى باء، وهي قليلة في اللغة، إنما يقال خرجت به وأخرجته وذهبت به وأذهبته"[٦] فقاس تنبت على أخرجت وأذهبت، لأنها تتعدى بدون حرف جر بينما ذهبت وخرجت وتنبت كلها تحتاج إلى حرف جر للتعدية.

وهذان مثال نادر يستعمل فيهما ثعلب القياس، لأن أكثر اهتمامه كان منصبا على النقل والرواية واللغة، ففي كتاب "المجالس" من الروايات والمسائل اللغوية ما لا يحصى بينما تتناثر الإشارات والآراء النحوية بين المسائل اللغوية فحينا تكثر وحينا تقل.

وبعد، فإن أثر علم أصول الفقه في النحو، كان كبيرا فكأن النحاة درسوا علم الفقه فلم يتركوا صغيرة ولا كبيرة إلا حاولوا الاستفادة منها واستنباط ما يقابلها في النحو وهذا التأثير كان من النحاة عامة ومنهم الكوفيون فلم يتركوا أصلا أو فرعا أو طريقة استدلال أو مصطلحا يتناسب مع طبيعة علمهم إلا أخذوه وربما كان السبب في ذلك – عدا التشابه بين العلمين – أن علم أصول الفقه كان العلم المثال والنموذج، لأنه علم شريف جدا وفي غاية الأهمية، فاتباع

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١١٩.

[٢] البيت من الوافر، غير منسوب، ينظر أوضح المسالك، ج٤، ص ٢٩٧.

[٣] أبو المقدام الراجز، البيت من الرجز، الإنصاف ص ٧٤٦.

[٤] الفراء، المقصور والممدود، مصدر سابق، ص ٤٥.

[٥] سورة المؤمنين، ٢٠.

[٦] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٤.

خطوات الفقهاء في النحو ربما كانت تزيد علم النحو مكانة وأهمية، ولا بد أن كون كثـــير مـــن النحاة فقهاء أو ممن درسوا علم الفقه كان سببا في هذا التأثر.

الفصل الثاني
الاجتهاد عند أئمة الكوفيين

-الاجتهاد قبل الكسائي

-اجتهاد الكسائي (ت ١٨٩هـ)

-اجتهاد الفراء (ت ٢٠٧هـ)

-اجتهاد ثعلب (ت ٢٩١ت)

-اجتهاد ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)

الاجتهاد قبل الكسائي

لقد بدأ المذهب الكوفي زمن الكسائي بالتكون حتى وصل إلى مرحلة متقدمة من النضج، مما يدل على أن هناك جهوداً بذلها نحويون قبله اعتمد عليها، لأن هذا المذهب، كأي مذهب علمي لا يمكن أن يتكون فجأة دون وجود بذور قديمة تساهم في تكونه، فلا بد أن الكسائي جمع ما أخذه عن الخليل، وما حفظه عن العرب، فضلاً عما كان موجوداً ومعروفاً عند الكوفيين حتى أصبح هناك قاعدة متينة ومتسقة، أو مذهب جديد، فتح الكسائي فيه السبل للفراء، إذ أصبح ناضجاً في زمنه على أفضل ما يكون.

ومن العلماء الكوفيين قبل الكسائي:

١- *العلاء بن سيّابة*: لم يصل إلينا منه إلا رأي واحد عن طريق الفراء هو قوله: "وكان شيخ لنا يقال له العلاء بن سيابه – وهو الذي علم معاذاً الهراء وأصحابه – يقول: لا أنصب بالفاء جواباً للأمر"[١] ولا بد أن هذا العالم من طبقة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٤٥هـ) وعيسى بن عمر، لأن معاذاً الهراء (ت ١٨٧هـ)– تلميذ ابن سيابة – من طبقة الخليل (ت ١٧٥هـ) تلميذ أبي عمرو بن العلاء.

٢- *معاذ الهراء*: هو معاذ بن مسلم مولى محمد بن كعب القرظي،على الرغم من قلة اجتهاده فإن كتب النحو تحتفظ بآراء خاصة له فقد ذكر صاحب الهمع أن معاذاً ذهب إلى أن اللام الداخلة في خبر إن" جيء بها بإزاء الباء في خبرها.[٢]فقولك إن زيداً منطلق جواب ما زيد منطلقاً، وإن زيداً لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق"[٣] لكن أكثر اهتمام معاذ الهراء – على ما يبدو – كان في علم الصرف، حتى قال عنه السيوطي، إنه اخترع علم التصريف،[٤] وليس على هذه المقالة دليل، إلا ورود خبر عنه بأنه كان يتكلم في مسألة صرفية هي "كان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ يسمعه يقول لرجل كيف تقول من (تَؤُزُّهُمْ أَزّاً)[٥] يا فاعل افعل؟ "ومجرد هذه الحكاية لا تدل دلالة قاطعة على أن الهراء وضع علم الصرف، ثم إن علم الصرف كان جزءاً من علم النحو، وكان البصريون يخوضون في مسائل كثيرة فيه.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٧٩.

[٢] هكذا وردت. والأرجح "في خبر ما" كما يدل على ذلك السياق.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٤٧.

[٤] السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٩١.

[٥] سورة مريم، ٨٣.

٣- *أبو جعفر الرؤاسي*: كان اهتمام الرؤاسي بالنحو أكبر من اهتمام الهراء، وتقدم فيه "حتى قال الكسائي: "ما وجدت بالكوفة أعلم بالنحو من أبي جعفر الرؤاسي"[١] وقال أيضاً: "كنت آخذ المسائل فأقدمها وأؤخرها فلا يحسنها أحد إلا الرؤاسي".[٢] لم يكتف الرؤاسي بما عند الكوفيين فرحل إلى البصرة، وأشار الفراء أكثر من مرة إلى روايته عن أبي عمرو، لكن الأمر لم يقتصر على نقل الآراء فقط ففي قوله تعالى: (فَهَلْ يَنْظُرونَ إِلاَّ الساعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً، فَقَدْ جاءَ أَشْراطُها)[٣] يقول الفراء: "حدثني أبو جعفر الرؤاسي قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ما هذه الفاء في قوله تعالى: (فَقَدْ جاءَ أَشْراطُها) قال: جواب للجزاء. قال: قلت: إنها (أَنْ تَأْتِيَهُمْ) مفتوحة. قال: فقال: معاذ الله إنما هي (إِن تَأْتِهِمْ)"[٤] فهذه الحكاية وهذه المساءلة تدل على أن الرؤاسي كان يعي تماماً ما يسمع من علم النحو، وأنه أصبح قادراً على المناقشة فيه. ولا شك أن التلمذة على أبي عمرو بن العلاء أحد مصادر سيبويه تركت أثراً في شخصية الرؤاسي العلمية.

لكن كتب النحو، لا تكاد تنسب إليه رأياً إلا ما ندر كقول السيوطي: "قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء الأعراب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون وأنشد على الجزم:

أُحاذرُ أَنْ تعلمْ بها فتردها"[٥]

وهناك أدلة على أن الرؤاسي كانت له آراء كثيرة في النحو، كقول الفراء: "لما خرج الكسائي إلى بغداد، قال لي الرؤاسي: قد خرج الكسائي وأنت أسن منه، فجئت بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل الرؤاسي فأجابني بخلاف ما عندي، فغمزت قوماً من علماء الكوفة كانوا معي، فقال: ما لك أنكرت لعلك من أهل الكوفة؟ قلت: نعم، فقال: الرؤاسي يقول: كذا وكذا وليس صواباً، وسمعت العرب تقول: كذا وكذا حتى أتى على مسائلي، فلزمته"[٦] ويدل على ذلك

---

[١] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٤، ص ٩٩.

[٢] المصدر ذاته، ج٤، ص ٩٩.

[٣] سورة محمد، ١٨.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ٦١.

[٥] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٨٤. البيت من الطويل بلا نسبة.

[٦] أبو الفرج محمد بن إسحق النديم (ت ٦٨١هـ-١٠٤٧م)، الفهرست، تحقيق شعبان خليفة، الجزء الأول، دار العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠٩.

أيضاً قول جماعة من البصريين: "إن الكوفي الذي ذكره الأخفش في آخر المسائل ويرد عليه هو الرؤاسي"[١] وللأخفش الأوسط كتاب اسمه المسائل".[٢]

فليس غريباً أن يكون للرؤاسي آراء وأقوال في النحو لكن "لا يغرب عن البال ما صنعته العصبية المذهبية التي تطاير شررها بين علماء المصرين "البصرة والكوفة" من طعن بعضهم على بعض ومن تسفيه علماء جلّة لأقوال آخرين، ...، ولعل أقوال أبي جعفر في العربية قد لفها رهج هذه المعركة الفكرية الذي تعالى بين رجال المدرستين، وهذا ما يفسر إغفال كثير من كتب النحو لأقواله، ...، والسبب الآخر أن الوحشة التي وقعت بينه وبين الكسائي كان لها أثرها في طمس أقواله".[٣]

---

[١] السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج١، ص ٨٣.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ٥٩١.

[٣] عبد الله الجبوري، أبو جعفر الرؤاسي. نحوي من الكوفة، الطبعة الأولى، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ٣٧-٣٨.

اجتهاد الكسائي

وضع القواعد النحوية

وضع القواعد النحوية من الأهداف التي يصبو إليها العالم النحوي، فهي ثمرة الدراسات النحوية، وثمرة جهود العلماء، والطريقة المثلى في تنظيم علم النحو وتسهيل دراسته. ومن الطبيعي أن يكون وضع القاعدة جاء نتيجة لخطوات سابقة مثل جمع المادة اللغوية، الكافية، ودراسة هذه المادة دراسة وافية ودقيقة ومنظمة، ومن ثم الخلوص إلى تكوين القاعدة.

ويعد وضع القاعدة النحوية أمرا اجتهاديا مهما يكشف بوضوح عن شخصية العالم النحوية وعن قدراته، وعن قيمة المادة اللغوية التي استقراها وعن منهجه في الدراسة، ويمكن الحكم على العلماء من خلال جهودهم النحوية هذه، فصحة القاعدة ودقتها تمنح العالم الثقة والاحترام بين العلماء.

وقد استطاع الكسائي بما أوتي من فطنة وذكاء، وبما كان يمتلكه من منهج أن يسهم إسهاما كبيرا في تأسيس القاعدة الأولى للمذهب الكوفي من خلال قواعده وتعليلاته التي فتحت الأبواب لمن بعده من العلماء لبناء المذهب الكوفي شيئا فشيئا. وهذه بعض القواعد التي وضعها الكسائي:

ففيما يتعلق بالأسماء يقول في "من": "تكون اسما، وتكون جحدا وتكون استفهاما وتكون شرطا، وتكون معرفة، وتكون نكرة، وتكون للواحد والاثنين والجمع وتكون خصوصا وتكون للإنس والملائكة وتكون للبهائم إذا خلطتها بغيرها"[1] وهذه القاعدة العامة تظهر أن منهج الكسائي كان يقوم على الاستقراء والاستقصاء، ولا يقوم على المثال الواحد فهو يعدد معاني عديدة لـ"من" ولا يمكن أن تكون كل هذه المعاني مستنتجة من مادة لغوية قليلة.

ومن ذلك قوله: "العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل وتفعل وأفعل ونفعل، فيقولون: هذا يوم نفعل ذاك وأفعل ذاك وتفعل ذاك، فإذا قالوا: هذا يوم فعلت فأضافوا يوم إلى فعلت أو إلى إذ آثروا النصب، وأنشدونا:

عَلى حِينَ عَاتَبْتُ المَشيبَ عَلى الصِّبا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وازِعُ[2][3]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب،مصدر سابق، مادة "من".

[2] القائل النابغة الذبياني، من البحر الطويل، الديوان ص ٧٩.

[3] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ٢٤٥.

ومن ذلك أنه أجاز أن يتقدم التمييز" على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد، وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[١]

وقوله[٢]:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيِ الأَمَلَا ... وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلَا"[٣]

ومن قواعده التي تخص الأفعال قوله: "إذن المنونة إذا خلت بالفعل الذي في أوله أحد حروف الاستقبال نصبته، تقول من ذلك: إذن أكرمك، فإذا حلت بينهما وبينه بحرف رفعت ونصبت فقلت: إذن لا أكرمك، ولا أكرمك".[٤]

ومن ذلك قول ابن هشام: "من أحكام اسم الفعل، أنه لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في "عليك زيدا" بمعنى الزم زيدا، أن يقال: زيدا عليك، خلافا للكسائي، فإنه أجازه محتجا عليه بقوله تعالى: (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ)[٥] زاعما أن معناه عليكم كتاب الله، أي الزموه"[٦] والذي يقوي رأي الكسائي في هذه المسألة أن الكوفيين – ما عدا الفراء – ينطلقون من قاعدة واضحة هي أن أسماء الأفعال عندهم أفعال لدلالتها على الزمان والحدث،[٧]والفعل يعمل متقدما ومتأخرا.

ومن قواعده التي تتعلق بالحروف قوله في قول الله عز وجل: (كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكونونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا)[٨] "لا تنفي فحسب، و"كلا" تنفي شيئا وتثبت شيئا، فإذا قيل: أكلت تمرا. قلت: كلا إني أكلت عسلا لا تمرا، ففي هذه الكلمة نفي ما قبلها وتحقيق ما بعدها".[٩]

ومن ذلك قوله في أما وإما: "إذا كنت آمرا أو ناهيا، أو مخبرا فهو أما المفتوحة، وإذا كنت مشترطا أو شاكا أو مخيرا أو مختارا فهي إما بكسر الألف".[١٠]

---

[١] القائل المخبل السعدي أو أعشى همدان. من البحر الطويل.

[٢] البيت بلا نسبة، وهو من البحر البسيط، مغني اللبيب، ٦٠٣.

[٣] بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ–١٣٦٧م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ص ص ٦٠٧-٦٠٨.

[٤] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "إذن".

[٥] سورة النساء، ٢٤.

[٦] أبو محمد، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ–١٣٦٠م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٢٨٨.

[٧] ينظر السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص ٨٣.

[٨] سورة مريم، ٨٢.

[٩] علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ–٨٠٥م)، معاني القرآن، جمع عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ص ١٩٢.

[١٠] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "أما".

ومن القواعد التي تخص الأساليب قوله في قول الله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)[١] "من في موضع رفع وهي استفهامية مبتدأ والخبر يضل، والجملة في موضع نصب بأعلم. أي أعلم أي الناس يضل كقوله (لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ)[٢]"[٣] فالمستنتج من كلام الكسائي أن اسم الاستفهام "من" لا يعمل فيه ما قبله، فأسماء الاستفهام من الأسماء التي لها حق الصدارة.

غير أن هناك قواعد للكسائي ذهب فيها مذهبا بعيدا، وخالف فيها النحاة اعتمادا على شواهد نادرة أو دون الاعتماد على الشواهد أحيانا، فمن ذلك قول ابن عقيل: "يشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط، أحدها: أن تكون خبرية، الثاني: كونها خالية من معنى التعجب، الثالث كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز بالخبرية من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية فلا يجوز "جاءني الذي اضربه" خلافا للكسائي"[٤] فقد انفرد الكسائي بهذا الرأي دون أن يدعمه بشاهد واحد.

ومن ذلك أيضا قول ابن منظور في "أو" : "قال الكسائي وحده: وتكون شرطا"[٥] ولم يذكر صاحب اللسان شاهدا واحدا يؤيد رأي الكسائي.

وهناك ظاهرة تلفت النظر في قواعد الكسائي وهو أنه كان يضع قواعد عامة أحيانا، ثم يأتي بعده علماء آخرون يفصلون هذه القواعد أو يقومونها أو يقيدونها وهذه بعض الأمثلة التي تمثل هذه الظاهرة:

يقول الكسائي في نداء المنادى الموصوف: "يجوز البناء[٦] والنصب، وفصل هذا القول الفراء: فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو يا رجلا ضرب زيدا، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا".[٧]

وفي موضوع إعمال لا النافية للجنس – وهي لا التبرئة عند الكوفيين – في العلم المفرد: "أجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد، ...، ووافقه الفراء على لا عبد الله، قال: لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد: عبد الله".[٨]

---

[١] سورة الأنعام، ١١٧.

[٢] سورة الكهف، ١٢.

[٣] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ١٣٥.

[٤] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٧.

[٥] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "أو".

[٦] أي بناء المنادى على الضم.

[٧] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٠.

[٨] المصدر ذاته، ج١، ص ٤٦٣.

وفي شرح شذور الذهب يقول المؤلف في مجيء المضارع بعد الفاء مسبوقا بالأمر: "وأما الأمر فكقوله:

يا ناقُ سيري عَنَقًا فَسيحا إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتَريحا[1]

وشرطه أمران: أن يكون بصيغة الطلب، فلو قلت حسبك حديث فينام الناس لم يجز خلافا للكسائي، والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل، فلا يجوز أن تقول: "صه فنكرمك" بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقا، وفصل ابن جني وابن عصفور[2] فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فنحدثك" ومعناه إذا لم يكن من لفظه نحو: "صه فنكرمك".[3]

وليس الاستدراك على الكسائي بالأمر الذي يحط من قيمته أو قيمة آرائه، لأنه بذل أقصى جهده في وضع القواعد النحوية، ويكفي أنه أنار الطريق لمن بعده للوصول إلى القواعد الدقيقة، فربما كان منهجه – الذي يقوم على التساهل مع النصوص وقبول أكثر ما يسمع – سببا في إطلاقه للأحكام، فلما جاء علماء آخرون بعده، درسوا النصوص بمنهج آخر فوافقوا الكسائي في بعض الأمور وخالفوه في أمور أخرى.

---

[1] القائل هو الفضل بن قدامه المعروف بأبي النجم العجلي، والبيت من بحر الرجز سيبويه، ٣/٣٥.

[2] علي بن مؤمن الإشبيلي (ت ٦٦٣هـ) حامل لواء العربية في زمانه في الأندلس، و لم يكن يعرف بغير النحو والصرف، بغية الوعاة ٢/٢١٠.

[3] أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ-١٣٦٠م) شرح شذور الذهب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ص ص ٣٠٤-٣٠٥.

تعليل الظواهر النحوية

تعليل الظواهر النحوية أمر ينبئ عن عقلية العالم وقدرته على تذوق النصوص اللغوية واستلهامها، وتعليلات الكسائي للظواهر النحوية لا تقل عن القواعد قيمة وفائدة، لأنها تعبر عن عقلية إمام نحوي كبير، يعتمد في تعليله على الطبيعة اللغوية التي تقوده دائما إلى التعليل الواضح، لأنه يأخذ بالظاهر في أغلب الأحيان.

- تعليلات الكسائي المقبولة:

ومنها قوله – معللا بناء اسم لا التبرئة[١] على الفتح –: "النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها، لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات، فلما لزمت التبرئة الاسم وتأخر الخبر، أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده، فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين؛ لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين، ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه".[٢]

ومن تعليلاته المقبولة أيضا قوله في القطاة وأصلها من "قطو": "وربما قالوا في جمعه قطيات، ولهيات في جمع لهاة الإنسان، لأن فعلت منهما ليس بكثير، فيجعلون الألف التي أصلها واو ياء لقلتها في الفعل، قال: ولا يقولون في غزوات غزيات لأن غزوت كثير معروف في الكلام".[٣]

ومن ذلك قوله في قول الله عز وجل: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[٤]: "فيه تقديم وتأخير: مجازه والذين ظلموا أسروا النجوى"[٥] حتى يتخلص بذلك من وجود فاعلين لفعل واحد. ومن تعليلاته الصوتية أنه في الآية الكريمة: (وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)[٦] يعلل قراءة بعضهم "بيس" فيقول:"تقديرها بئيس ثم خففت الهمزة كما يعمل أهل المدينة فاجتمعت ياءان، فثقل ذلك فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على الباء فصارت بيس"[٧] وهو تعليل يقوم على مراعاة الخفة والثقل.

ومن ذلك قوله في قول الشاعر:

---

[١] هي لا النافية للجنس.

[٢] ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ج١، ص ٣٨١.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "قطو".

[٤] سورة الأنبياء، ٣.

[٥] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ١٩٥.

[٦] سورة الأعراف، ١٦٥.

[٧] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ص ١٤٨-١٤٩.

إذا رَضِيَتْ عَلَيْكَ بَنو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللّهِ أعْجَبَني رِضاها[١]

حمل رضي "على نقيضه وهو سخط، وقال

في لَيْلَةٍ لا نَرى بِها أحَداً يَحْكي عَلَيْنا إلّا كَواكِبُها[٢]

أي عنا".[٣] فالكسائي لم يلتزم بطريق واحد، إنما جرى وراء فطرته وسليقته فخرج بيتا على التضمين وخرج آخر على التناوب، تبعا للمعنى المقصود في كل منها، ولم يتكلف في ذلك كما يفعل البصريون الذين يأخذون بالتضمين ولا يأخذون بالتناوب.

ومن ذلك قوله في الآية الكريمة: (كَما بَدَأَكُمْ تَعودونَ. فَريقاً هَدى وَفَريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةَ)[٤]: "التقدير: يعودون فريقا هدى وفريقا، أي يعودون فريقين، وفي قراءة أبي "تعودون فريقين فريقا هدى، وفريقا حق عليهم الضلالة"[٥] فهذا تعليل واضح بسيط كونه يعتمد على إحدى القراءات، فليس فيه تقدير ولا تكلف.

- تعليلات الكسائي المرفوضة.

هناك تعليلات وتخريجات قال بها الكسائي، هي دون ما مر من الأمثلة، فقد اتسمت هذه التعليلات بالتكلف والبعد عن المعنى الملائم للنص ففي قوله تعالى: (وَلِلّهِ عَلى النّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ استطاعَ إلَيهِ سَبيلا)[٦] يقول الكسائي عن "من": "إنها شرطية مبتدأ، والجواب محذوف، أي من استطاع فليحج. ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان إتمام الكلام وذلك يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق فيتعين القول الأول".[٧]

ومن ذلك قول ابن هشام: "قد يرتفع بعد إن المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[٨] الأصل إنه أي الشأن، ...، وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الأخفش من

---

[١] القائل القحيف العقيلي، من البحر الوافر، اللسان مادة "رضي".

[٢] القائل عدي بن زيد، من البحر المنسرح، الديوان، ص١٩٤.

[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٩١.

[٤] سورة الأعراف، ٢٩-٣٠.

[٥] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ١٤٣.

[٦] سورة آل عمران، ٩٧.

[٧] ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٣٤٦. والقول الأول أنها بدل.

[٨] الحديث بهذا اللفظ في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، ج١٤، ص٧٦.

البصريين، لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح والمعنى أيضا يأباه، لأنهم ليسوا أشد الناس عذابا من سائر الناس".[١]

ومن هذه الأمثلة قوله في قول الله عز وجل: (فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ)[٢]: "إن جر ما بعد حتى بـ"إلى" لا بـ"حتى"،[٣] ومذهب البصريين أقرب للظاهر وأكثر وضوحا لأنهم يذهبون إلى أن حتى حرف جر،[٤] فلا يحتاجون إلى تقدير عامل.

ومن ذلك أيضا أنه يقول في الآية الكريمة: (بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ)[٥]: "هو نصب بإضمار فعل تقديره بل اعبد الله فاعبد".[٦]

غير أن مثل هذه التعليلات والتخريجات لا تكفي لتدل على أن الكسائي كان يخالف النحاة دائما، ويتكلف في آرائه بسلوك مذاهب بعيدة، لأنها أمثلة قليلة. بل إن الكسائي كان في الغالب يصدر عن قواعد راسخة ثابتة وضعها من خلال استقراء واسع لكلام العرب، وكان يراعي في التخريج الألفاظ والمعاني، وكثرة الاستعمال وقلته، وثقل اللفظ وخفته، وكل هذا يمنح تعليلاته وتخريجاته مكانة خاصة، كونها تقوم على أساس متين وفطرة لغوية سليمة.

ويحسن هنا أن يختم هذا الموضوع بالوقوف عند حادثة مهمة تقول: "وسئل الكسائي: لم لا يجوز "أعجبني أيهم قام"؟ فقال: أي كذا خلقت".[٧] التي استدل الأستاذ أمين الخولي بها على أن الكسائي كان ينظر إلى الظواهر النحوية على أنها "تنقل ولا تمنطق وتروى ولا تفسر بعمل عقلي".[٨]

والحقيقة أن جواب الكسائي لا يصح حمله على ما ذكر الأستاذ الخولي للأسباب الآتية:

١-إن الكسائي كان ممن يفسرون الظواهر النحوية، إذا كان فيها ما يحتاج إلى تفسير، والأمثلة التي مرت في موضوع التعليل والعامل وفي هذا الفصل تدل على ذلك دلالة واضحة، فضلا عن أن الكسائي يدرك مدى حاجة طالب علم النحو لمثل هذا التعليل وغيره، ولا يظن أن يبخل الكسائي برأيه على طلبة العلم.

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٥٦.

[٢] سورة المؤمنون، ٥٤.

[٣] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ٢٠١.

[٤] ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ٩٧.

[٥] سورة الزمر، ٦٦.

[٦] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

[٧] ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق،ج١، ص ١٥٢.

[٨] أمين الخولي، الاجتهاد في النحو العربي، بحث أرسل لمؤتمر المستشرقين الدولي الثاني والعشرين المنعقد باستنبول سنة ١٩٥١، منشور ضمن الأعمال الكاملة لأمين الخولي، ج١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٦١.

٢-إن ما ذكره الأستاذ الخولي من أن "الكسائي الكوفي بإجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو وما تميل إليه من التتبع اللغوي وعدم اتباع التأويلات البعيدة"[١] لا يعني أن الكوفيين لا يلجأون إلى تعليل الظواهر النحوية، إنما يعني أن منهجهم في التعليل يقوم على السهولة واليسر وأخذ الأمور بظاهرها ما أمكن.

٣- جاء من العلماء بعد الكسائي من يفسر قوله فقد "وجه ابن السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام، ولو قلت أعجبني أيُّهم قام كان على التعيين، وإيضاحه أن معنى أعجبني أيُّهم قام: أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل،وإذا قلت: يعجبني أيُّهم يقوم فمعناه يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام، وهو مبهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجا، ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإبهام في يعجبني أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال، ...، إن سبب التعيين وعدمه مضي الصلة واستقبالها لا مضي العامل واستقباله"[٢] وبعد ابن السراج[٣] "وجه ابن الباذش[٤] بما توضيحه أن الزمان المستقبل لا يدرى مقطعه "أي منتهاه" ولا مبدؤه، فهو مبهم تام الإبهام، وأما الماضي والحال فإنهما محصوران لانقطاع الماضي ولحضور الحال، والفعل الذي يصلح للدلالة على المستقبل المبهم هو الفعل المضارع، فلما كانت "أي" موضوعة على أن تكون مبهمة في استعمالها لم يصلح لها الماضي وصلح لها المضارع، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرنا، لأنا لم ندع أن إبهامها واحد وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب التعيين".[٥]

٤-إن هذه الرواية مأخوذة من كتب التراجم، وكتب التراجم في مثل هذه الروايات يهمها من انتصر ومن انكسر، ولا يهمهما أن تنقل النص العلمي سليما فلا يبعد أن تكون الرواية تعرضت للحذف فيكون شيء من كلام.الكسائي محذوفا، والذي يوازن بين رواية معينة من كتاب تراجم إلى آخر يجد خلافا قد يكون جوهريا أحيانا. ثم إن دافع العصبية للتغيير قد يكون له دور هنا خصوصا مع طغيان المذهب البصري وانحسار المذهب الكوفي.

---

[١] أمين الخولي، الاجتهاد في النحو العربي، ص ٦١.

[٢] محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ-١٧٩٢م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج١، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ص ١٦٧.

[٣] أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ) أخذ عن المبرد وخلفه في إمامة النحو بغية الوعاة ٤٤١٠٩/١.

[٤] علي بن أحمد (ت ٥٢٨هـ) عالم أندلسي برع في النحو وشرح كتاب سيبويه بغية الوعاة ١٤٢/٢-١٤٣.

[٥] ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص ١٥٢. والنص مأخوذ من الحاشية وهو من كلام المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد.

منهج الكسائي في الاجتهاد

لقد كان الكسائي إماما، ولا بد أن لكل إمام طريقة وأسلوبا ومنهجا في عرضه لآرائه ووضعه للقواعد، فالكسائي لما وهبه الله من نعمة الفكر الثاقب والذاكرة الواسعة، والتعلم على أستاذ مميز هو الخليل، لم يكن ينقصه شيء حتى يكون ذا منهج خاص في تفكيره النحوي.

ويقوم منهج الكسائي على:

١-اتباع القراءة.

لقد كان الكسائي أحد القراء السبعة، وإمام أهل الكوفة وبغداد في القراءة في عصره، ولما كان علم القراءات يقوم على الإسناد فلا بد أن هذا الأمر قد أثر في تفكير الكسائي النحوي، بشكل كبير، فقد كان يجتذبه "منهجان متباينان، منهج مقيد بالنقل وليس للعقل سلطان عليه، وهو منهج أهل القراءة القائم على الرواية، ومنهج مقيد بالعقل يحاول إخضاع النقل لأحكامه ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وهو منهج أهل العربية القائم على القياس"[١] والظاهر أن الكسائي كان أكثر ميلا إلى منهج القراءة "الذي طبع عليه منذ نشأته الأولى من الأخذ بالرواية المنقولة كثيرة كانت أو قليلة، ما دامت صحيحة الإسناد، ولا يرى طرح هذا القليل كما لا يراه سائر القراء، إذ كان أحيانا يقرأ بقراءات "حمزة" الرديئة".[٢]

أما اعتماده على القرآن الكريم والقراءات فهذا واضح في آرائه ولم يرو عنه أنه خطأ قارئا من أصحاب القراءات المتواترة، وكان يعتمد على كلام العرب اعتمادا كبيرا وقلما يرد شيئا منه تأثرا بمنهج القراءات القائم على قبول كل ما يرد ما دام الإسناد صحيحا.

وربما رأى الكسائي أن اعتماده علي النقل في اجتهاده أفضل من الاعتماد على العقل والحجج والبراهين – وإن لم يكن يهمل ذلك عند الحاجة – لذا فقد كانت آراؤه غاية في الوضوح والبساطة في أغلب الأحيان.

٢- اتساع دائرة السماع.

لم يتقيد الكسائي بالأماكن التي حددها له الخليل في جمع اللغة من أصحابها وهي "بوادي الحجاز ونجد وتهامة" بل خرج عن هذا الإطار وأخذ عن قبائل لم يأخذ عنها البصريون،

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١١٢.

[٢] كمال إبراهيم، "الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية"، مجلة الأستاذ، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، جامعة بغداد، ١٩٦٦-١٩٦٧، ص ص ١٥-١٦.

والظاهر أن هذا الاتجاه كان بأثر منهج القراءة الذي يقوم على احترام ما يرد، لذا فقد كان يقبل أكثر ما يسمعه، وكل هذا أتاح له أن يجمع ثروة هائلة من اللغة، فكتب التراجم تذكر أنه خرج إلى البادية ثم "رجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ".[١]

ومن القبائل التي سمع منها الكسائي ولم يسمع منها البصريون فزارة،[٢] أزد شنوءة،[٣] الحطمية،[٤] ومن الطبيعي أن اتساع الكسائي في سماعه مكنه من جمع مادة ضخمة أسعفته في اجتهاداته لأن النادر والقليل في قبيلة ما قد يكون شائعا في قبيلة أخرى.

ولم يكن منهج الكسائي هذا مختلا أو مضطربا، لأنه لم يأخذ من جميع القبائل العربية ثم إنه كان يحكم فطرته وخبرته بكلام العرب لكي يقبل أو يرد ما يسمع.

٣-اتفاقه والبصريين.

المعروف أن الكسائي "خرج إلى البصرة فلقي الخليل وجلس في حلقته"[٥] ويكفيه من البصريين الخليل، فهو شيخهم غير منازع، وأثر الخليل في تلاميذه كبير واضح، فكل علماء العربية والعروض والنحو بعد الخليل تلاميذه وأتباع علمه إلى اليوم. ثم إن الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش،[٦] فلا بد أن الكسائي استطاع الإلمام بالكثير من القضايا النحوية عند البصريين والشواهد اللغوية، التي كانت وسيلة في إثبات الأحكام، التي كانت متداولة عند البصريين.

والظاهر أن شخصية الخليل كان لها الأثر الأكبر في شخصية الكسائي "فآثار الخليل في نحوه واضحة وقد ذهب إلى ما ذهب إليه في مسائل كثيرة".[٧]

فمن هذه المسائل "رأيه في لن فقد اقتفى أثر الخليل في القول بتركيبها من "لا" و"أن"،...، وذهابه إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف وهو مذهب الخليل".[٨]

---

[١] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٥٨.

[٢] ينظر الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ١٦١.

[٣] ينظر المصدر ذاته، ص ٦٧.

[٤] ينظر ياقوت، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٤، ص ٩٤.

[٥] المصدر ذاته، ج٤، ص ٨٨.

[٦] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٣.

[٧] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٨] المرجع ذاته، ص ١١٨.

ومن ذلك قوله في الآية الكريمة: (فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا)[١] : "أي فهلا"[٢] وقد ذكر سيبويه أن من معاني لولا التخضيض بقوله: "هلا ولولا وألا، ...، أخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التخضيض"[٣].

والظاهر أن لجوء الكسائي إلى القياس والتعليل في بعض الأحيان كان بسبب تأثره بأساليب البصريين الذين يلجأون دائما إلى القياس.

إلا أن الكسائي – على الرغم من تأثره بالبصريين – كان له منهجه الخاص في دراسة الظواهر اللغوية والقضايا النحوية، فكان قياسه يختلف عن قياسهم لاحترامه الشديد لكلام العرب، فكان يقيس على الشاذ والنادر أكثر منهم، وكان يعلل القضايا بأسلوب سهل وميسر.

والظاهر أن سبب اتجاه الكسائي الرئيسي إلى النحو – وهو خدمة القرآن الكريم – كان الموجه الأساسي له في الاجتهاد، فهو يضع القاعدة اعتمادا على الآية ومن أجل الآية، ويذهب إلى التعليل وتفسير الظواهر النحوية خدمة للآية وتيسيرا على طالبي علوم القرآن الكريم. وكان هذا المنهج الذي سار عليه واضحا أمام من تبعه، فكانت مؤلفات الكوفيين مرتبطة بالقرآن الكريم في كثير من الأحوال، في الوقت الذي ذهب البصريون فيه إلى التأليف من أجل علم النحو وإن كانت مؤلفاتهم تخدم القرآن الكريم ولكن ليس كما هو الحال عند الكوفيين.

---

[١] سورة يونس، ٩٨.

[٢] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ١٦٠.

[٣] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ٩٧.

اجتهاد الفراء

وضع القواعد النحوية

لقد تحمل الفراء العبء الأكبر في صياغة القواعد العامة للنحو الكوفي التي شكلت بناءه، فإن قواعد الفراء في الغالب هي قواعد النحو الكوفي، ونحو الفراء يكاد يكون النحو الكوفي، وذلك لما تميزت به هذه القواعد من دقة في البناء وعقلانية في التكوين.

وهذه بعض القواعد التي اخترت من كتاب معاني القرآن وغيره للاطلاع من خلالها على جهود هذا العالم الجليل.

-قواعد صوتية صرفية.

جمعت هذه القواعد في فقرة واحدة للتداخل الوثيق بينهما، إذ أن التغيير الصرفي في بناء كلمة ما قد يكون سببه تقارب الأصوات أو تباعدها.

ومن هذه القواعد قوله في قول الله تعالى: (فَهَلْ مِن مُدَّكِرٍ):[١] "المعنى[٢] مذتكر، وإذا قلت مفتعل فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالا مشددة".[٣]

وفي قوله تعالى: (تَشابَهَتْ قُلوبُهُمْ)[٤] يقول: "لا يجوز تشابهت بالتثقيل لأنه لا يستقيم دخول زائدتين في تفاعلت ولا في أشباهها. وإنما يجوز الإدغام إذا قلت في الاستقبال: تتشابه عن قليل فتدغم الياء الثانية عند[٥] الشين".[٦]

ومن ذلك قوله: "وسمعت بعض بني عقيل يقول: عليك بأبوال الظباء فَاصَّعِطْها فإنها شفاء للطحل فغلب الصاد على التاء، وتاء الافتعال تصير مع الصاد والضاد طاء".[٧]

ويقول أيضا "والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضا إذا أسكنتا كقوله تعالى: "أَحَطتُّ بما لم تحط به"[٨] تخرج الطاء في اللفظ تاء، وهو أقرب إلى التاء من الحرف الأول".[٩]

---

[١] سورة القمر، ١٥.

[٢] يقصد هنا الأصل.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ١٠٧.

[٤] سورة البقرة، ١١٨.

[٥] يقصد بها مع.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٧٥.

[٧] المصدر ذاته، ج١، ص ٢١٦.

[٨] سورة النمل، ٢٢، وقراءة حفص عن عاصم (أحطتُ).

[٩] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٧٢.

ـ قواعد تركيبية

وهي القواعد التي تخص الأسماء والأفعال والحروف. فمن القواعد التي تتعلق بالأسماء قوله: "وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان مثل اليد والرجل، ...، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل الدار والغلام"[١] ويميز هذه القاعدة ما تقوم عليه من دقة الفهم فلم يجز الفصل بين المتضايفين على الإطلاق كما فعل أصحابه الكوفيون، ولم يمنعه إلا بالجار والمجرور كما قال البصريون، إنما نظر إلى المسألة بشكل آخر، فالمصطحبان عنده كالشيء الواحد فأجاز الفصل بينهما، بينما لم يجز ذلك في المتباعدين.

ومن ذلك قوله: إن "ما بعد إلا في الجحد يتبع ما قبلها، فتقول: ما قام أحد إلا أبوك، وهل قام أحد إلا أبوك، لأن الأب من الأحد، فإذا قلت: ما فيها أحد إلا كلبا وحمارا نصبت لأنها منقطعة مما قبل إلا".[٢]

ومن ذلك أيضا حمله بعض أسماء الإشارة على الأسماء الموصولة لأنها تؤدي معناها وذلك كقوله: "والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك في معنى من الذي يقول ذاك؟ وأنشدوا:

عَدَسٌ ما لِعَبّادٍ عَلَيْكِ أَمارَةٌ ... أَمِنْتِ وَهذا تَحْمِلينَ طَليقُ[٣]

كأنه قال: والذي تحملين طليق[٤] ويقول في قوله تعالى: (وَما تِلْكَ بِيَمينِكَ يا موسى)[٥]: "وقوله تعالى: (بِيَمينِكَ)[٦] في مذهب صلة لتلك، لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي".[٧]

ومن ذلك قوله في الآية الكريمة: (وَاعْلَموا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ)[٨]: "يجوز في "أن" الآخرة أن تكسر ألفها لأن سقوطها يجوز – ألا ترى أنك لو قلت: "واعلموا أنما غنمتم

---

[١] الفراء ، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٢٢.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ٤٧٩.

[٣] الشاعر يزيد بن مفرغ الحميري، والبيت من الطويل، الديوان ص ١٧٠.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٣٨-١٣٩.

[٥] سورة طه، ١٧.

[٦] سورة طه، ١٧.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ١٧٧.

[٨] سورة الأنفال، ٤١.

من شيء فلله خمسه تصلح، فإذا صلح سقوطها صلح كسرها"[١] وهذه القاعدة من القواعد الميسرة التي تقرب الفكرة إلى دارسها.

ومن القواعد التي تختص بالأفعال قوله: "إذا رأيت بعد الأمر اسما نكرة بعده فعل يرجع بذكره أو يصلح في ذلك الفعل إضمار الاسم، جاز فيه الرفع والجزم، تقول في الكلام: علمني علما أنتفع به، كأنك قلت علمني الذي أنتفع به، وإن جزمت "أنتفع" على أن تجعلها شرطا للأمر، وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك. فإن ألقيت "به" لم يكن إلا جزما، لأن الضمير لا يجوز في "أنتفع" ألا ترى أنك لا تقول: علمني علما أنتفعه".[٢]

ومنها أيضا قوله في قول الله تعالى: (حَزَنًا أَلَّا يَجِدوا):[٣] "يجدوا في موضع نصب، ولو كانت رفعا على أن تجعل "لا" في مذهب "ليس"، ...، وكل موضع صلحت "ليس" فيه موضع "لا" فلك أن ترفع الذي بعد "لا" وتنصبه".[٤]

وفي قوله تعالى: (مِن بَعْدِ ما كادَ يَزيغُ قُلوبُ فَريقٍ مِنْهُمْ)[٥] يقول: "وكل فعل كان لجماع مذكر أو مؤنث، فإن شئت أنثت فعله إذا قدمته وإن شئت ذكرته".[٦]

ومن القواعد الخاصة بالحروف قوله: "وضعت بلى لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه".[٧]

ومن ذلك قوله: "هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلا".[٨]

وفي مغني اللبيب يقول ابن هشام: "وأكثر النحويين لم يثبت ورود "لو" مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي[٩] وأبو البقاء التبريزي[١٠] وابن مالك"[١١] وأقدم هؤلاء الفراء، والمعيار الذي اجتهد الفراء من خلاله هو تحكيم المعنى، وهذا ظاهر في قوله في الآية الكريمة: (وَدَّ الَّذينَ

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٤١١.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ١٥٧.

[٣] سورة التوبة، ٩٢.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٤٤٨.

[٥] سورة التوبة، ١١٧.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٤٥٤.

[٧] المصدر ذاته، ج١، ص ٥٢.

[٨] المصدر ذاته، ج١، ص ٥٢.

[٩] الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، إمام عصره في العربية، اتصل بسيف الدولة له كتاب الإيضاح، بغية الوعاة ١/٤٩٦-٤٩٨.

[١٠] أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، عالم في اللغة والأدب، له شرح حماسة أبي تمام، بغية الوعاة ٢/٢٣٨.

[١١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٣٥.

كَفروا لَوْ تَغْفُلونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ)[١] إذ يقول: "هو على تأويل ودوا أن تفعلوا".[٢]

وسيكون هناك حديث عن "حتى" لتتبين رغبة الكوفيين في تنظيم نحوهم شيئا فشيئا.

ـ قواعد في الأساليب.

وهي القواعد التي تختص بالاستفهام والقسم وغيرها. فمن ذلك قوله في قول الله تعالى: (لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصى):[٣] رفعت أيا بأحصى لأن العلم ليس بواقع على أي، إنما هو: لتعلم بالنظر والمسألة وهو كقولك اذهب فاعلم لي أيهم قام، أفلا ترى أنك إنما توقع العلم على من تستخبره، ويبين ذلك أنك تقول: سل عبد الله أيهم قام، فلو حذفت عبد الله، لكنت له مريدا"[٤] يريد أن عمل الفعل لا يقع على أداة الاستفهام، وقد ذكر ذلك في موضع آخر فقال: "والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به".[٥]

. ومن ذلك قوله في قول الله عز وجل: (وَلِلهِ عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلا):[٦] "وإن نويت الاستئناف بـ"من" كانت جزاء وكان الفعل بعدها جزما، واكتفيت بما جاء قبله من جوابه".[٧]

يريد بأن أداة الشرط تستغني عن الجواب إذا دل عليه دليل وقد ذكر ذلك في موضع آخر فقال: "والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما إرادة الإيجاز".[٨]

ويقول في أسلوب القسم: "والأمر لا يكون جوابا لليمين، لا يكون في الكلام أن تقول: والله قم، ولا أن تقول: والله لا تقم".[٩]

غير أن هناك قواعد للفراء، ذهب فيها مذهبا بعيدا، لم تكن جودتها ودقتها كالقواعد التي ذكرت. فمن ذلك قول ابن هشام: "حكم ليت أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله[١٠]:

---

[١] سورة النساء، ١٠٢.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٧٥.

[٣] سورة الكهف، ١٢.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ١٣٥.

[٥] المصدر ذاته، ج١، ص ١٤٢.

[٦] سورة آل عمران، ٩٧.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٧٩.

[٨] المصدر ذاته، ج٢، ص ٦٣.

[٩] المصدر ذاته، ج١، ص ٥٣.

[١٠] القائل العجاج، من الرجز، في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢.

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا"[١]

ومن ذلك أنه أجاز "الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المتحركة الوسط"[٢] قال السيوطي "وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس".[٣]

ومن آرائه المتناقضة قوله: "فأما أصبح وأمسى ورأيت، فإن الواو فيهن أسهل لأنهن توام[٤] في حال، وكان وليس وأظن بنين على النقص"[٥] ومعنى ذلك أن كان لا تأتي إلا ناقصة، بينما يقول في موضع آخر من الكتاب: "ما كنا بشيء حين كنت، تريد حين صرت وجئت فتكتفي كان بالاسم"[٦] ومجيء كان بمعنى جاء وحدث يعني أنها تامة كقول الشاعر:

إذا كانَ الشِّتاءُ فأَدْفِئوني ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتاءُ[٧]

وظاهر من هذه القواعد ما تمتاز به من جودة ودقة وسهولة في الصياغة، ولا بد أن هذا ناتج عن إحساس الفراء بحاجة المتعلم لمثل هذه القواعد لاستساغة علم النحو.

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٣٧٦.

[٢] ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٢٤٠.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٦١.

[٤] أي تامات غير ناقصات.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٤.

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ١٨٦.

[٧] القائل الربيع بن ضبع الفزارى، والبيت من الوافر، لسان العرب، مادة "كون".

تبويب الموضوعات النحوية عند الفراء

إن تبويب الموضوعات النحوية، وترتيب جزئياتها، أمر مهم في علم النحو حتى يصبح مطلبه يسيرا ممكنا لمن يريده، لأنه يكون بذلك أكثر قربا من نفوس الدارسين وأذهانهم. والوصول إلى هذه المرحلة يدل على نضج المادة العلمية وتمكن العالم من التعامل معها، ويدل على أن استقراء العالم للغة كان مكتملا وافيا.

والظاهر أن الفراء تهيأت له مادة لغوية وقدرة ذهنية كبيرة على وضع الأصول العامة والأبواب، كما تهيأ للخليل بن أحمد مع الفرق الواضح بين العقليتين، ولحسن حظ الخليل أنه كان له تلميذ نجيب وإمام كبير هو سيبويه الذي أخذ عن الخليل آراءه النحوية وأضاف إليها ما سمعه من علماء البصرة الآخرين وما توصل إليه هو نفسه، فرتب ما سمعه وكون من ذلك كله كتابه المعروف، بينما لم يكن هناك بعد الفراء – سواء من تلاميذه أم ممن.جاء بعد تلاميذه كالإمام ثعلب – من يرتب الموضوعات النحوية الكوفية.

أما محاولات الفراء نفسه، فهي محاولات جادة ومهمة وهي متكررة في كتابه إلا أن هذه الموضوعات تحتاج إلى تنسيق أجزائها وترتيبها لأنه يتحدث عن الموضوع الواحد في أماكن متعددة من كتابه، وهذا ما جعل الدكتور كاظم إبراهيم كاظم يؤلف كتابا بعنوان: "النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن"[١] حاول تبويب ما استطاع من الموضوعات النحوية المختلفة من خلال جمع كل الإشارات حول موضوع واحد مع عرض وتحليل لهذه المواضيع. وتناول في كتابه مواضيع عديدة كالإضافة بأنواعها والمبتدأ والخبر والاشتغال وغيرها.

وهذه بعض الموضوعات التي تطرق إليها الفراء في كتابه وتوسع في الحديث عنها فمن المحاولات الجادة حديثه عن الاستثناء، فقد ذكر بعض قواعد الاستثناء كمجيئه متصلا ومنقطعا أو مجيئه بعد إثبات أو نفي يقول: والوجه في "إلا" أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد[٢] فيه فإذا كان ما قبل "إلا" فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها معرفة كان أو نكرة، ثم يقول: فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت ومثله قوله تعالى: (فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلا قَوْمَ يُونُسَ)[٣] فهذا على هذا المعنى. ومثله: (فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ) ثم قال: (إِلا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ).[٤] ثم يذكر

---

[١] كاظم إبراهيم، النحو الكوفي. مباحث في معاني القرآن، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

[٢] أي نفي.

[٣] سورة يونس، ٩٨.

[٤] سورة هود، ١١٦.

حالة حذف الاسم من الجملة قبل إلا مثل: "ما قام إلا زيد" "رفعت زيدا لإعمالك قام إذ لم تجد "قام" اسما بعدها" ثم يتحدث عن تقديم إلا على المستثنى منه مثل: "ما عندي أحد إلا أخوك" فإن قدمت إلا نصبت الذي كنت ترفعه فقلت: "ما أتاني إلا أخاك أحد"[١] فيستمر بهذه الطريقة فيذكر كل ما يخطر بذهنه عن باب الاستثناء.

ومن المواضيع التي تحدث عنها في كتابه ضمير الشأن فقد تحدث عن حالات تذكيره وتأنيثه، فجوز تأنيث الضمير وتذكيره مع المؤنث ومنع التأنيث مع المذكر وهكذا.[٢]

وتحدث أيضا عن تكرار الاسم أو الحرف بمعناه إذا اختلف اللفظان مثل "لو" و"أن" المصدريين يقول: وربما جمعت العرب بينهما جميعا قال الله تبارك وتعالى: (وَما عَمِلَتْ مِنْ سوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعيداً)* وهو مثل جمع العرب بين ما وإن وهما جحد قال ا

ما إِنْ رَأَيْنا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَرٍ سودِ الرُّؤوسِ فوالجٍ وفيول

وذلك لاختلاف اللفظين يجعل أحدهما لغوا،[٤] وهكذا يستمر بذكر حالات التكرار بالجواز إذا اختلف اللفظ وبالمنع إذا اتفق اللفظ، مستشهدا بالآيات القرآنية الكريمة والأبيات الشعرية.[٥]

ومن المواضيع التي ذكرها أيضا اسم الفعل – وهو في مصطلح بقية الكوفيين فعل – بينما عند الفراء والبصريين هو اسم، فيتحدث عن عمله وشروطه، مستعرضا بعض الشواهد من القرآن الكريم والشعر.[٦]

وتحدث الفراء عن "لكن" بتشديد النون وتخفيفها وعملها ثقيلة وعدم جوازه مخففة، وبحث في أصلها وفي شبهها بـ"بل" وهو في كل مباحثه هذه يؤيد آراءه بالشواهد المختلفة، وهذا دأبه.[٧]

ويستمر الفراء في التبويب لموضوعات مختلفة في الكتاب إلا أن صفة ما يطرحه الفراء أنه غير مكتمل، فهو لا يستوفي الحديث كاملا عن موضوع ما، مما يؤكد على أن المادة النحوية الكوفية كان ينقصها بعض الشيء، وكان على المتأخرين أن يتموا ذلك غير أنهم لم يفعلوا.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٦٦-١٦٨ بتصرف.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ٣٦٠-٣٦٣.

* سورة آل عمران، ٣٠.

[٣] البيت من الكامل بلا نسبة.

[٤] اللغو أي التوكيد أو الزيادة.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٧٥-١٧٧ بتصرف.

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ص ٣٢٢-٣٢٣.

[٧] المصدر ذاته، ج١، ص ص ٤٦٤-٤٦٦.

ويعود عدم تنظيم الفراء للأبواب النحوية كما هو الحال في كتاب سيبويه إلى سببين هما:

١-إن سيبويه كان يعتمد اعتمادا كبيرا على الخليل، فعامة الحكاية في الكتاب عنه، فضلا عن آراء البصريين الآخرين، وكان سيبويه منظما لمادة قديمة كما كان مجتهدا، بينما لم يكن الفراء على حظ كبير من هذا، فلم يكن يعتمد إلا على آراء الكسائي ومن سبقه من الكوفيين وهي قليلة قياسا بعلم البصريين وكان يعتمد في بعض الأحيان على كتاب سيبويه.

٢-إن النحو الكوفي كان متأخرا عن البصري الذي تجاوز مرحلة تعليل الظواهر وقضية العامل وغير ذلك، أما النحو الكوفي فكان ما يزال متأخرا، وكان اتباعه لا يزالون بحاجة إلى معرفة التعليل والتأويل، فكان هم الفراء تعليل المسائل وتوضيحها وتقريبها من أذهان الدارسين. ولما تجاوز هذه المرحلة وضع كتاب الحدود.

وقبل الانتقال من هذا الموضوع يحسن أن يكون هناك باب منقول بأكمله من كتابه، واختيرت الأداة "حتى" في دخولها على الفعل المضارع، كمثال على التبويب.

يقول الفراء: ولـ "حتى" ثلاثة معان في يفعل، وثلاثة معان في الأسماء.

فإذا رأيت قبلها فعل ماضيا، وبعدها يفعل في معنى مضي وليس ما قبل "حتى يفعل" يطول فارفع يفعل بعدها، كقولك جئت حتى أكون معك قريبا. وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حتى وإن كان ماضيا إذا كان لغير الأولى، فيقولون: سرت حتى يدخلها زيد، فزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: سرنا حتى تطلع لنا الشمس بزبالة، فرفع والفعل للشمس، وسمع: إنا لجلوس فما تشعر حتى يسقط حجر بيننا، رفعا. قال: وأنشدني الكسائي:

وَقَدْ خُفْنَ الهَجِيرَ وَعُمْنَ حَتَّى ... يُفَرِّجُ ذَاكَ عَنْهُنَّ المَسَاءُ[١]

وأنشد قول الآخر:

وَنُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا ... مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى نَحْسِبَ الجَوْنَ أَشْقَرَا[٢]

فنصب هاهنا، لأن الإنكار يتطاول. وهو الوجه الثاني من باب حتى.

---

[١] البيت بلا نسبة، وهو من الوافر.

[٢] القائل: النابغة الجعدي في قصيدة يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي من الطويل، الديوان، ص٧٣.

وذلك أن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين، وهما مما يتطاول، فيكون يفعل فيه وهو ماضٍ في المعنى أحسن من فعل، فنصب وهو ماضٍ لحسن يفعل فيه. قال الكسائي: سمعت العرب تقول: إن البعير ليهرمُ حتى يجعلَ إذا شرب الماء مجه. وهو أمر قد مضى، و"يجعل" فيه أحسن من "جعل" وإنما حسُنت لأنها صفة تكون في الواحد على معنى الجميع، معناه: إن هذا ليكون كثيراً في الإبل. ومثله إن الرجل ليتعظم حتى يمرَ فلا يسلم على الناس. فتنصب "يمر" لحسن يفعل فيه وهو ماضٍ وأنشدني أبو ثروان:

أُحِبُّ لِحُبِّها السودانَ حتّى ... أُحبُّ لِحُبِّها سودَ الكِلابِ[١]

ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صواباً. وقد أنشدنيه بعض بني أسد رفعاً، فإذا أدخلت فيه "لا" اعتدل فيه الرفع والنصب؛ كقولك إن الرجل ليصادقك حتى لا يكتمُك سراً، ترفع لدخول "لا" إذا كان المعنى ماضياً. والنصب مع دخول "لا" جائز.

ومثله ما يرفع وينصب إذ دخلت "لا" في قول الله تبارك وتعالى: (وَحَسِبوا أَنْ لا تَكونَ فتنةً)[٢] رفعاً ونصباً. ومثله: (أفلا يرونَ أَلاَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضراً ولا نَفْعاً)[٣] ينصبان ويرفعان، وإذا ألقيت منه "لا" لم يقولوه إلا نصباً؛ وذلك أن "ليس" تصلح مكان "لا" فيمن رفع بحتى وفيمن رفع بـ"أن"؛ ألا ترى أنك تقول: إنه ليؤاخيك حتى ليس يكتمك شيئاً، وتقول في "أن": حسبت أن لست تذهب فتخلفت. وكل موضع حسنت فيه "ليس" مكان "لا" فافعل به هذا: الرفع مرة والنصب مرة. ولو رُفع الفعل في "أن" بغير "لا" لكان صواباً؛ كقولك حسبت أن تقول ذاك؛ لأن الهاء[٤] تحسن في "أن" فتقول حسبت أنه يقول ذاك، وأنشدني القاسم بن معن

إِنّي زعيمٌ يا نُويقةُ ... إِنْ نجوتِ من الزواحِ[٥]

وَسَلمتِ مِنْ عرضِ الحُتوفِ ... من الغدوّ إلى الرّواحِ[٦]

أَنْ تهبطينَ بلادَ قومٍ ... يرْتَعونَ من الطِلاحِ[٧]

---

[١] البيت من البحر الوافر، بلا نسبة، المستطرف ١/٣٨٥.

[٢] سورة المائدة، ٧١، وقراءة حفص عن عاصم بنصب "تكون".

[٣] سورة طه، ٨٩. وقراءة حفص عن عاصم برفع "يرجع".

[٤] أي ضمير الشأن.

[٥] الزواح: الذهاب، اللسان، مادة "زوح".

[٦] عرض: ما يحدث من أحداث الدهر، اللسان مادة "عرض" الحتوف جمع حتف: وهو الموت، اللسان مادة "حتف".

[٧] الطلاح: جمع طلحة: شجرة طويلة لها ظل يستظل بها الإنسان والإبل، اللسان مادة "طلح" والأبيات من مجزوء الكامل، والبيت الأول في اللسان بلا نسبة. مادة "زوح" والبيت الأول والأخير في اللسان مادة "طلح".

فرفع "أن تهبطين" ولم يقل: أن تهبطي.

فإذا كانت "لا" لا تصلح مكانها "ليس" في "حتى" ولا في "أن" فليس إلا النصب، مثل قولك: لا أبرح حتى لا أحكم أمرك. ومثله في "أن": أردت أن لا تقول ذاك. لا يجوز هاهنا الرفع.

والوجه الثالث في يفعل من "حتى" أن يكون ما بعد حتى مستقبلا – ولا تبال كيف كان الذي قبلها – فتنصب، كقول الله عز وجل: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا موسى)[١] و(فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لي أَبي)[٢] وهو كثير في القرآن".[٣]

---

[١] سورة طه، ٩١.

[٢] سورة يوسف، ٨٠.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٣٤-١٣٦.

تعليل الظواهر النحوية

المعروف أن الفراء كان من المتكلمين،[١] فلا بد أنه كان "لتخرج الفراء بعلم الخليل واتصاله بيونس بن حبيب أثره الظاهر في تأثر النحو الكوفي بمناهج المتكلمين".[٢] وعلم الكلام علم "يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية"[٣] فلا بد أن طبيعة هذا العلم التي تعتمد على التفكير العقلاني والحجج والبراهين بشكل كبير فرضت نفسها على عقلية الفراء وتفكيره النحوي. فتخريج الآيات والنصوص وتعليل الظواهر النحوية أمر عقلاني يحتاج إلى التفكير في النصوص اللغوية ومن ثم الوصول إلى سبب مقنع يفسر الظاهرة.

وتتميز تعليلات الفراء بالبساطة والوضوح، لذا فإن كثيرا من آرائه لاقى قبولا من النحاة، وإن كانت هناك تعليلات قوبلت بالرفض لبعدها عن الواقع اللغوي.

- تعليلات الفراء المقبولة.

كان الفراء في كثير من المواضع يعلل الظواهر الصرفية والصوتية فمن ذلك قوله: "وقوله: (وَما تَدَّخِرون)[٤] هي تفتعلون من ذَخَرْت، وتقرأ: "وما تَدْخِرون" خفيفة على تفعلون، وبعض العرب يقول: تدخرون فيجعل الدال والذال تعتقبان في تفتعلون من ذَخَرْتُ، وظَلَمْتُ تقول: مظَّلِم ومطَّلِم، ومذَّكِر ومدَّكِر، وسمعت بعض بني أسد يقول: قد اتَّغَرَ، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصة وغيرهم قد اثَّغر.

فأما الذين يقولون: يدخر ويدكر ومدكر، فإنهم وجدوا التاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التاء في الذال فصارت ذالا، فكرهوا أن تصير التاء ذالا فلا يعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عدلا بينهما في المقاربة فجعلوه مكان التاء ومكان الذال".[٥]

ومن تعليلاته المقبولة في ذلك قوله في قول الله تعالى: (كَمْ لَبِثْتم):[٦] "وقد جرى الكلام بالإدغام للثاء؛ لقيت التاء وهي مجزومة، وفي قراءة عبد الله "اتختُّم العجل"[٧] "وإني عتُّ بربي

---

[١] ياقوت، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٥، ص ٦٢٠.

[٢] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٦١.

[٣] ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

[٤] سورة آل عمران، ٤٩.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ٢١٥.

[٦] سورة البقرة، ٢٥٩.

[٧] سورة البقرة، ٩٢، وقراءة حفص عن عاصم (اتخذتم).

وربكم"[١] فأدغمت الذال أيضا عند التاء، وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج، والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما".[٢]

ويقول أيضا في قول الشاعر:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ[٣]

"يريد صاحبي فإنما يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تتطم الرفعة بهما فيثقل الضمة ويمال إحدى الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلا. والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة".[٤]

ومن تعليلاته النحوية يقول الفراء في قوله تعالى: (ما هُنَّ أُمهاتِهِمْ):[٥] "الأمهات في موضع نصب، لما ألقيت منها الباء نصبت، كما قال جل وعلا في سورة يوسف: (ما هذا بَشَرا)،[٦] إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشر، فلما ألقيت ترك فيها أثر سقوط الباء"[٧] وهذا التخريج يختلف عن تخريج البصريين للآية بأن النصب لغة الحجازيين والرفع لغة التميميين، بينما لم يخرج الفراء في تعليله عن نطاق النصوص القرآنية اعتمادا على أنها كلها جاءت بالباء إلا هاتين الآيتين.[٨]

ومن ذلك أيضا تخريجه لقوله تعالى: (إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ)[٩] يقول: "فإن قلت إن المثقال ذكر فكيف قال "تكن"؟ قلت: لأن المثقال أضيف إلى الحبة وفيها المعنى، كأنه قال: "إنها إن تك حبة".[١٠]

وهذا التعليل لجودته وقيمته ما يزال يتداول إلى اليوم، ومما يدعم قول الفراء هذا أن مما تفيده الإضافة تأنيث المذكر كقول الشاعر:

---

[١] سورة الدخان، ٢٠. وقراءة حفص عن عاصم (عذت).

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٧٢.

[٣] القائل أبو نخيلة، والبيت من الرجز. اللسان مادة "عوم".

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ١٣.

[٥] سورة المجادلة، ٢.

[٦] سورة يوسف، ٣١.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ١٣٩.

[٨] المصدر ذاته، ج٢، ص ٤٢.هناك آية أخرى لم يشر إليها الفراء هي قوله تعالى:"فما منكم من أحد عنه حاجزين"، سورة الحاقة،٤٧.

[٩] سورة لقمان، ١٦.

[١٠] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٨٧.

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[١]

وقول الشاعر:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[٢]

فقد أسند الفعلان "شرقت" و"تسفهت" – وهما متصلان بتاء التأنيث – إلى "صدر" و"مر" وهما مذكران، والسبب أن الفاعلين مضافان إلى اسمين مؤنثين.

ومن تعليلاته المقبولة أيضا قوله في قول الله تعالى: (يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ)[٣] "نصبت الطير على جهتين: على نية النداء المجدد له، إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليه فعلا وسخرنا له الطير"[٤] فهو يفسر نصب الطير على تكرار ندائه وعدم استقامة دعائه بما دعيت به الجبال لأنه معرف بأل، فلا يجوز دخول الـ"يا" عليه أو بناؤه على الضم، فكأنما وقع عليه معنى النداء بتقدير الفعل أنادي، والوجه الآخر يقوم على تقدير فعل محذوف هو سخرنا.

وفي قوله تعالى: (إِنَّما ذلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياءَهُ)[٥] يقول: "يخوفكم بأوليائه فلا تخافوهم، ومثل ذلك قوله تعالى: (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ)[٦] معناه لينذركم يوم التلاق"[٧] فتخريجه للآيتين باعتماده على المعنى العام لهما فقدر مفعولا به محذوفا هو ضمير المخاطب في الآيتين.

ومما اعتمد فيه على الأساليب القرآنية تخريجه للآية الكريمة: (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيها)[٨] يقول: "المعنى والله أعلم "واذكروا إذ" ويستدل على أن "واذكروا" مضمرة مع إذ أنه قال: (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ) ".[٩]

ومن تعليلاته المقبولة أيضا أنه في قول الله عز وجل: (إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها)[١٠] يقول: "تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما

---

[١] القائل الأعشى، والبيت من الطويل. الديوان، ص ١٨٣.

[٢] القائل ذو الرمة، والبيت من الطويل. الديوان، ص ٦١٦.

[٣] سورة سبأ، ١٠.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٢١.

[٥] سورة آل عمران، ١٧٥.

[٦] سورة غافر، ١٥.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٤٨.

[٨] سورة البقرة، ٧٢.

[٩] سورة الأنفال، ٢٦، وينظر الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٣٥.

[١٠] سورة البقرة، ٢٦.

بين بعوضة إلى ما فوقها"[١] مستندا في ذلك إلى رواية الكسائي الذي يقول: "سمعت أعرابيا ورأى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلالك إلى إسرارك يريد ما بين إهلالك إلى إسرارك فجعلوا النصب الذي يكون في "بين" فيما بعده إذا سقطت ليعلم أن معنى "بين" مراد".[٢] وتتميز هذه التخريجات -كما هو دأب المنهج الكوفي- بالسهولة والوضوح.

ومن تعليلاته اليسيرة المقبولة أيضا قوله: "وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى[٣] إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دعد وهند وجمل، وإنما انصرفت إذا سميت بها النساء، لأنها تردد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود"[٤] ومما يدل على ذلك قول الشاعر

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدَ فِي الْعُلَبِ[٥]

ومن ذلك أيضا قوله: "وإضمار الخفض غير جائز، ألا ترى أنك تقول من ضربت؟ فتقول زيدا. ومن أتاك فتقول: زيد. فيضمر الرافع والناصب، ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل: زيد، لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد".[٦]

ومن تعليلات الفراء التي ما زال النحاة إلى اليوم يأخذون بها قوله في رفع الفعل المضارع بأن رافعة "تجرده من الناصب والجازم"[٧] ويعقب ابن هشام بأن قول الفراء أصح الأقوال في هذه المسألة.[٨]

- تعليلات الفراء المرفوضة.

لا بد أن يكون لكل عالم هفوة، فهو بشر يصيب ويخطئ والفراء كذلك فإن أكثر تعليلاته مقبولة واضحة، ولا تكلف فيها، ولكن هناك بعض التعليلات التي سار فيها على غير منهجه فذهب فيها مذهبا بعيدا فمن ذلك قوله في تركيب "اللهم": "ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها "أم" تريد: يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت. فالرفعة[٩] التي في الهاء من همزة "أم"؛ لما

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٢.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ٢٣.

[٣] جرى: صرف.

[٤] المصدر ذاته، ج١، ص ٤١.

[٥] القائل: جرير، والبيت من المنسرح، الديوان، ٧٢.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٩٦. والخفض هو الجر.

[٧] ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٧٩.

[٨] المصدر ذاته، ص ٧٩.

[٩] يريد الضمة.

تركت انتقلت إلى ما قبلها"[١] وقول الخليل أن الميم المشددة جاءت عوضا عن "يا" النداء المحذوفة[٢] أوضح وأقرب إلى تفكير الدارسين.

ومن ذلك قوله في قول الله عز وجل: ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[٣] "فإن قرئت بالياء "يقاتل" جاز رفعها وجزمها، ...، وأما الرفع فأن تجعل "يقاتل" صلة للملك، كأنك قلت ابعث لنا الذي يقاتل"[٤] ففي هذا القول تكلف، وابتعاد عن روح اللغة، بسبب التقدير الذي لا داعي له.

فهذه الآراء إذا استثني الأخيران منها- كما هو دأب المنهج الكوفي- تتميز بالبساطة والوضوح، فالتقديرات قريبة مقبولة، فالفراء يعتمد حينا على أساليب القرآن الكريم، وحينا على أساليب الأعراب، مع مراعاة المعنى العام للسياق، فلا يغرق القارئ بأغوار الفلسفة ومتاهاتها، ولا يخرج عن نطاق التفكير اللغوي البسيط.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٠٣.

[٢] ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص ١٩٦.

[٣] سورة البقرة، ٢٤٦، وقراءة حفص عن عاصم (نقاتل).

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٧.

ظواهر في اجتهاد الفراء

لوحظ أن هناك ظاهرتين يمكن ملاحظتهما في اجتهاد الفراء هما:

١) مراعاة اللفظ والمعنى في تخريج النصوص:

من الأمثلة عليها قوله في قول الله جل وعلا: (وَما مِنْ إِلهٍ إِلاَّ إِلهٌ واحِدٌ):[١] "لا يكون قوله (إِلهٌ واحِدٌ) إلا رفعا لأن المعنى ليس إله إلا إله واحد، فرددت ما بعد "إلا" إلى المعنى ألا تـــرى أن "من" إذا فقدت من أول الكلام رفعت"[٢] وذلك لأن من زائدة فلفظة إله مبتدأ مرفوع محلا.

وفي قوله تعالى: (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنوبَ إِلاَّ اللهُ)[٣] يقول: "يرفع ما بعد إلا باتباعه ما قبلـــه إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك فإن معنى قوله تعالى: (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنـــوبَ إِلاَّ اللهُ) ما يغفر الذنوب أحد إلا الله، فجعل على المعنى"[٤] فحمل من على ما النافية.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا في قوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحٍ)[٥] وقوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَـوْمُ لوطٍ)[٦] يقول الفراء: "ذهب إلى تأنيث الأمة ومثله من الكلام في الشعر كثير منه قول الشاعر:[٧]

فَإِنَّ كِلاباً هذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبائِلِها العَشْرِ

وكان ينبغي أن يقول: عشرة أبطن لأن البطن ذكر، ولكنه في هذا الموضع فـــي معنـــى القبيلة".[٨]

وفي مغني اللبيب يقول ابن هشام في فوائد الإضافة: "الخامس تذكير المؤنث كقوله:

إِنارَةُ العَقْلِ مَكْسوفٌ بِطَوْعِ هَوىً . وَعَقْلُ عاصِي الهَوى يَزْدادُ تَنْويرا[٩]

---

[١] سورة المائدة، ٧٣.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٣١٧.

[٣] سورة آل عمران، ١٣٥.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٣٤.

[٥] سورة الشعراء، ١٠٥.

[٦] سورة الشعراء، ١٦٠.

[٧] القائل: النواح الكلابي، من الطويل، سيبويه، ٥٦٥/٣..

[٨] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٢٦.

[٩] البيت من البسيط ،بلا نسبة،خزانة الأدب٢٢٧/٤.

ويحتمل أن يكون منه: (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)[١] ويبعده (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)[٢] فذكر الوصف حيث لا إضافة ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق"[٣] فالفراء حمل قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) على استعمال العرب وإرادتهم لمعناها، فقال التزموا التذكير في قريب إذا لم يرد بها قرب النسب، فلا يقال قريبة سواء كان وصفا لمذكر أو لمؤنث.

ومن ذلك قول الفراء: ومما "حمل على معنى وهو مخالف لصاحبه في اللفظ قول الشاعر:

يَقولُ إِذا اقْلولى عَلَيْها وَأَقْرَدَتْ

أَلا هَلْ أَخو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدائمِ[٤]

فأدخل الباء في هل وهي استفهام وإنما تدخل الباء في ما الجحد كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في هل يراد بها الجحد أدخلت لها الباء".[٥]

وفي قول الله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ)[٦] يقول: "كما تقول أخذت ميثاقك لتعلمن، لأن أخذ الميثاق بمنزلة الاستحلاف"[٧].

وتعد قضية إضافة الاسم إلى نفسه من هذا القبيل لأن الفراء كان يجيز هذا الأمر إذا اختلف اللفظان وإن كان المعنى واحدا،وسيكون هناك حديث أوسع عن هذا الموضوع في الفصل الثالث.

---

[١] سورة الأعراف، ٥٦.

[٢] سورة الشورى، ١٧.

[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ص ٦٦٥-٦٦٦.

[٤] القائل: الفرزدق، من الطويل، الديوان ص ٨٦٣.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٤.

[٦] سورة آل عمران، ٨١.

[٧] الفراء،معاني القرآن،مصدر سابق،ج١،ص٢٢٥.

٣) ظاهرة مراعاة البناء والإعراب.

تكاد هذه الظاهرة تكون عند الفراء وحده، وهي جديرة بالدرس والاهتمام، وإن كانت الأمثلة عليها قليلة جداً، لكنها تبقى دليلاً واضحاً على لمح الكوفيين لأسرار اللغة وسليقة أبناء اللغة، والحس اللغوي ، فكأن الاسم المبني يقبل بعض الأحوال التي لا يقبلها الاسم المعرب.

ففي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمنوا وَالَّذِينَ هادوا والصَّابِئُونَ)[١] يقول الفراء: "رفع الصابئين على أنه عطف على (الَّذين)، والذين حرف على جهة واحدة[٢] في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب إن ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع الصابئين، ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيدٌ قائمان لتبين الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إن وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فَمَنْ يَكُ أَمْسى في المَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّاراً بِها لَغَرِيبُ[٣]

وقيار. ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته "إن عمرا وزيد قائمان" لأن قيارا قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني[٤] لا إعراب له فسهل ذلك كما سهل في الذين".[٥]

ومنه أيضا رأيه في قوله تعالى: (يَدْعو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)[٦] إذ يقول: "لم نجد العرب تقول: ضربت لأخاك، ولا رأيت لزيدا أفضل منك، وقد أجمعت القراء على ذلك، فنرى أن جواز ذلك لأن "من" حرف لا يتبين فيه الإعراب.[٧] فاستجيز الاعتراض باللام دون الاسم إذ لم يتبين الإعراب".[٨]

---

[١] سورة المائدة، ٦٩.

[٢] يريد: مبني.

[٣] ضابئ بن الحارث البرجمي، من الطويل، الأصمعيات ١٨٤.

[٤] المضمر.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ٣١٠-٣١١.

[٦] سورة الحج، ١٣.

[٧] أراد أن من اسم مبني.

[٨] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٢١٧.

ومثل ذلك يظهر في رأيه في الآية الكريمة (الَّذي تَساءَلونَ بِهِ وَالأَرْحامِ)[١] يقول: "وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كُني[٢] عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:[٣]

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيوفَنا

وَما بَيْنَها وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ"[٤]

بينما يقول في قول الله تعالى: (قُلِ اللهُ يُفْتيكُمْ فيهِنَّ وَما يُتلى):[٥] "إن شئت جعلت "ما" في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن"[٦] فالآية الأولى – وهي قراءة حمزة – وصفها بالقبح لأن فيها عطف اسم معربٍ على اسم مبني في محل جر بينما أجاز في الآية الثانية عطف اسم مبني على اسم مبني آخر للمشابهة. أشار إلى هذا الدكتور سعيد الزبيدي.[٧]

---

[١] سورة النساء، ١. والقراءة بجر الأرحام لحمزة، النشر ١٨٦/٢. وقراءة حفص عن عاصم (والأرحامَ).

[٢] كني عنه: أي أضمر.

[٣] القائل: مسكين الدرامي، والبيت من الطويل الإنصاف ٤٦٥/٢.

[٤] الفراء،معاني القرآن،مصدر سابق،ج٢،ص٢١٧.

[٥] سورة النساء، ١٢٧.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٩٠.

[٧] مقابلة شخصية، ٩٨/١١/١٠. جامعة آل البيت، قسم اللغة العربية.

تأثر الفراء بالنحو البصري

المعروف أن النحو البصري بلغ أوجه زمن الخليل وسيبويه، حتى قارب حد الاكتمال، وكان طلب النحو البصري وقراءة كتاب سيبويه غاية لكل نحوي آنذاك من أي بلد كان.

والفراء أحد الذين طلبوا علم البصريين، فقد "أخذ عن يونس بن حبيب البصري فاستكثر منه"[١] وقد "وجد تحت وسادته كتاب سيبويه" بعد موته،[٢] ولا بد أن كل هذا ترك أثرا كبيرا في منهج الفراء في اجتهاده سواء أكان في وضع القواعد النحوية أم في تخريج النصوص القرآنية وكلام العرب، لأن معرفة وسائل البصريين من الذين سبقوا وتقدموا في هذا العلم تصقل شخصية النحوي وطريقة تفكيره.

ودليل تأثره بآراء يونس قوله في قول الله جل وعلا: (عَموا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ):[٣] "قد يكون رفع الكثير من جهتين إحداهما أن تكر[٤] الفعل عليها تريد: عمي وصم كثير منهم"[٥] ويقول سيبويه: "وأما قوله جل ثناؤه: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[٦] فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال انطلقوا. فقيل: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله عز وجل: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[٧] على هذا فيما زعم يونس".[٨]

فكلا الآيتين تدوران في فلك واحد، لأنهما جاءتا على لغة من يذكر فاعلين لفعل واحد، ومصطلح التكرار أو التكرير الذي يتردد عند الفراء هو مصطلح البدل عند يونس والبصريين.

ومما يدل على تأثر الفراء بمادة الكتاب ما نصه "وضعت بلى لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه، ...، وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ"نعم" و"لا" ما لم يكن فيه جحد، فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه نعم فتكون كأنك مقر بالجحد وبالفعل الذي بعده"[٩] والذي في كتاب سيبويه: "أما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نعم فعدة وتصديق،تقول:قد كان كذا وكذا فيقول نعم وليسا اسمين،...، فإذا استفهمت فقلت:

---

[١] ياقوت، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٥، ص ٦١٩. السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٣٣.

[٢] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٤، ص ٨.

[٣] سورة المائدة، ٧١.

[٤] يقصد بذلك أن "كثير" بدل من الواو، لأن البدل على نية تكرار العامل.

[٥] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٣١٦.

[٦] سورة الأنبياء، ٣.

[٧] سورة الأنبياء، ٣.

[٨] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص ٤١.

[٩] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٥٢.

فعدة وتصديق،تقول:قد كان كذا وكذا فيقول نعم وليسا اسمين،...، فإذا استفهمت فقلت: أتفعل؟ أجبتَ بـ"نعم" فإذا قلت: ألستَ تفعل؟ قال: بلى".[١]

ويقول الفراء في عمل اسم الفعل: "ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها، لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله، تقول ضرباً زيداً، ولا تقول زيداً ضرباً، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله كذلك؛ قال الشاعر:[٢]

يا أَيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونَكا

إن شئت نصبت الدلو بمضر قبله".[٣] والنص المشابه له في الكتاب قول سيبويه: "واعلم أنه يقبح زيداً عليك، وزيداً حذرك، لأنه ليس من أمثلة الفعل فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل لأنه ليس بفعل"[٤] فالفراء تابع البصريين بأن عد دونك وعليك وما شابهها أسماء أفعال وخالف أصحاب مذهبه الذين يعدونها أفعالاً كما ذكر صاحب الهمع.

ومن القواعد النحوية المتشابهة أيضاً قول الفراء: "وإضمار الخفض غير جائز ألا ترى أنك تقول: من ضربت؟ فتقول: زيداً. ومن أتاك؟ فتقول: زيدٌ فيُضمر الرافع والناصب، ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل زيدٍ"[٤] ويقول سيبويه: "ولا يجوز أن تضمر فعلاً لا يصل إلا بحرف جر، لأن حرف الجر لا يضمر، وسترى بيان ذلك، ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ تريد مُر بزيدٍ"[٥] ومصطلح الخفض هنا يعني به الفراء، الحرف المسبب للخفض أو للجر.

ومن ذلك أيضاً قول الفراء: "إذ وإذا لا تطلبان الأسماء وإنما تطلبان الفعل"[٦] ويقول سيبويه في كتابه: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا وحيث. تقول إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه. وحيث زيداً تجده فأكرمه."[٧]

---

[١] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٣٤.

[٢] القائل: جارية من بني مازن، من الرجز، الهمع، ج٣، ص ٨٢.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٣٢٣.

[٤] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٢-٢٥٣.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٩٦.

[٥] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ٩٤.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ٢٢٦.

[٧] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ١٠٦-١٠٧.

ولو كان هناك بحث أوسع في المسألة لأمكن الإطلاع على نصوص أكثر تدل على تأثر الفراء بالنحو البصري.

وليس تأثر الفراء بسابقيه بالأمر الذي يحط من قيمته وعلمه، لأن هذا دأب العلماء في كل العلوم، فالمتأخر يأخذ عن المتقدم، وكم من متأخر فاق المتقدمين فصحح أخطاءهم واستدرك عليهم، وأضاف الجديد إلى ما ابتدعوه، والفراء إمام عظيم، وأهل لأن يستدرك على من قبله من العلماء، ثم إن ذلك لا يعني أن الفراء كان تابعاً ومردداً لأقوال السابقين إذا أخذ بها، إنما كان يمحص ويبحث في هذه الآراء فيقبل بعضها ويرد بعضاً ويقوي بعضها ويضعف بعضها اعتماداً على تفكيره النحوي الخاص.

موازنة بين الكسائي والفراء

الكسائي والفراء إمامان مجتهدان لا يُشق لهما غبار، وكل منهما يصدر عن قريحة مختلفة وقدرة متفاوتة في تفكيره، وإن كانا يسيران في مسار واحد وينتميان إلى مذهب واحد. لكن لا شك أن اجتهادهما كما سينتج عنه ما يتفقان فيه فإنه سيكون هناك ما يختلفان فيه.

"فالفراء في آرائه يوافق الكسائي في أكثر المسائل والأصول لأنه درس عليه، وأخذ عنه منهجه وعلمه، وكثيراً ما نرى النحاة في نقولهم عن الكسائي والفراء يقولون: ذهب الكسائي والفراء إلى كذا وكذا، أو كان الكسائي والفراء يذهبان إلى كذا وكذا ... إلى غير ذلك من العبارات".[١]

غير أن من نتائج الاجتهاد ظهور الخلاف في المسائل الفرعية بكثرة، فيردّ أحدهما رأي الآخر، أو يستدرك عليه فيضيف إليه ما يراه مناسباً "فللفراء مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي، في غير ما موطن وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها، تكثر وتقل بمقدار ما أوتيه من بسطة في العلم وبراعة في الإبداع"[٢] فسبب الخلاف بين العلماء ناتج عن منهج كل منهما، ومحفوظه، وقدرة كل منهما على وضع الأصول والأبواب الشاملة وصياغة القاعدة النحوية.

"فنحو الفراء يختلف عن نحو الكسائي من حيث الشكل والموضوع أما الشكل فالكسائي في نحوه كان يحتذي منهج المحدثين والقراء وكان أبعد ما يكون عن التأثر بالتفكير الفلسفي، فلم تُعرف له صحبة مع أحد المتكلمين ولا اتصال بآرائهم، ولم نلمس في نحوه أي أثر للتفكير الكلامي اللهم إلا كلامه في القياس واعتداده به في دراسته وكان الفراء من المتكلمين، ...، وقد ترك في نحوه ظلاً واضح المعلم تمثل في تعليله القضايا النحوية.

أما الموضوع فللفراء أقوال كثيرة يخالف بها أستاذه، إما لأن مقاييسه العامة تختلف عن مقاييس الفراء، وإما لأنهما يختلفان فيها من حيث وجهة النظر الخاصة التي قد تختلف بين حين وحين في الشخص الواحد، وكثيراً ما يختلف تلاميذ المدرسة الواحدة في وجهات النظر الخاصة، اختلافاً يرجع إلى ما كان عليه كل منهم من حذق وبراعة وسعة اطلاع، كما اختلف سيبويه مع الخليل، وكما اختلف الخليل مع يونس، وهم جميعاً ينزعون نزعة واحدة وينتسبون إلى مدرسة واحدة".[٣]

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٤١.

[٢] المرجع ذاته، ص ١٤٤.

[٣] المرجع ذاته، ص ص ١٤١-١٤٢ بتصرف.

فمن المسائل التي اتفق عليها الكسائي والفراء ما قاله ثعلب: "وحكى الكسائي والفراء جميعاً "إن فيك زيد راغب"، وقالا بطلت إن لما تباعدت"[١] ومنه قوله أيضاً: "لا يتعدى فعول ومفعال وأهل البصرة يعدونه. والفراء والكسائي يأبيانه إلا من كلامين".[٢]

والمسائل التي اتفقا عليها أكثر من أن تحصر في هذا المقام، لأنها تمثل النحو الكوفي في أغلب مسائله وآراء علمائه، ثم إن هناك ظاهرة في معاني القرآن، وهي أن الفراء لم يكن يذكر آراء الكسائي إلا ويخالفها، ولم يذكر له إلا رأيين أجازهما واختار لنفسه غيرهما،[٣] أما الآراء التي كان يتبع فيها قول الكسائي – والظن أنها كثيرة – فإنه لم يذكر الكسائي فيها.

أما المسائل التي اختلفا فيها فهي عديدة متناثرة في الكتب النحوية كقول ثعلب "أنت أخانا أول ضارب، يأباه الفراء ويجيزه الكسائي".[٤]

وفي "معاني القرآن" بعض المسائل من هذا الخلاف، كقول الفراء في قوله تعالى: (وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ)[٥]: "وجلة من أنهم، فإذا ألقيت "من" نصبت، وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله. وقد فسرنا أنه نصب على نزع الخافض"[٦] في قوله عز وجل: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[٧] يقول الفراء: "وقد قال فيه الكسائي قولاً لا أراه شيئاً. قال هو عماد[٨] مثل قوله تعالى: (إِنَّه أَنا اللهُ)[٩] فجعل "أحداً" مرفوعاً بالله وجعل هو بمنزلة الهاء في "إنه" ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله "إنّ" أو بعض أخواتها أو كان أو ظن".[١٠]

والذي مر حول القواعد العامة التي وضعها الكسائي وفصّلها الفراء بعده تدل على اتفاقهما في بعض الأمور واختلافهما في أمور أخرى.

وعلى الرغم من هذا الخلاف العلمي الذي يقوم على الاجتهاد، فإنه "لا يمس وحدة

---

[١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٦٥.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ١٢٤.

[٣] ينظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٣٦٩، ج٣، ص ٢٠٩.

[٤] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٤١.

[٥] سورة المؤمنين، ٦٠.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٣٨.

[٧] سورة الإخلاص، ١.

[٨] العماد: هو ضمير الفصل.

[٩] سورة النمل، ٩.

[١٠] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ٢٩٩.

المنهج الذي رسمه الكسائي وسار عليه أتباع المدرسة الكوفية"[١] فهذا خلاف ناتج عن اختلاف وجهات النظر، ولا يُظن أن الفراء يرى في نفسه العالم الذي يبدّ الكسائي ويحكم عليه، ففي إنباه الرواة سأل ابن قادم الفراء: "قد بقي في نفسك شيء من النحو؟ فأجاب: أشياء كثيرة. قال: فمن تحب أن تلقى فيها؟ قال: كنت أحب لو بقي الكسائي وكان قد مات، رحمه الله"[٢] فهذا هو موقف التلميذ الوفي النجيب من أستاذه الإمام الجليل.

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٤٤.

[٢] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٢.

منهج الفراء في الاجتهاد

يقوم منهج الفراء على ما يأتي:

١- الاعتماد على النقل والعقل.

إذا كان منهج الكسائي يقوم على العناية بالنقل أكثر من العقل فإن الفراء – على الرغم من أنه كان يُعنى بالقراءات وكان محدثاً – فإنه كان يعتمد على النقل والعقل بشكل متواز.

ففي كثير من المسائل يعتمد على ما ورد من النصوص العربية سواء أكان في التقدير أم التأويل، فإذا فسر ظاهرة ما، ذكر شواهد عدة من القرآن الكريم وكلام العرب لتقوية رأيه وحجته، ولا شك أن منهج شيخه الكسائي كان له أثر كبير في عقليته.

أما اعتماده على العقل فكان نتيجة أمور عدة منها أنه كان من المتكلمين، ثم إن عقليته للفذة كانت تتيح له التفكر في المسائل والقضايا وتعليلها، فكان دائماً يلجأ إلى الحجج، والبراهين. ويستعمل "أسلوب الحجاج الفقهي في عرضه لآرائه بأن يثبت حكماً ويرد عليه بحجة مناقضة يثبتها وينقض بها الحكم الأول، ويثبت حكماً آخر مقوياً للحكم الأصلي"[١] وكثيراً ما يتصور الفراء شخصية يجادلها ويناظرها – وهذه عادة المتكلمين – كقوله "فإن قال قائل"[٢] وقوله: "فإن قلت"[٣] ومثل هذا كثير في كتابه.

وعلى الرغم من اعتماده على العقل وخوضه في الظواهر النحوية فإنه كان يتبع أسلوب التيسير والتسهيل في شرحها مراعياً حاجة طلبة العلم لها وميسراً عليهم الطريق في ذلك "وقد لحظ القدماء هذا التيسير في نحو الفراء، فقال قائلهم – وقد شهد الفراء ييسر النحو للدارسين حتى ليكاد يفهمه الصبيان –: "إن دام هذا على هذا عِلم النحوَ الصبيان" وأشار على رفاقه أن ينقطعوا عن مجلس الفراء خشية أن ينتشر مذهبه في التيسير فتضيع عليهم فائدة محققة كانوا يجتنونها من وراء التعقيد النحوي".[٤]

٢–اتساع دائرة السماع.

الفراء في ذلك يتابع ما بدأه شيخه الكسائي، ففي الوقت الذي كان منهج البصريين يقوم على تضييق دائرة السماع وتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة بحجة اختلاط أهلها بالأعاجم،

---

[١] الحديثي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٢١٤.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٠.

[٣] المصدر ذاته ج١، ص ٣٣.

[٤] الأنصاري، أبو زكريا الفراء، مرجع سابق، ص ٤٢٤.

كان الكوفيون يتوسعون في ذلك فقد أخذوا عن قبائل عديدة لم يأخذ عنها البصريون ثقة منهم بفصاحتهم.

والفراء – اتباعاً لمنهج شيخه – توسع في استقرائه وأخذ عن قبائل لم يأخذ عنها البصريون منها قضاعة يقول: "وسمعت بعض العرب من قضاعة يقول"[١] ويقول أيضا في التركيب "لا جرم": لكثرته في الكلام "حُذفت منه الميم، فبنو فزارة يقولون لا جر أنك قائم"[٢] ويقول: "وبشرت لغة سمعتها من عكل".[٣]

٣-اتفاقه والبصريين.

لقد كان اتصال الفراء بالنحو البصري اتصالاً وثيقاً، كيف لا وقد أخذ عن البصريين، وقد قرأ كتاب سيبويه، ثم إن النحو البصري نضج في وقت مبكر، فكان من الطبيعي أن يطلع عليه النحاة من البلدان الأخرى لمعرفة المادة العلمية فيه، ولمعرفة مناهج علمائه في التأليف وتنسيق المادة النحوية.

وقد نتج عن ذلك أن الفراء وافق البصريين في مسائل عدة، سواء أكان ذلك في تخريج الظواهر أم في وضع القاعدة، وقد مر هذا الموضوع وفُصّل القول فيه.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ١٣٠.

[٢] المصدر ذاته، ج٢، ص ٩.

[٣] المصدر ذاته، ج١، ص ٢١٢.

اجتهاد ثعلب

وضع القواعد النحوية

وضع القواعد النحوية – كما مر – هدف النحوي دائماً، ويحتاج وضعها إلى استقراء واسع لكلام العرب وعقلية مبدعة، فكانت خبرة ثعلب ومحفوظه وعقليته – وإن لم تكن كعقلية الإمامين السابقين – مهيأة له لوضع القواعد العامة، التي أدرك حاجة مذهبه لهذه القواعد، حتى يستمر هذا المذهب بالاكتمال، وهذه بعض قواعده:

يقول في المجالس: "والنون الخفيفة والثقيلة تدخل في ستة مواضع هذا أحدها،[١] وفي الأمر والنهي والاستفهام والتمني، و"أما" إذا كانت جزاءً مثل قوله تعالى: (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ)[٢]" وفي كسر إن وفتحها يقول: "إذا جاءت إن الثقيلة مع لولا فليس غير الفتح، فإذا خففت كسرت"[٣] تعقيباً على قوله تعالى: (فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ).[٤]

وعنه في اللسان: "العرب إذا جاءت بين كلامين بجحدين كان الكلام إخباراً مثل قوله تعالى: (وَما جَعَلْناهُمْ جَسَداً لا يَأْكُلُونَ الطَّعامَ)[٥]".[٦]

ومن قواعده أيضاً: "إذا لها ثلاثة أوجه، معنى إن ومعنى الوقت ومعنى المفاجأة"[٧] ولا شك أن مثل هذه القواعد ناتجة عن معرفة واسعة باللغة واستقراء كبير لشواهدها.

ومما أضافه أيضاً "عدّه الفعل نشب مما يعمل عمل جعل من أفعال الشروع"[٨] وألحق فمون بجمع المذكر السالم.[٩]

ومن القواعد التي ذكرها قوله: "لا يجوز أن تقول: "إن زيداً ضربت، لأنه لا يقع عليه إن والضرب، فلا يحذفون الهاء"[١٠] أي هاء الضمير حتى لا يعمل في زيد عاملان مختلفان. ومن

---

[١] أي بعد ما المصدرية.

[٢] سورة الزخرف، ٤١، ويُنظر ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ص٥٥١-٥٥٢.

[٣] المصدر ذاته، ج١، ص ١٣٢.

[٤] سورة الواقعة، ٨٦.

[٥] سورة الأنبياء، ٨.

[٦] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق،مادة "جسد".

[٧] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠٨.

[٨] الحديثي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

[٩] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٣.

[١٠] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٢٧٢.

ذلك قوله: "وكل ما كان في البدن من الأسقام فهو لا يتعدى، وماضيه ودائمه[١] واحد كقولك هـرم فهو هرمٌ".[٢]

إلا أن هناك قواعد وضعها ثعلب تقل دقة وأهمية عما هو في القواعد السابقة، فقد وضع قواعد خالف فيها العلماء، وخالف فيها الاستعمال العربي كإنكاره كون أي "موصولاً، وقال: لا تكون إلا استفهاماً أو جزاءً، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب"[٣] ومنها أنه أجاز "ورود الفاعل ونائبه جملة واحتج بقوله:[٤]

وَما رَاعَني إلَّا يَسيرُ بِشُرْطَةٍ

وَعَهْدي بِهِ قَيْناً يَسيرُ بِكيرِ

ومنع الأكثرون ذلك".[٥]

ومما خالف فيه النحويين أنهُ قال: "جُن الرجل، وما أجنَّه، فجاء بالتعجب من صيغة فعل المفعول، وإنما التعجب من صيغة فعل الفاعل، قال ابن سيدة:"وهذا ونحوه شاذ".[٦] ومن ذلك قوله: "وحق المفعول أن يكون بعد الفعل، مثل قوله تعالى: (لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها)[٧]" وحق الفاعل أن يكون بعد الفعل للإسناد فهما متلازمان، وتقدم المفعول به في الآية الكريمة يعود إلى اتصال الفاعل بضمير يعود عليه.

كان من المنتظر أن يكون هناك الكثير من الأبواب النحوية المكتملة في "مجالس" ثعلب، غير أن ذلك كان نادراً، فمن ذلك قوله في "هذا": هذا تكون مثالاً،[٨] وتكون قريباً،[٩] فإذا كانت مثالاً قلت هذا الشخص كزيد، وإذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال كأنك قلت هذا زيد قائماً، ولكنك قد قربته. وتكون تشبيهاً في: كزيد هذا منطلق وكزيد قائم، وهذا يجري مجرى الخبر.

---

[١] الفعل الدائم هو اسم الفاعل في اصطلاح البصريين، وهو هنا الصفة المشبهة به.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٠٠.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٢٧٦.

[٤] معاوية الأسدي من الطويل، الخصائص، ٤٣٤/٢.

[٥] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٥٥٩.

[٦] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة.

[٧] سورة الأنعام، ١٥٨، ويُنظر ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص٥٩٢.

[٨] أي اسم إشارة.

[٩] هكذا وردت، واستعملها ثعلب بلفظ تقريب، وهو عمل "هنا" عمل كان وأخواتها.

وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه فجعله مثل كان. وقالوا تربع ابن جؤية اللحن حين قرأ "هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم"[١] وجعلوه حالاً، يعني أطهر. وليس هو كما قالوا؛ هو خبر لهذا كما كان في كان، ...، وقد تسقط "هذا" فتقول: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، والخليفة قائم، فتدخل هذا وتخرجه فيكون المعنى واحداً، وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب، مثل قولهم: من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقياً، وهو قولك: فالصياد شقي، فتسقط هذا وهو بمعناه.[٢]

---

[١] سورة هود، ٧٨. وقراء حفص عن عاصم بضم أطهر.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ص ٤٢-٤٤ بتصرف.

تعليل الظواهر النحوية عند ثعلب

استمر ثعلب على منهج أستاذيه في تعليل الظواهر النحوية، وتفسير ما يغمض من التراكيب اللغوية، إلا أنه – مع ذلك – لم يكن بمستواهما فقد تراوحت تخريجاته للنصوص بين القوة والضعف.

فمن الأمثلة على تخريجاته قوله وقد أنشد.

عَسى الغُوَيْر أَبْؤسا[١]

"أي عسى أن يكون، قال وهو شاذ"[٢] فثعلب لم يقبل هذا التركيب ووصفه بالشذوذ، فقدر فعلاً محذوفاً حتى يستقيم القول. ومن ذلك أيضاً أنه أنشد قول الشاعر:

يَقولونَ جاهِدْ يا جَميلُ بِغَزْوَةٍ

وَإِنَّ جِهاداً طَيِّئٌ وَقِتالُها[٣]

ثم قال: "أراد إن الجهاد جهاد طيّ وقتلها"[٤] فقدر خبراً محذوفاً هو "جهاد" بينما أعطيت لفظة طيء حركة الاسم المحذوف لأنه مضاف إليها في التقدير.

وفرق بين لفظتي "جميعاً ومعاً" اعتماداً على المعنى بقوله: "إذا قلت جاءا جميعاً احتمل أن يكون فعلهما في وقت أو وقتين، وإذا قلت جاءا معاً، فالوقت واحد"[٥] لأن المعية تعني المصاحبة.

ومن حمله بعض الأدوات على الأخرى في العمل قوله: "وأنشد الفراء

قَدْ سَوَّأَ النَّاسَ ما يا لَيْسَ بَأْسَ بِهِ

وَأَصْبَحَ الدَّهْرُ ذو العِرنَيْنِ قَدْ جُدِعا[٦]

---

[١] عده محققا المغني وعبد السلام هارون في "الكتاب" مثلاً و لم يذكراه في فهارس الشعر. مجمع الأمثال الميداني، ص ٤٤١.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠٧.

[٣] القائل جميل كما في اللسان بدون تحديد، والبيت من الطويل، لسان العرب مادة "غزا".

[٤] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٦١.

[٥] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ١٧٠.

[٦] البيت غير منسوب، من البسيط، ورد عجزه في اللسان،مادة "جدع".

جعل ليس تقوم مقام التبرئة"[١] أي أن ليس عملت عمل لا النافية للجنس وهي لا التبرئة في مصطلح الكوفيين.

ومن ذلك حمله اسم المصدر على المصدر في العمل حيث أنشد

أَظَلِيمُ إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[٢]

قال أراد إصابتكم فقال مصابكم"[٣] كأنما تضمن اسم المصدر قوة المصدر فعمل عمله، لأن الشاعر – كما يقول ثعلب – أراد المصدر، فكأن الوزن لم يسعفه فذكر اسم المصدر.

ومن الدلائل على قدرته على تخريج الشاهد بأكثر من وجه أنه يروى "أن ثعلباً كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي[٤] يوماً: كيف تروي "بازل" من قوله"[٥]

ما تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوانُ مِنِي بازِلَ عامَيْنِ حَدِيثُ سِنِّي

لِمِثْل هذا وَلَدَتْنِي أُمِّي

فقال ثعلب ألمثلي يقال هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات، يروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنصب على الحال".[٦]

ويغلب على أقوال ثعلب كما هو حال نحاة الكوفة دائماً بساطة الرأي ووضوحه سواء أكان في التقدير أم في حمل الشيء على الشيء لاشتراكهما في المعنى، أم تعليل الحركة الإعرابية كما جاء في المثال الأخير، وميزة الوضوح تغلب على آراء ثعلب أكثر من غيره من الكوفيين، لأن علمه في النحو يكاد يكون أكثره مقتصراً على الظاهر دون الخوض في المسائل وجزئياتها[٧].

غير أن هناك آراء لم تكن بمستوى ما مر، فمن الآراء المتناقضة قوله: "بعث إلي عبد الله ابن أخت أبي الوزير، رقعة فيها خط المبرد ضربته بلا سيف قال: أيجوز هذا؟ فوجهت إليه:

---

[١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٥٤.

[٢] القائل: الحارث بن خالد المخزومي من الكامل الأحذ، الديوان ص ٩١.

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٢٢٥.

[٤] أبو الفضل العباس بن فرج (ت ٢٥٧هـ)، راوية لغوي بصري، قُتل في فتنة الزنج. بغية الوعاة ٢/٢٧.

[٥] الأبيات من الرجز اللسان، مادة "بزل".

[٦] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٦٨.

[٧] يُنظر الزبيدي، طبقات النحويين، مصدر سابق، ص١٤٣.

لا والله ما سمعت بهذا. قال أبو العباس: هذا خطأ البتة، لأن لا التبرئة لا يقع عليها خـــافض ولا غيره، لأنها أداة وما تقع أداة على أداة".[١] بينما أنشد في المجالس

إجدَّك إن ترى بثُعيْلباتٍ ولا بيدان ناجيةً ذمولا

ولا متداركٍ والشمسُ طِفْلٌ ببعض نواشغِ الوادي حمولا[٢]

قال: جعل "لا" وهي تبرئة موضع غير".[٣]

ومعروف أن بعض الحروف تحل محل الأسماء في بعض الأحيان كقول الشاعر:[٤]

ولقد أراني للرماح دريئة

من عن يميني تارة وأمامي

فعن هنا اسم بمعنى جانب.

وأنشد ثعلب في المجالس:

نحن بنو أم البنين الأربعه[٥]

"قال أبو العباس: بعضهم ينصب فيقول:

نحن بني أم البنين الأربعه

قال: وليس بالوجه، لأنه ليس بالمدح يمدح نفسه بأن عددهم أربعة"[٦] غـــير أن العــرب تمدح نفسها بمثل ذلك، فقد يكون لهؤلاء الأربعة أفعال بطولية وخلقية تجمعهم كلهم فيفخرون بـها كقول الشاعر:[٧]

نحن بني ضبة أصحاب الجَمَلْ.

---

[١] يا قوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج٢، ص ٦١.

[٢] البيتان للمرار بن سعيد، من الوافر. لسان العرب، مادة "نشغ".

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٣١-١٣٢.

[٤] القائل: قطري بن الفجاءة، من الكامل، الديوان ص ١٧١.

[٥] البيت للبيد، من الرجز، الديوان، ص٩٣.

[٦] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٧٥.

[٧] البيت للحارث الضبي، من الرجز، الهمع، ٢٣/٢.

نقل ثعلب آراء الفراء دون نسبتها له

من المعروف أن ثعلباً حفظ كل مصنفات الفراء – كما أشارت إلى ذلك معظم كتب التراجم – ونظراً لقيمة آراء الفراء الكبيرة، فلا بد أنها كانت تلقى قبولاً عند علماء النحو جميعاً بعد الفراء سواء عند ثعلب أو غيره.

ولكن هذا الإعجاب دفع ثعلباً إلى تبني هذه الآراء وذكرها في مجالسه، إلا أنه ذكرها أو ذكر أكثرها دون نسبة إلى صاحبها، وذكر بعضها منسوباً، حتى يُخيل لقارئ الكتاب أن الآراء غير المنسوبة آراء خاصة بثعلب وليست لغيره ولا يمكن تحديد السبب في ذلك أكان يقصد هذا أم أنه كان يستعرض هذه الآراء في المجالس وهي معروفة – دون إشارة لتلاميذه – أنها للفراء؟

وهذه بعض الأمثلة التي تدل على الظاهرة:

يقول ثعلب في المجالس: "وألحقوا خفت بظننت فقالوا:[١]

– وَما خِفْتُ يا سَلاَّمُ أَنَّكَ عائبي –

مثل ما ظننت "[٢] ويقول الفراء: "قد ظننت ذاك وخفت ذاك، والمعنى واحد قال الشاعر:[٣]

أَتاني كَلام عَنْ نُصَيب يَقولُهُ

وَما خِفْتُ يا سَلاَّمُ أَنَّكَ عائِبي"[٤]

ومن ذلك أيضاً يقول ثعلب: "وقوله[٥]

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذاكِرَ اللَّهِ إِلا قَليلا

ترك التنوين لاجتماع الساكنين ومثله:[٦]

عَنْ حُذامِ العَقيلَةُ العذراءُ"[٧]

---

[١] البيت بلا نسبة، من الطويل.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٣.

[٣] البيت بلا نسبة، من الطويل.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٦.

[٥] البيت لأبي الأسود الدؤلي. من المتقارب، الديوان، ص ٥٤.

[٦] القائل: عبد الله بن قيس الرقيات، من الخفيف، الديوان،٩٥.

[٧] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٢٣.

وفي معاني القرآن "وقال آخر:[١]

كَيْفَ نَوْمِي عَلى الفِراشِ وَلَمَّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غارَةٌ شَعْواءُ

تَذْهَلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي ... عَنْ حُذامِ العَقِيلَةِ العَذْراءُ

أراد عن حذام فحذف النون للساكن إذ استقبلها"[٢]

ومن ذلك أن ثعلبا "أنشد[٣]

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائِي وَمُدَّتِي

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ

قال: أراد ليكن.

وأنشد:[٤]

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ داعِيانِ"[٥]

ويقول الفراء في المعاني: "فإن قلت: فقد قال الشاعر:[٦]

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائِي وَمُدَّتِي

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ

قلت: هذا مجزوم بنية الأمر لأن أول الكلام نهي، وقوله: نسق[٧] وليست بجواب فأراد: ولكن ليكن للخير فيك نصيبُ.

---

[١] القائل: عبد الله بن قيس الرقيات، من الخفيف، الديوان،٩٥.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٤٣٢.

[٣] البيت بلا نسبة، من الطويل، مغني اللبيب، ٢٩٧.

[٤] القائل: الأعشى، من الوافر، الهمع، ج٢، ص ٣١١. وليس في الديوان.

[٥] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٥٦.

[٦] البيت بلا نسبة، من الطويل، مغني اللبيب، ٢٩٧.

[٧] النسق: العطف.

وقال الآخر:[١]

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ"[٢]

ومن ذلك أيضاً قول ثعلب: "أصل لولا أن لو للتمني ولا للجحد فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة".[٣]

ويقول الفراء عن لولا: "إنما هي "لو" ضُمت إليها "لا" فصارتا حرفاً واحداً".[٤]

وهذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة جادة وبحث، حتى تعرف آراء الفراء في كتاب مجالس ثعلب، لا لشيء إلا لنسبة الفضل إلى صاحبه.

---

[١] القائل: الأعشى، من الوافر، الهمع، ج٢، ص ٣١١. وليس في الديوان.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ص ١٥٩-١٦٠.

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٥٥٩.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٧٧.

موقف ثعلب من أصحاب مذهبه وأصحاب المذهب البصري

لقد كان ثعلب على معرفة أكيدة بالمذهب البصري، وذلك واضح من ذكره لآراء الخليل وسيبويه، كما ذُكر أنه قرأ كتاب سيبويه،[١] وكثيراً ما كان يعرض للخلاف بين الكسائي والفراء وبين أهل البصرة كقوله: "لا يتعدى فعول ولا مفعال: وأهل البصرة يعدّونه. والفراء والكسائي يأبيانه إلا من كلامين"[٢] ومن ذلك قوله: "يُقال يا أيها الرجل، ويا أيها القوم، ويا أيها المرأة، ويا أيتها المرأة، يُذكَّر ويُؤنّث مع المؤنّث، ولا يوجه يا أيها إلا في الواحدة فإنها تذكر وتؤنث. قال: وقال: سيبويه والخليل وأصحابهما، يا تنبيه وها تنبيه وأي المنادى، والرجل وما جاء بعد يا أيها وصف لازم. قال: وهذا لا يصح. قال الفراء: الدليل على أنه ليس كما قالوا أنه يقال يا أيهذا أقبل، فيسقط الثاني الذي زعم أنه وصف لازم".[٣]

ويبدو ثعلب في الأكثر مؤيداً لآراء شيخيه – الكسائي والفراء – فإما أن يرد بها على البصريين في قضية خلافية، وإما أن يسكت على قولهما ليدل على أنه المرجح عنده. غير أنه يوافق الفراء أكثر من الكسائي، ففي أكثر من مرة يخالف قول الكسائي وينقضه كقوله: "ولا يحال بين الدائم[٤] والاسم بـ"ما"، طعامك ما آكلٌ عبدُ الله. قال: جائز في قول الكسائي"[٥] وقوله: "مررت بزيد لا بعمرو، قال: الكسائي لا يجيزه إلا مع الباء، والفراء لا يلزمه أن يقوله، لأن الكسائي يقول: الثاني محذوف مطلوب، وإذا جاء الخفض لم يحذف الخافض والفعل، ...، وأول ما ينبغي أن تقول للكسائي لم حذفت الثاني وطلبته".[٦]

وفي قوله عز وجل: (بِئْسَ ما قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ)[٧] يقول: "قال الكسائي: بئس الذي قدمت لهم السخط، وكأنه بئس الشيء شيء قدمت لهم أنفسهم وليس بشيء"[٨] ،ولم يمر في الكتاب أنه نقض رأياً واحداً للفراء.

أما موقفه من البصريين ففي أغلب الأحيان يرد آراء سيبويه "برأي الفراء ويرد على

---

[١] الزبيدي، طبقات النحويين، مصدر سابق، ص ١٤٢.

[٢] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٢٤.

[٣] المصدر ذاته، مصدر سابق، ج١، ص ٤٢.

[٤] الدائم: أي اسم الفاعل.

[٥] ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص ٢٧١.

[٦] المصدر ذاته، ج٢، ص ٤٤٧.

[٧] سورة المائدة، ٨٠.

[٨] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٦٢.

الخليل برأي الفراء، أو الفراء والكسائي إن كانا متفقين في الرأي"[١] وكان أحيانا يذكر رأي سيبويه ويسكت عليه – كأنه يجيزه – فقد أنشد

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وَلَكِنَّ زِنْجِيّاً غَلِيظَ المَشَافِرِ[٢]

ثم قال: "قال سيبويه: زنجياً غليظ المشافر تشبهه فأضمر فعلاً"[٣] ومن ذلك أنه أنشد:

إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[٤]

ثم قال: "سيبويه يقول: ليس الجمل يجزي فجعله فعلاً محذوفاً واستراح"[٥] وكأنما أعجبه رأيه. فالإمام ثعلب لم يبق مقيداً بآراء شيخيه – وإن تابعهما في جل آرائه – "فقد كان الكوفيون يعللون حذف الواو في يعد ويزن وأمثالهما وثبوتها في وجل بأنه للفرق بين المتعدي واللازم. أما ثعلب فقد تابع البصريين في هذا، فقد أملى على أصحابه ما نصه: "وعد يعد، ووزن يزن، كان يوْزن ويوْعِد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا يزن، ووجِل يوجَل ثبتت الواو لأن بعده فتحة فلم يجتمع ما يُستثقل، وهذا هو الأصل الذي كان البصريون يستندون إليه".[٦]

وتظهر شخصية ثعلب في مناقشته لآراء سابقيه والحكم عليها بالقبول أو الرد – كما ظهر من موقفه من الكسائي والبصريين – أكثر منها في اجتهاده بإعطاء آراء جديدة خاصة، سواء في القضايا الخلافية أو في غيرها لأن آراءه بموافقة من قبله – خصوصاً الفراء – هي الغالبة على اجتهاده.

---

[١] الحديثي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

[٢] القائل الفرزدق، من الطويل، الديوان ٤٢.

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٠٥.

[٤] القائل: لبيد بن ربيعة، من الرمل، الديوان، ص١٤١.

[٥] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٤٧.

[٦] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٥٦. وينظر مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٦٠.

منهج ثعلب في الاجتهاد

يُعدّ ثعلب إماماً حافظاً أكثر منه إماماً مجتهداً، لذا فإن قلة الآراء الاجتهادية لا تنبئ بوضوح عن عقليته الاجتهادية؛ فكلما كثرت آراء العالم أمكن تحديد منهجه بدقة، لأن الأساليب الاجتهادية تتعدد نتيجة لذلك فمن التعليل ما يعتمد على الخفة والثقل، ومنه ما يعتمد على أساليب الكلام العربي ومنه ما يعتمد على الحمل على النظير والمشابه أو الحمل على النقيض. وبراعة العالم تظهر من خلال إعطاء التعليل المناسب.

فلما كانت قواعد ثعلب وتعليلاته للمسائل النحوية قليلة، فإن الوصول إلى منهجه الاجتهادي وتفكيره النحوي أمر لا يخلو من الصعوبة. لكن يمكن الوقوف على بعض ميزات منهجه.

١- الأخذ بالظاهر والابتعاد عن فلسفة القضايا النحوية:

لم يُعرف عن ثعلب – الذي كان ينهج نهج المحدثين والقراء – أنه درس الفلسفة والمنطق اليونانيين فقد كان "طرازاً كوفياً أصيلاً، ومنهجه هو منهج الكوفيين العام من اعتماد على المسموع من كلام العرب، وميل عن التفلسف في القضايا النحوية"[١] ولم يكن ثعلب "مستخرجاً للقياس ولا مطالباً له، وكان يقول: قال الفراء وقال الكسائي، فإذا سُئل عن الحُجة والحقيقة في ذلك لم يُغرق النظر".[٢]

والواقع أن القياس والبحث عن العلل من أهم مهمات المجتهد، فإذا كان المجتهد غير عارف بأساليبهما كان اجتهاده أقل قوة وقيمة من المجتهد البارع فيهما المتقن لهما.

ولعل هذا السبب هو الذي كان يمنعه من لقاء المبرد – الذي كان يتمتع بقدرة على المناظرة ويعتمد على الحجج والبراهين – وقد سُئل ختنه الدينوري[٣] عن ذلك فقال: "أبو العباس محمد بن يزيد حسن العبارة، حلو الإشارة، فصيح اللسان، ظاهر البيان، وأحمد بن يحي مذهبه مذهب المعلمين، فإذا اجتمعا حُكم لهذا[٤] على الظاهر إلى أن يُعرف الباطن".[٥]

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٥٣.

[٢] الزبيدي، طبقات النحويين، مصدر سابق، ص ١٤١.

[٣] أحمد بن داوود (ت ٢١٨هـ)، كان عالماً نحوياً لغوياً، ثقة زاهداً، تعلم النحوين البصري والكوفي، بغية الوعاة ١/٣٠٦.

[٤] هذا: قصد بها المبرد. محمد بن يزيد.

[٥] الزبيدي، طبقات النحويين، مصدر سابق، ص ١٤٣.

"غير أن ضعف الحجة ينبغي ألا يستر عنا قيمته الحقيقة في تاريخ النحو الكوفي، فقد شهد له القدماء بأنه كان من معرفته ومعرفة آراء إماميه الكسائي والفراء ما ليس عليه أحد من معاصريه ولا ممن خلفهم".[١]

٢-الاعتماد على السماع:

وهو في ذلك يتابع شيخيه وبقية العلماء، فقد كان يدعم آراءه وآراء الكسائي والفراء بالشواهد النحوية الكثيرة لإثبات آرائهما وتقويتها، وقد كان يستخدم الاستقراء في صياغة القواعد وتجريدها، يقول في المقسم به: "وسُمع اللهَ لآتينك، الحقَّ لآتينك".

٣- الاعتماد على آراء الفراء والكسائي في تعليل الظواهر:

فقد مر أن ثعلباً كان يحترم قواعد الفراء احتراماً كبيراً، وتبين أنها كثيرة في كتابه "المجالس" منسوبة وغير منسوبة، وكذلك الأمر مع الكسائي، فقد كان يأخذ بآرائه أيضاً، وإن كان أخذه عنه أقل من أخذه عن الفراء.

---

[١] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

اجتهاد ابن الأنباري

غلبت سمة الجمود والتقليد على علماء المذهب الكوفي بعد ثعلب فقد كان أكثر تلاميذه حافظين مرددين لآراء العلماء السابقين، ولا تكاد الكتب النحوية تذكر لهم رأياً منفرداً في النحو، ولم يبرز من هؤلاء إلا أبو بكر بن الأنباري.

ويعد كتاب "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات" أهم كتب ابن الأنباري، فهذا الكتاب ثري بمادته اللغوية والأدبية لكثرة ما يستشهد بالكلام العربي في شرحه للأبيات، وتكثر في الكتاب أيضاً الآراء التي كان يذكرها إذا ناقش قضية نحوية، وبعض هذه الآراء له على ما يظهر وأكثرها لكوفيين وبصريين سابقين ينسبها أحياناً ويترك نسبتها في أحيان أخرى.

ومن آرائه المهمة في كتابه قوله: "كل ما لا يجري تجريه الشعراء في شعرهم ليستوي بالتنوين وزن البيت، إلا "أفعل" إذا صحبته "مِن"، فإنه لا يُحتمل لأحد إجراؤه في شعر ولا في كلام، كقولك هو أعقل منك، لأن في أعقل معنى إضافة، ألا ترى أنك تقول: هو أعقل من زيد فتجد معناه هو أعقل الرجلين"[١]. وفي قول الشاعر:

يَلومُ وَما أَدْري عَلامَ يَلومُني

كَما لامَني في الحَيِّ قُرْطُ بنُ أَعبَدِ[٢]

يقول في علام: "حذف الألف من ما اكتفاءً بفتحة الميم فيها لأنها مع على بمنزلة الشيء الواحد"[٣]

ومن ذلك قوله في قول الشاعر:

وَمَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ

عَلى قَوْمِهِ يُستَغْنَ عَنْهُ وَيُذمَمِ[٤]

---

[١] أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ-٩٤٠م)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٩٨.

[٢] القائل طرفة بن العبد، من الطويل، الديوان، ص١٣٧.

[٣] ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

[٤] القائل زهير بن أبي سلمى، من الطويل، الديوان، ٣١.

"يك مجزوم بـ"مَن"، علامة الجزم فيه سكون النون في الأصل، والنون سقطت لكثرة الاستعمال، وشبهت بحال سكونها بالواو والياء والألف".[١]

ومن آرائه التي احتفظت بها كتب النحو المتأخرة أنه لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية لكي يعرب الاسمان إعراب المثنى اعتماداً على قول العرب: القلم أحد اللسانين والحمية أحد الموتين ونحو ذلك،[٢] ومن ذلك أنه أجاز جر ما بعد اسم التفضيل في المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع دار وداراً وأبسط جاهٍ وجاهاً. قال: فالجر على إضافة أفعل إلى المفسر والنصب على إرادة من.[٣] ومن ذلك ذهابه إلى أن "إلى قد ترد اسما، فيقال: انصرفت من إليك كما يقال: غدوت من عليك"[٤] فقاس "إلى" على "على" لأنها تأتي اسماً في بعض الأحوال، دون أن يستند إلى شاهد، ومن آرائه أنه أجاز إضافة كلا "إلى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسن".[٥]

وهناك آراء ذهب إليها ابن الأنباري لم تكن بجودة التي ذُكرت، منها ما نقله عنه أبو حيان الأندلسي[٦] الذي يقول: "قال ابن الأنباري وقد أنشد أبياتا جاء المضارع بعد "أن" فيها مرفوعاً، قال: شبهوا أن بالذي إذ كان الفعل يُرفع في صلته"[٧] ومن ذلك أيضاً قول أبي حيان: "وأما أفعِلْ به نحو أحسن بزيد فاتفقوا على أنه فعل إلا في كلام ابن الأنباري بتصريحه بأنه اسم".[٨]

والملاحظ أن آراء ابن الأنباري قليلة، ولا يمكن تحديد منهجه بدقة، ولكن يمكن القول أن من منهجه:

١-العناية بالقراءات القرآنية وكلام العرب:

ففي كتابه "شرح القصائد" لا تكاد تمر صفحة إلا وفيها شاهد أو أكثر سواء أكان ذلك فيما يخص النحو أم اللغة، وهذا دأبه في كتاب "المذكر والمؤنث" فقد كان "يحتفل بشواهد القرآن

---

[١] ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

[٢] ينظر السيوطي، الهمع، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٤.

[٣] المصدر ذاته، ج٣، ص ٧٦.

[٤] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٩٥.

[٥] المصدر ذاته، ص ٢٦٩.

[٦] محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) نحوي عصره ولغويه ومفسره. بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥.

[٧] محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ- ١٣٤٤م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، ج٢، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣٩٠ .

[٨] المصدر ذاته، ج٣، ص ٣٤.

احتفالاً عظيماً، ويضعها في الصدارة من شواهده"[١] وفيما يخص الأشعار فقد "بلغت شواهده واحداً وعشرين وألفاً".[٢]

ولا بد أن قدرته الخارقة على الحفظ أسعفته بشكل كبير في هذا الأمر.

٢- موافقته للبصريين:

لا بد أن ابن الأنباري اطلع على علم البصريين، فكثيراً ما كان يذكر آراء للخليل وسيبويه في النحو، وآراء للأصمعي وأبي عبيدة في اللغة، وهناك آراء في كتبه لم ينسبها تبين أن بعضها للبصريين كقوله في قول زهير:

وَمَهْما تَكُن عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خالَها تَخْفى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[٣]

"قوله "ومهما" معناه وما تكن عند امرئ، فأرادوا أن يصلوا "ما" بـ"ما" التي يوصل بها حروف الجزاء كقولك إما ومتى ما، فثقل عليهم أن يقولوا: ماما، لاستواء اللفظين، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً ووصلوها بالثانية فقالوا مهما"[٤] وهذا الرأي للخليل الذي يقول عن مهما: "هي "ما" أدخلتَ معها "ما"، ...، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى".[٥]

ومن ذلك قوله بأن الجار بعد واو رُب والفاء هو رُب المضمرة،[٦] وهذا هو رأي البصريين.[٧]

٣- الميل إلى التعليل:

لقد كان شغل النحاة الشاغل في القرن الرابع وما يليه البحث في العلة والعامل، وفي الوقت الذي كان البصريون يُغرقون النحو بالفلسفة، كانت تعليلات الكوفيين تتسم بالبساطة والوضوح، ففي الأمثلة الأولى من آرائه التي ذُكرت يقول: لا يُجرى اسم التفضيل لأن في أعقل

---

[١] أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (٣٢٨هـ-٩٤٠م)، المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨. مقدمة المحقق ص ٤٢.

[٢] المصدر ذاته، مقدمة المحقق، ص ٤٢.

[٣] البيت من الطويل، الديوان ٥٩.

[٤] أبو بكر بن الأنباري، شرح القصائد السبع، مصدر سابق، ص ٢٨٩.

[٥] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٣، ص ٥٩-٦٠.

[٦] ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، مصدر سابق، ص ٣٩.

[٧] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص ١٠٦.

معنى إضافة ويقول: حذف الألف من ما اكتفاءً بفتحة الميم فيها لأنها مع على بمنزلة الشيء الواحد ويقول: النون من يك سقطت لكثرة الاستعمال وشبهت في حال سكونها بالواو والياء والألف.

وبعد فإن ابن الأنباري يظهر حافظاً أكثر منه مجتهداً، وآراؤه هذه لم تكن بمستوى آراء الأئمة السابقين، لأنها آراء تتصل بمسائل فرعية، وإنما كان ذكره في هذا الموضوع لأنه أبرز تلاميذ ثعلب، وللدلالة على أن الاجتهاد بقي مستمراً عند الكوفيين بعد القرن الثالث وإن كان ذلك بشكل محدود جداً.

وهكذا تبين أن للنحو الكوفي ثلاثة أعلام أئمة هم الكسائي والفراء وثعلب، فالأول المؤسس والثاني المنظر والثالث الناقل الأمين لأفكار المذهب. أما الآخرون من أتباع هذا المذهب فكانوا لغويين ورواة أكثر منهم نحاة، فلم تؤثر عنهم أعمال جليلة في النحو.

وقد بذل هؤلاء الثلاثة أقصى جهدهم وأفنوا أعمارهم في بناء المذهب الكوفي وتكوينه حتى أصبح على صورته النهائية زمن ثعلب، وقد ألقي الضوء - في هذا الفصل - على اجتهادهم في وضع القواعد وتعليل الظواهر النحوية، وعلى ميزات اجتهادهم والأساليب المتعددة التي ساروا عليها في اجتهادهم، ومنهج كل واحد منهم في اجتهاده وتناوله للقضايا النحوية وطرحها والتعليق عليها وكانت هناك وقفة مع نظرتهم إلى النحو البصري وتأثرهم به.

وتبين الفارق الواضح في مستوى الآراء الاجتهادية، فبينما كانت تتميز عند الفراء، وتصل إلى مرتبة متقدمة، بسبب عقليته الخصبة، وبسبب نضج علم النحو في ذهنه خصوصاً في أواخر سني حياته، فإن أهم مؤلفاته كمعاني القرآن والحدود ألفت في أواخر حياته. ثم كانت هناك آراء الكسائي من حيث الجودة، وعلى الرغم من تميز الكسائي بعقلية خصبة ومحفوظ واسع، فإن اجتهاده لم يكن بدرجة اجتهاد الفراء لأن مرحلة التكوين الأولى لأي علم من العلوم يغلب عليها الاضطراب وعدم الاستقرار، ومع ذلك فقد اجتهد الكسائي حتى وصل إلى مرحلة متقدمة هيأت للفراء بعده أن يصوغ القواعد وينشئ الأصول معتمداً في كثير من الأحيان على ما بناه الكسائي.

وتأتي من بعد ذلك آراء ثعلب الإمام الحافظ التي تتراوح بين القوة والضعف من حين إلى آخر، فكانت شخصيته العلمية تظهر في اختيار الآراء أكثر منها في ابتكارها.

أما النحاة الآخرون كأصحاب الكسائي وأصحاب الفراء وأصحاب ثعلب فأغلبهم لغويون ورواة أشعار، فكانت عنايتهم بالنحو أقل من غيره، ولا توجد لهم آراء نحوية مهمة في كتب النحو. وإن كان هناك هشام بن معاوية صاحب الكسائي، فقد كان له آراء كثيرة في النحو، إلا

أن آراءه غلب عليها الشذوذ، فلم تلق قبولاً من الكوفيين أو غيرهم. وقد بنى أبو البركات الأنباري بعض المسائل الخلافية في كتابه الإنصاف – فيما يخص الكوفيين – على آراء هشام هذا، رغم أن الكوفيين لم يأخذوا بها، فنتج عن ذلك أن كتابه ظهر بصورة أبعد ما تكون عن الصحة والدقة في كثير من المسائل. وسيتضح ذلك – إن شاء الله – في الفصل الآتي.

أما أبو بكر بن الأنباري أفضل تلاميذ ثعلب فعلى الرغم من وجود بعض الآراء التي توصل إليها، فإنه يبقى لغوياً حافظاً أكثر منه نحوياً مجتهداً لذا فإنه لم يضف إلى النحو الكوفي إلا القليل.

الفصل الثالث
الاتفاق والافتراق بين علماء الكوفة والبصرة

الاتفاق والافتراق في الأصول

مر في الفصل الأول - في الحديث حول الأصول - أن الأصول التي يعتمد عليها النحاة هي السماع ويقسم إلى القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف والكلام العربي من شعر ونثر. والقياس ويقسم إلى العامل والعلة والتأويل والتقدير. ويتبع ذلك الأصول العامة التي يتميز بها كل مذهب كتقسيم الكلام وأنواع الأفعال، وطبيعة النظرة إلى النصوص العربية المستقراة.

ولا شك أن هذه الأصول كانت متوافقة عند الفريقين في أكثر الأحوال، لأن المنظر الأول للنحو هو الخليل بن أحمد الذي أخذ البصريون والكوفيون علمه بطريقة أو بأخرى.

ولكن بسبب اختلاف آراء النحاة كان هناك اختلاف في بعض الأصول النحوية، ففي القراءات، كان الفريقان يأخذان بالقراءات الصحيحة والشاذة ويحتجان بهما، إلا أن ظاهرة رد بعض القراءات سواء أكانت الصحيحة منها أم الشاذة، غلب على كثير من نحاة البصرة ولا سيما عند المتأخرين، أما نحاة الكوفة - عدا الفراء - فقد كانت نظرتهم تقوم على احترام القراءة، فلا يردونها ولا يجهلون قارئها "فقد اعتمد الكوفيون القراءات شواهد صحيحة في نحوهم، ونعم ما صنعوا، فإن أي قراءة تثبت صحتها هي خير من أي بيت شعر في الاستشهاد، لأنها تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صحيحاً لاتصالها بلهجات العرب"[١] ويقول الشيخ عضيمة معللاً ظاهرة تخطئة القراءات وردها: "ويبدو لي أن مثار هذه الحملة رغبة النحاة في أن تطرد أقيستهم وتستقيم قواعدهم، التي هاموا بها واطمأنوا إليها وجعلوا كلمتها هي العليا، احتكموا إليها فكانت عندهم حكماً ترضى حكومته ولا تسمع إلا كلمته غير ناظرين إلى الفرق بين كلام الله وكلام غيره"[٢] ولا شك أنه قصد بكلامه البصريين ولا سيما المتأخرين الذين لم يكونوا يتحرجون من رد القراءة واتهام قارئها بالوهم، لا لشيء إلا لأنها خالفت قواعدهم، بينما لم يسلك الكوفيون مسلكهم.

أما الحديث الشريف، فلم يستشهد به من الأوائل إلا الفراء من الكوفيين وسيبويه من البصريين، فلا خلاف إذن بين أصحاب المذهبين في ذلك، لأن أكثر الأئمة لم يتجهوا إلى الحديث، وقد مر القول في هذا الموضوع في الفصل الأول.

---

[١] حمدي محمود الجبالي، الخلاف النحوي الكوفي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص ص ٤٨-٤٩.

[٢] نقلا عن أحمد إبراهيم سيد أحمد، من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، ط١، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٢.

أما الاحتجاج بكلام الأعراب، فكان مثار خلاف بين نحـــاة المذهبيـــن إلا أن أصحـــاب التراجم والعلماء المتأخرين حاولوا توسعة الهوة في ذلك، فقيدوا أخذ البصريـــين بقبـــائل ســـت مشهورة بالفصاحة وسلامة الفطرة، وأنهم لم يأخذوا عن غيرهم، بينما اتُـــهم الكوفيـــون بأنـــهم خرموا هذه القاعدة وتجاوزوا هذه الحدود، فأخذوا عن من لا تصح لغتـــه، وقـــد نوقشـــت هـــذه القضية في الفصل الأول وتبين أن البصريين والكوفيين يلتقون في كثير من المواقف من القبـــائل العربية، فاتضح أن الخلاف في هذه المسألة أضيق مما رسمه القدماء وتابعهم عليه المعاصرون.

أما القياس وفروعه فقد كان "للكوفيين أقيسة وتعليلات كما للبصريين أقيسة وتعليـــلات"[١] وهي متشابهة في كثير من الأحيان والسبب في ذلك كما مر أن نحاة المذهبين كـــانوا يصـــدرون عن الخليل "سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده والغاية في تصحيح القياس واستخراج مســـائل النحو وعلله"[٢] إلا أن المسائل التي تتفرع في القياس والتعليل تصبح اجتهادية، يقول كل عالم فيـــها برأيه، وهذا خلاف فروع لا خلاف أصول.

فعلى سبيل المثال لم يختلف النحاة في نظرية العامل ومدى أهميتها في علم النحـــو، إلا أن تقدير العامل "كان محور جدل الفريقين واختلافهم، وكثير من المسائل الخلافية بينهما ترجـــع إلى اختلاف وجهة النظر فيه"[٣] وكل ذلك يعود إلى اختلاف عقليات النحويين، واختلاف المنـــاهج التي يسلكونها.

ولم تكن المسائل الخلافية في الأصول ذات أهمية في كتب الخـــلاف قياســـاً بالمســـائل الفرعية، فقد "كانت عناية كتب الخلاف تنصب في العادة على مسائل الخلاف في الفـــروع دون الخلاف حول الأصول، ...، لكن كتب الخلاف نفسها جاءت دون قصـــد وتعمـــد بـــالكثير مـــن الأصول التي اختلف البلدان حولها، في معرض نقاش الخلاف حول المسائل"[٤] ويعرض د. تمـــام حسان أصولاً اشترك فيها أهل المذهبين مثل: ما حُذف لدليل فهو في حكم الثابت، لا حـــذف إلا بدليل، التصرف من خصائص الأفعال. ويعرض أصولاً بصرية لا يرضاهـــا الكوفيـــون مثـــل: حذف ما لا معنى له أولى، لا يجوز الجمع بين علامتي التأنيث، كل شيء خرج عـــن بابـــه زال

---

[١] إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٩٧، ص ٤٢.

[٢] أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ-١١٨١م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠، ص٤٥.

[٣] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

[٤] تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص ٤١.

تمكنه، وأصولاً كوفية لا يرضاها البصريون مثل: كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل، الحمل على الجوار كثير، كثرة الاستعمال تجيز الحذف، الحرف الساكن حاجز غير حصين.[١]

وفي تقسيم الكلام اختلف أهل المذهبين، فالبصريون يقسمون الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ويذهب الفراء من الكوفيين إلى أن "كلا" قسم خاص بين الأسماء والأفعال،[٢] ويذهب الكوفيون إلى أن الأفعال تقسم إلى فعل ماض ومضارع ودائم، وليس هناك فعل أمر إنما هو جزء من المضارع، والدائم هو اسم الفاعل والصفة المشبهة، وما يسمى عند البصريين بأسماء الأفعال، أفعال حقيقية في نظر الكوفيين[٣] باستثناء الفراء الذي ذهب مذهب البصريين.[٤]

---

[١] تمام حسان،الأصول،ص٤٢-٤٣ بتصرف.

[٢] يُنظر ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ج١، ص ١٨٥.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص ٨٢.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٦٠.

الاتفاق والافتراق في الفروع

المسائل الفرعية التي كانت مثاراً للخلاف والجدل كثيرة جداً، وكتب النحو المختلفة زاخرة بمثل هذه المسائل، ذلك أن القضايا النحوية الفرعية قضايا قابلة للجدال والمحاورة والاجتهاد، فتتولد عن المسألة الواحدة قضايا فرعية عديدة، فقد يتفق نحويان في مسألة ما في بداية الأمر، ثم يختلفان في قضية دقيقة لسبب من الأسباب في نفس المسألة، فالخلاف النحوي في المسائل الفرعية خلاف اجتهادي، غالباً ما يكون فردياً فيكون لكل إمام رأيه الخاص في هذه المسائل.

وللقواعد العامة والأصول دور أساسي في ظهور القضايا الفرعية، فصيغ المبالغة لا تعمل عند الكوفيين إلا بتقدير فعل،[١] لأنها ضعيفة، بينما هي عوامل قوية عند البصريين فتعمل عمل الفعل.

ومثل ذلك موضوع تناوب حروف الجر، فإن البصريين لا يجيزون ذلك اعتماداً على قاعدة أصولية عندهم هي أن الحرف لا يأتي إلا بمعنى حقيقي واحد، لذا لجأوا إلى التضمين، إذا تعدى الفعل بحرف يختلف عن الحرف الأصلي الذي يتعدى به، بينما ذهب الكوفيون إلى جواز تناوب حروف الجر ووافقهم على ذلك المتأخرون كابن هشام الذي قال عن مذهبهم: "ومذهبهم أقل تعسفاً".[٢]

لكن هذه الأصول - وإن كان لها دور في ظهور المسائل الفرعية - لا تحكم هذه القضايا، فليس كل الخلافات الفرعية ناشئة عنها، ويدل على ذلك أن العلماء من أتباع المذهب الواحد، قد يتجهون أكثر من اتجاه في مسألة واحدة، تبعاً لوجهات النظر الخاصة.

ففي مسألة عامل النصب في المفعول به كان الكوفيون منقسمين إلى أربعة أقسام، فمنهم من قال: العامل هو الفعل والفاعل معاً، ومنهم من قال: إن العامل هو الفاعل، وقال هشام بن معاوية الضرير: إذا قلت: "ظننت زيداً قائماً" تنصب "زيداً" بالتاء وقائماً بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين[٣] إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية.[٤]

---

[١] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ١٢٤.

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٥١.

[٣] وهم المصنف لأن خلفاً الأحمر بصري والظاهر أنه أراد أبا الحسن الأحمر.

[٤] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم (١١)، ج١، ص ص ٧٨-٧٩.

ومن ذلك عمل اسم الفاعل في الماضي، فقد ذهب الكسائي وهشام الضرير إلى أن اسم الفاعل يعمل إذا كان في الزمن الماضي،[١] واعتمدا على قول الله جل وعلا: (وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد)[٢] والذي دفع قولهما هو ثعلب فقال حين ذكر الآية الكريمة في مجالسه: "حكى الحالة".[٣]

وفي مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً ذهب الكسائي الكوفي[٤] والأخفش البصري[٥] إلى جواز ذلك، بينما ذهب بقية علماء المذهبين إلى وجوب اقترانه بـ"قد"، أو أن يكون وصفاً لمحذوف.

لكن العلماء توسعوا في سرد المسائل الخلافية بشكل كبير، والظاهر أن هشام بن معاوية الضرير، كان أحد الأسباب المهمة في ذلك، لأن هذا العالم انفرد بآراء خاصة لم يقل بها الكوفيون، إلا أن النحاة أو بعضهم من المتأخرين تداولوها على أنها للكوفيين دون التحقق من نسبة هذه الآراء، ويبدو أن قلة المؤلفات الباقية للكوفيين كانت وراء عدم معرفة آرائهم وتمييزها.

وهذا عرض لمسألة خلافية مهمة بين الفريقين، كمثال على الخلاف في المسائل الفرعية، وهي مسألة تعبر عن منهج الفريقين تعبيراً واضحاً، وهي مسألة إضافة الاسم إلى نفسه أو وصفه.

يقول صاحب الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"[٦] وحجة البصريين فيما ذهبوا إليه "أن الإضافة إنما يُراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً".[٧]

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٩٠٦.

[٢] سورة الكهف، ١٨.

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج٢، ص ٤١٩.

[٤] الكسائي، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ٢٦١.

[٥] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم "٣٢"، ج١، ص ٢٥٢.

[٦] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم (٦١)، ج٢، ص ٤٣٦ وما بعدها.

[٧] المصدر ذاته، مسألة رقم ٦١، ج٢، ص ٣٨.

وقد بحث الدكتور عبد الجبار القزاز هذه المسألة في بحث خاص بعنوان "جواز إضافة الاسم إلى مرادفه أو وصفه إذا اختلف اللفظان"[١] تناول فيه رأي البصريين والكوفيين ومدى سلامة رأييهما.

فالبصريون الذين رفضوا هذه الظاهرة، كانوا إذا سمعوا شاهداً من الكلام العربي الفصيح أوّلوه، مثل "دار الآخرة ومسجد الجامع وسعيد كرز، ...، وغير ذلك من الأمثلة التي وردت عن العرب، فالبصريون يحملون هذه الأمثلة على التأويل ولا تُعد - عندهم - من باب إضافة الاسم إلى مرادفه أو صفته بل هي على تقدير محذوف أي دار الحياة الآخرة، ومسجد المكان الجامع"[٢] وغيرها.

ومنع البصريين لهذه الظاهرة وهذا الاستعمال ولجوؤهم إلى التأويل يعود إلى "أنهم احتجوا بالقياس العقلي واستعانوا به ليضفي على تأويلهم الشفاعة فيما قدروه حين جاءت النصوص مخالفة لقاعدتهم".[٣]

أما الكوفيون الذين يقوم منهجهم على احترام النصوص المسموعة وعدم التعمق في التراكيب "فقد أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وحجتهم أنه قد جاء ذلك في كتاب الله وأقوال الصحابة وكلام العرب شعراً ونثراً، فالعرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه - كما صرح بذلك الفراء".[٤]

ومن الشواهد التي وردت في القرآن الكريم وأشار إليها الفراء:

قوله تعالى: (وَذلِكَ دِينُ القَيِّمَةِ)[٥] يقول الفراء: "وفي قراءة عبد الله: "وذلك الدين القيمة"[٦] وفي قوله تعالى: (فَلَهُ جَزاءُ الحُسْنى)[٧] يقول: "قد تكون الحسنى حسناته فهو جزاؤها وتكون الحسنى الجنة تضيف الجزاء إليها وهي هو كما قال تعالى:[٨] (حَقُّ اليَقِينِ)"[٩] وفي الآية الكريمة:

---

[١] عبد الجبار القزاز، "جواز إضافة الاسم إلى مرادفه أو صفته إذا اختلف اللفظان"، مجلة الضاد، بغداد. ١٩٨٩.

[٢] القزاز، جواز إضافة الاسم إلى مرادفه، مرجع سابق، ص ٢.

[٣] المرجع ذاته، ص ٥.

[٤] المرجع ذاته، ص ٥.

[٥] سورة البينة، ٥.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص٢٨٢.

[٧] سورة الكهف، ٨٨.

[٨] سورة الواقعة، ٩٥.

[٩] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ١٥٩.

(وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كانوا يوعَدونَ)[١] يقول: "معناه الوعد الصدق"[٢] وفي قولـــه تعـــالى: (وَمَكْـــرَ السَّيِّءِ)[٣] يقول: "أضيف المكر إلى السيء وهو هو وتصديق ذلك قراءة عبـــد الله بـــن مســـعود "ومكرا سيئا"[٤] وفي قوله تعالى: (وَحَبَّ الحَصيدِ)[٥] يقول: "والحب هو الحصيد ومثله قوله تعـــالى: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ)[٦] والحبل هو الوريد"[٧] وفي قولـــه تعـــالى: (فَكـــانوا كَهَشـــيمِ المُحْتَظِرِ)[٨] يقول: "أضاف الهشيم إلى المحتظر، وهو كما قال: (إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليَقينِ)."[٩]

ووجود مثل هذا العدد من الشواهد في القرآن الكريم وغير ذلك في كلام العرب كقولـــهم مسجد الجامع، وصلاة الأولى وبقله الحمقاء دليل على جودة التركيب وكثرته، فإذا كثر التـــأويل فيه والتقدير ظهر في هذه التقديرات التمحل والتعسف، ومن الشواهد الشعرية التـــي ذكرهـــا د. القزاز قول الشاعر:

لَمَّا رَأَيْتُ مُلوكَ كِنْدَةَ أَصْبَحَتْ ... كَالرِّجْلِ خانَ الرِّجْلَ عِرقُ نَساها[١٠]

قَرَّبْتُ راحِلَتي أَؤُمُّ مُحَمَّداً ... أَرْجو فَواضِلَها وَحُسْنَ ثَناها

يقول: "أضاف العرق إلى النسا لاختلاف اللفظين"[١١]

ومن ذلك قول عنترة العبسي:

وَكَأَنَّما تَنْأَى بِجانِبِ دَفِّها الـ ... ـوَحْشِيِّ مِنْ هَزِجِ العَشِيِّ مُؤَوَّمِ[١٢]

يقول: "الدف والدفة: الجنب أو الجانب وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه لاختـــلاف اللفظ".[١٣]

---

[١] سورة الأحقاف، ١٦.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ١٦٨.

[٣] سورة فاطر، ٤٣.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٧١.

[٥] سورة ق، ٩.

[٦] سورة ق، ١٦.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص ٧٦.

[٨] سورة القمر، ٣١.

[٩] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٩.

[١٠] القائل فروة بن مسيك، من البحر الكامل، اللسان مادة (نسا).

[١١] القزاز، جواز إضافة الاسم إلى مرادفه، مرجع سابق، ص ١٣، ويراجع ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، ص ص ٣٠٢-٣٠٣.

[١٢] البيت من الكامل، الديوان، ص ١٩٤.

[١٣] القزاز، جواز إضافة الاسم إلى مرادفه، مرجع سابق، ص ١٣، ويُنظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (دفف).

ويخلص د. القزاز في نهاية البحث إلى القول: "إن إضافة الشيء إلى نفسه أو وصفه إذا اختلف اللفظان استعمال لغوي سليم حملاً على النصوص الصريحة التي جاءت في القرآن الكريم وكلام الصحابة والتابعين وأقوال العرب شعراً ونثراً ولا أجد مسوغاً إلى التأويل والتقدير أو البحث عن حجة صناعية قد تتفق مع القياس العقلي ولكنها لا تتصل بظواهر لغة العرب المبنية على التتبع والاستقراء".[١]

فبناء الكوفيين قاعدتهم على الكثير لا يضيرهم بشيء، والضير على البصريين لأنهم ردوا هذا الكثير وقدروا وفيه تقديرات كثيرة ليس لها داع، والدافع إلى ذلك هو أن القاعدة التي وضعوها يُنظر إليها بقدسية، فتأويل النص وتقدير العامل بأي شكل من الأشكال - حتى لو كان في ذلك تكلف وبعد كبير عن روح النص وروح العربية - أهون بكثير عند البصريين من مخالفة القاعدة التي وضعوها. رغم أن هذا التأويل قد يعود على العربية بآثار سلبية لما ينتج عنه من تعقيد في المادة النحوية. عدا عن أن في هذه المسألة دليلاً على اضطراب منهج البصريين الذي يقوم على البناء على الشائع، لأن شواهد هذه المسألة تدل على شيوعها.

ويتبين منهج البصريين الذي يقوم على التعمق في دقائق التراكيب واللجوء إلى التأويل والتقدير، بينما يظهر منهج الكوفيين بقبول المسموع كما هو دون اللجوء إلى تعليله وتفسيره إذا لم يكن هناك داع إلى ذلك.

---

[١] المرجع ذاته، ص٢٠.

المسألة الزنبورية

هي أهم مسائل الخلاف على الإطلاق، فبعدها بدأ الخلاف المذهبي يتضح ويكبر، وتحدد فيها منهجا أهل البصرة والكوفة، وكان لها الأثر الكبير في استمرار المذهب الكوفي أقوى مما كان عليه في بغداد، وكان انتصار الإمام الكسائي انتصاراً للمذهب الكوفي في بغداد آنذاك، وفشل سيبويه فشلاً للمذهب البصري.

والمسألة الزنبورية كما رواها الزجاجي - وهو أقدم من روى هذه المسألة - يقول: "حدثني أبو الحسن قال: حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى وأبو العباس محمد بن يزيد وغيرهما، قال أحمد: حدثني سلمة قال: قال الفراء:

قدم سيبويه على البرامكة، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر تقدمتُ والأحمر فدخلنا، فإذا بمثال في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى وقعد إلى جانب المثال جعفر والفضل، ومن حضر بحضورهم، وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه، فقال له: أخطأت ثم سأله عن ثانية فأجاب فيها، فقال له: أخطأت. ثم سأله عن ثالثة فأحابه فيها، فقال له: أخطأت. فقال سيبويه: هذا سوء أدب!.

قال فأقبلت عليه، فقلت إن في هذا الرجل حداً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول مثال ذلك من وأيت أو أويت. قال: فقدّر فأخطأ. فقلت: أعد النظر فيه. فقدّر فأخطأ، فقلت: أعد النظر، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. قال: فلما كثر ذلك قال: لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره. قال: فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا، بل سلني أنت. فأقبل عليه الكسائي. فقال له: ما تقول أو كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال: فإذا هو هي. ولا يجوز النصب.

فقال له الكسائي: لحنت ثم سأله مسائل من هذا النوع، خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ؟ فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب. فقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب. فدفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكم؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك، قد جمعتهم من كل أوب، ووفدت عليك من كل صُقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيُحضرون ويُسألون: فقال يحيى وجعفر: لقد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح وأبو ثروان، فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله. قال فأقبل يحيى على سيبويه، فقال: قد تسمع

أيها الرجل. قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنه وفد عليك من بلده مؤملاً، فإن رأيت ألا ترده خائباً. فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصيّر وجهه إلى فارس فأقام هناك حتى مات ولم يعد إلى البصرة"[١].

وليس هناك أدنى شك في وقوع هذه الحادثة لشهرتها الكبيرة وكثرة ذكرها في كتب القدماء، وكثرة المساند التي رويت عن طريقها، ثم إنها ترتبط بشيخي المذهبين، عدا أنها كانت في دار الرشيد أو في دار وزيره يحيى البرمكي.

وليس الهدف من ذكر هذه المسألة إعادة القول فيها، وتكرار ما ذكره القدماء في أن الصواب كان في قول سيبويه أو الكسائي، إنما هناك بعض الملاحظات التي تستحق الذكر والوقوف عندها والتحقق منها وهذه الملاحظات هي:

١- اتهام البصريين الكسائي بأنه احتج بقول أعراب غير فصحاء.

ففي الإنباه يقول المؤلف"قال أصحاب سيبويه: الأعراب الذين شهدوا من أعراب الحطمة[٢]، الذين كان الكسائي يقوم بهم ويأخذ عنهم"[٣]، أو المعروف أن البصريين لا يعدّونهم من الفصحاء، وعن الأصمعي أنه قال: "كان الكسائي يأخذ اللغة من أعراب الحطمية[٤]، ينزلون بقطر بل[٥]، وغيرها من قرى سواد بغداد، فلما ناظر سيبويه استشهد بكلامهم واحتج بلغتهم على سيبويه"[٦]، وتابعهم من المحدثين محمد الطنطاوي بقوله عن أعراب الحطمية: "ولولاهم ما فاز الكسائي وانخذل سيبويه في المناظرة البغيضة، فإن الكسائي إنما احتج بكلامهم وكانوا له مظاهرين"[٧]، وتابعهم في ذلك أكثر العلماء المحدثين.

وقد ناقش محمد خير الحلواني هذه المسالة فقال: إن القدماء نسبوا للكسائي أنه "احتج بأعراب غير فصحاء وهذه تهمة يردها البحث العلمي من جهتين أولاهما: إن رواية النصب بعد "إذا" الفجائية رواها بصري كبير هو أبو زيد الأنصاري، حكاها عن العرب ورواها عنه الكوفيون، وثانيتهما أن الأعراب الذين حكموا لهم أبو فقعس وأبو ثروان وأبو الجراح وكلهم

---

[١] الزجاجي، مجالس العلماء، مصدر سابق، ص ص ٩-١٠.

[٢] بطن من قبيلة عبد القيس، العقد الفريد ٣/٣٢٣، ويقال قرية منسوبة للسري بن الحطم أحد القادة، معجم البلدان ٢٠/٢٧٣.

[٣] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٢، ص٣٥٩، الزبيدي، طبقات النحويين، مصدر سابق، ص٦٩.

[٤] بطن من قبيلة عبد القيس، العقد الفريد ٣/٣٢٣، ويقال قرية منسوبة للسري بن الحطم احد القادة، معجم البلدان ٢٠/٢٧٣.

[٥] قرية بين بغداد وعكبرا، معجم البلدان، ٤/٣٧١.

[٦] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ٤/٣٧١.

[٧] الطنطاوي، نشأة النحو، مصدر سابق، ص١٢١.

فصيح غير متهم في لغته، لذلك قال الكسائي للأمير: إنهم ممن قنع بهم أهل المصرين وسمعوا منهم".[١] ويمكن إضافة هاتين الملاحظتين:

أ- لقد كانت المسألة مسألة مصيرية وعلى قدر عظيم من الأهمية يستنفد فيها الإمام المناظر كل ما يملك من حجة؛ للدفاع عن رأيه، فما دام هؤلاء الأعراب غير فصحاء، فلماذا إذن لم يعترض سيبويه على ذلك؟ أو لماذا لم يسألهم عن قبائلهم؟ وهذا حق من حقوقه في المناظرة، وهو أمر مهم، فإن النصر قد يكون حليفه إذا بين أنهم غير فصحاء ولا يستشهد بكلامهم؛ فتسقط بالتالي حجة الكسائي.

ب- ما يُستنتج من قول الكسائي في المناظرة: "هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كل أوب، ووفدت عليك من كل صُقع "فهو يوحي أن العرب الذين شهدوا المناظرة كانوا من أنحاء مختلفة في الجزيرة العربية وليس من أعراب قطربل وما جاورها كما ذكر البصريون.

٢- خلو المصنفات الكوفية من ذكر المسألة.

هذا أمر جدير بالاهتمام، فالكتب التي بين يدي الباحثين من مصنفات الكوفيين ليس فيها أي إشارة إلى هذه المسألة المهمة التي "اعتبروا النصر فيها نصراً لإحدى المدرستين على الأخرى يكسبها فخراً تُدل به وفضلاً تُحمد عليه"[٢] فليس لها ذكر في معاني القرآن رغم أن فرصة ذكرها كانت مناسبة عند ذكر إذا الفجائية كقوله تعالى: (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى)[٣] وقوله تعالى: (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذينَ كَفَروا).[٤] ومن عادة الفراء أنه كان يخرج كثيراً عن التفسير والإعراب ويذكر ما يجوز في الآيات من القراءة مما تبيحه العربية وإن لم يرد به قراءة، ولم يذكر المسألة ثعلب في مجالسه، رغم أنه أورد مسائل خلافية عديدة بين البصريين والكوفيين، ورغم أنه كان يكثر من الأخبار الطريفة والمهمة في مختلف الموضوعات، إلا أنه لا يورد لها ذكراً، فضلاً عن أنه ذكر "إذا" الفجائية في مجالسه أيضاً.[٥]

---

[١] محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١، ص٣١.

[٢] علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، الطبعة الثانية، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٠٥.

[٣] سورة طه، ٢٠.

[٤] سورة الأنبياء، ٩٧.

[٥] ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠٨.

٣- اتهام الكسائي بالرشوة:

حاول نحاة البصرة القدماء تعليل انخذال سيبويه بوسائل عديدة فمن ذلك قول ابن الشجري "وذكر قوم من البصريين أن الكسائي جعل لهم جعلاً استمالهم به لتصويب قوله"[١] وقد ذكر ذلك ابن هشام بقوله: "يقال إن العرب قد رُشوا على ذلك".[٢] وقد رد الخطيب البغدادي ذلك بأن هذا الأمر لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد، ورد ذلك أيضاً الأستاذ الإسكندري بقوله: وما في هذه الحكاية غير هذا فمن زيادة متعصبي البصريين، وليس في العلم كبير.[٣]

والرد على هذه التهمة لا يحتاج إلى جهد كبير، لما عُرف عن الكسائي - رحمة الله - من صدق اللسان والورع، ولولا ذلك لما عُدَّ من القراء السبعة، فهل تؤخذ القراءة عن متهم بالرّشوة؟! ثم إن ابن جني - وهو بصري الميول والاتجاه - قد وثق الكسائي بقوله: "هذا إلى ما يعرف عن عقل الكسائي وعفته وظلفه[٤] ونزاهته".[٥]

١- قيمة رواية أبي زيد الأنصاري.

يُعد أبو زيد الأنصاري من أكبر اللغويين والرواة البصريين وأوثقهم فقد كان معروفاً بصدق لسانه، وقد كان الكوفيون يأخذون عنه اللغة كما يأخذونها عن باقي البصريين.

يذكر صاحب الإنصاف أن الكوفيين اعتمدوا على رواية أبي زيد[٦] وهذا السند يعطي الرواية قيمة كبيرة خصوصاً من جهة الفصاحة والصحة لأن أبا زيد معروف عنه أنه لا يأخذ إلا عن الفصحاء، يقول عنه أبو المنهال - بعد ذكره الرواة - :أبو زيد الأنصاري "أوثق هؤلاء كلهم وأكثر سماعاً من فصحاء العرب، سمعته يقول: ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن، وفي رواية أخرى: إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال أو من عالية السافلة أو سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب".[٧]

---

[١] هبة الله بن علي الحسيني العلوي، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ-١١٤٨م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٣٢٠.

[٢] ابن هشام، المغني، مصدر سابق، ص ١٢٢.

[٣] علي النجدي ناصف، سيبويه، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١ بتصرف.

[٤] الظلف صد النفس عن هواها، لسان العرب مادة "ظلف".

[٥] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٣، ص ٣١١.

[٦] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج٢، ص ٧٠٥.

[٧] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ١٢٩.

والغريب أن صاحب الإنصاف لم يتعرض لهذه المسألة إطلاقاً عندما رد على الكوفيين رأيهم. وهذه الرواية تسقط قول البصريين: "إن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به"[١] فرواية أبي زيد دليل على أن الأعراب الفصحاء أو بعضهم ينطقون بها.

٢-الحكايات التي في المسألة.

ظهرت بعض الحكايات إثر هذه المسألة لتدلل على رغبة البصريين بالثأر من الكوفيين بعد انتصار الكسائي، ومن هذه الحكايات ما يرويه الأخفش الأوسط: "ولما ناظر سيبويه الكسائي ورجع، وجَّهَ إلي وخبرني خبره، ومضى إلى الأهواز وودعني، فوردت بغداد، فرأيت الكسائي، فصليت خلفه الغداة، فلما انفتل من صلاته وقعد بين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان، سلمت عليه، وسألته عن مائة مسألة، فأجاب بجوابات خطأته في جميعها، فأراد أصحابه الوثوب علي فمنعهم عني، ولم يقطعني ما رأيتهم عليه مما كنت فيه، ولما فرغت قال لي: بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة؟ فقلت: نعم، فقام إلي وعانقني، وأجلسني إلى جنبه، ثم قال: لي أولاد أحب أن يتأدبوا بك، ويتخرجوا عليك، وتكون معي غير مفارق لي، فأجبته إلى ذلك".[٢]

وعلى هذه الحكاية بعض الملاحظات، فإنه يُظن أنها مصنوعة. فالمسألة الزنبورية أصبحت كالأسطورة التي تحاك بسببها القصص والأقوال وهذه هي الملاحظات:

١-إن أكثر الكتب التي ذكرت المسألة تقول إن سيبويه لم يعد إلى البصرة وغادر إلى الأهواز.[٣]

٢-إن الأخفش تلميذ سيبويه، فهل يلجأ الشيخ إلى تلميذه ويطلب منه أن يثأر له من منافسيه؟! فلماذا لم يلجأ سيبويه إلى يونس بن حبيب؟ فهو شيخه، وهو من الأئمة الذين يستطيعون مقارعة الكسائي وغيره.

٣-تذكر كتب التراجم عن الكسائي أنه ما تزوج ولا تسرى،[٤] وفي الرواية يقول الكسائي: "لي أولاد". وحتى لو كان الكسائي متزوجاً وله أولاد أيضاً، ألا يؤدبهم هو؟ فإن قيل هو مشغول بأولاد الخلفاء والأمراء، قيل ألا يجد في تلاميذه من يؤدبهم كالفراء؟.

---

[١] ابن هشام، المغني، مصدر سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

[٢] السيوطي، بغية الوعاة، مصدر سابق، ج١، ص ٥٠٩.

[٣] الزجاجي، مجالس العلماء، مصدر سابق، ص ٩.

[٤] ابن خلكان، الوفيات، مصدر سابق، ج٣، ص ٢٩٥.

٤-الظاهر من الحكاية أن الكسائي لا يعرف الأخفش، وفي الإنباه يقول الأخفش: "قدم الكسائي إلينا البصرة مرتين"[١] ثم إن كليهما كانا ممن يترددد على حلقات الدرس في البصرة، فهل يُعقل أن الكسائي لم ير الأخفش في البصرة ولم يعرفه.

٥-أمر المفاجأة والمصادفة بمعرفة الكسائي للأخفش من علمه، فلماذا ظن أنه الأخفش؟! لماذا لم يظنه المازني أو قطربا؟[٢]

٦-قد يكون الأخفش أراد بمثل هذه الرواية أن يرفع من شأن نفسه - على علوها في هذا العلم - فقد يكون أراد من ذلك أن يقرن نفسه بالأئمة الكبار.

وليس الهدف من بحث هذه الحكاية الانحياز إلى الكوفيين أو البصريين إنما هي ملاحظات عرضت أثناء البحث.

والظاهر أن المسألة لا تخرج عن خلاف اجتهادي يتفق فيه كل أئمة بلد على رأي واحد، فمن الطبيعي أن من يخالفهم مخطئ في نظرهم كما "قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد، فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم اهـ، وهكذا اتفق لسيبويه"[٣] ويقول ابن هشام: "وأما "فإذا هو إياها" إن ثبت، فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ"لن" والنصب بـ"لم" والجر بـ"العل" وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك".[٤] بينما كان الكسائي وأصحابه يبنون على القليل إذا رأوه فصيحاً - كما مر في الفصل الأول - والقول فصيح كما تبين، فالمسألة اجتهادية إذن ليس أكثر، "ولا تبعد عن هذه السنة، وقد فطن لها سيبويه فيما تقول بعض الروايات إذ قال للكسائي وأصحابه حين أنكروا جوابه: "وأما عرب بلدنا فلا تعرف إلا هو هي".[٥]

---

[١] القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٣.

[٢] محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ)، من تلاميذ سيبويه، كان معتزلياً بغية الوعاة ٢٤٢/١.

[٣] ابن هشام، المغني، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

[٤] المصدر ذاته، ص ١٢٥.

[٥] علي النجدي ناصف، سيبويه، مرجع سابق، ص١١٣، وينظر الزبيدي، طبقات النحويين، مصدر سابق، ص ص، ٦٩-٧٠.

وقفة عند كتاب الإنصاف

يُعد كتاب الإنصاف من أهم الكتب التي وصلت حول الخلاف النحوي فقد تضمن الكتاب مائة وإحدى وعشرين مسألة خلافية، ولقي الكتاب من العناية والاهتمام ما لم يلق غيره من الكتب على الرغم من أن في الكتاب هفوات وعثرات عديدة وقع فيها مؤلفه - رحمه الله - بقصد أو بغير قصد.

وقد وقف محمد خير الحلواني عند هذا الكتاب، واستطاع العثور على كثير من هفوات المؤلف والإشارة إليها، ومن الظواهر التي توجد في الكتاب:

١-انعدام التحقيق في بعض الأحيان وذلك في:

أ- نسبة الآراء:

فقد كان "يقع أبو البركات أحياناً في أخطاء شنيعة لثقته بما ينقل عن البصريين من آراء كوفية، ولا يكلف نفسه جهداً في تحقيق ما ينقل والوقوف على صحة الرأي الذي ينسبه إلى نحاة الكوفة فقد نسب الأنباري إلى الفراء أنه يقول في "لهنك" ما يلي: "هذه من كلمتين كانتا تجتمعان، كانوا يقولون: "والله إنك لعاقل" فخُلطتا، فصار فيهما اللام والهاء من (الله) والنون من "إنّ" المشددة فحذفوا ألف "إن" كما حذفوا الواو من "أول" و"اللذ"،[١] ...، والفراء لا يقول بهذا بل يرى أن أصل "لهن" "أن" لحقتهما اللام والهاء مثلما تلحق "ذا" ها التنبيه".[٢]

ويقول الحلواني في ذلك "تبين أن الرجل مضطرب المصادر لا ينقل من كوفيين وبصريين حقاً، وإنما يعتمد نقل شيوخه ويكفيه أن يستمع من شيخ أو يقرأ في كتاب رأياً حتى يأخذه مأخذ الثقة ويبني عليه مسألة خلافية، ويولد فيها الأدلة على المذهبين موهماً أن الأمر جد، وأن المسألة حقيقية، وتبين أيضاً أن كثيراً من هذه المسائل التي أوهمنا أنها خلاف بين نحاة البلدين ليست من الخلاف في شيء".[٣]

وأما الوقوف على آراء الكوفيين خاصة فالظاهر أنه لم يقف على آراء الكسائي وكتبه النحوية، وإنما اعتمد على ما نقله ابن الشجري والفارسي وغيرهم، ويظهر أنه وقف على كتاب الفراء "معاني القرآن" لكن وقفته لم تعد أن تكون إلمامة سريعة لم يتمثل خلالها آراءه، ويُحط بعلله، بل ربما نسي الكثير مما قرأه عن الفراء.[٤]

---

[١] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، المسألة رقم "٢٥"، ص ص ٢٠٨-٢١٨.

[٢] الحلواني، الخلاف النحوي، مرجع سابق، ص ١٨١. وينظر الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٦٦.

[٣] المرجع ذاته، ص ٥.

[٤] المرجع ذاته، ص ١٦١، بتصرف.

والدليل على اضطرابه في نسبة الأقوال إلى الكوفيين أنه لم يكن يستثني الفراء في بعض الآراء المنسوبة للكوفيين عامة ويخالفهم فيها الفراء كقوله: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه "قد" أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً"[١] بينما يقول الفراء: "وقولك للرجل أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد قد كثر مالك، لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو إظهارها ومثله في كتاب الله (أَوْ جاءوكُمْ حَصِرَتْ صُدورُهُم)[٢] يريد - والله أعلم - جاءوكم قد حصرت صدورهم".[٣] أي أن الفراء ذهب مذهب البصريين.

وفي المسألة الثالثة والثلاثين يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك "في الدار زيد قائماً فيها" وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب"[٤] واحتج الكوفيون بالآية الكريمة: (فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما في النّارِ خالِدَيْنِ فيها)[٥] بينما يقول الفراء في هذه الآية: "قراءتنا (خالِدَيْنِ فيها)[٦] نصب، ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز"[٦] وهذا هو مذهب البصريين بعينه.

ب- نسبة الحجج والبراهين.

لقد كان الأنباري "يسوق حججاً على ألسنة أهل الكوفة، ويقدم أدلة لا يعرفونها ويترك أدلتهم وحججهم، ففي العطف على الضمير المرفوع المتصل ذكر أنهم يجيزون أن تقول: "قمت وزيد" في اختيار الكلام، واحتجوا بقوله تعالى: (ذو مِرَّةٍ فَاسْتَوى، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلى)[٧] وقول الشاعر:

قُلْتُ إِذ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهادى ... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٨]

---

[١] الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ج١، ص ٢٥٢.

[٢] سورة النساء، ٩٠.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٤ ويُنظر ج١، ص ٢٨٢.

[٤] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص ٢٠٨.

[٥] سورة الحشر، ١٦.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٤٦.

[٧] سورة النجم، ٦-٧.

[٨] القائل عمر بن أبي ربيعة ،من البحر الخفيف،ملحقات الديوان/٤٩٠.

كما ذكر أنهم يحتجون بقول جرير:

ما لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا[١]

وهذه الأدلة النقلية لا يعرفها الكوفيون"[٢]

ويخلص محمد خير الحلواني إلى أن في الكتاب مسائل ليست خلافية أصلاً وهي اشتقاق لفظ "اسم"، ونعم وبئس، وأصل إلا في الاستثناء، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومجيء إلا بمعنى الواو، والعطف على الضمير المتصل المجرور، وأن هناك مسائل لا تصلح أن تكون خلافية لأن آراء الأئمة من المذهبين تتعدد فيها، ومن هذه المسائل "أو" بمعنى "الواو"، إياك وإياه، أي الموصولة، وزن أشياء. وأن هناك مسائل يُشك بأن تكون خلافية مثل العطف على الجوار، النصب بلام كي، ثالث عشر ثلاثة عشر، التعجب من السواد والبياض.[٣]

٢- إعمام الآراء.

اتسمت نسبة الآراء في الكتاب - في أغلب الأحيان - بإعمام الرأي على جميع أهل المذهب، فيقول "ذهب الكوفيون" أو "ذهب البصريون" وقلما يستثني مخالفاً في ذلك، فكأنَّ الأئمة ساروا في الآراء الخلافية في الفروع سيرهم في الأصول. ولعل السبب في ذلك أن الأنباري أخذ أكثر آرائه عن ابن الشجري والزمخشري وابن الدهان وغيرهم الذين أخذوا بإعمام الآراء شيئاً فشيئاً بابتعادهم عن زمن الأئمة الأوائل فنتج عن ذلك "أن الفروق الفردية بين ممثلي المذهب الواحد تتطمس معالمها، وتضيع الاستثناءات التي تشذ بين رجال المذهبين"[٤]، فمن ذلك ما مر من وقوع الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي حالاً، ومن ذلك أيضاً أن الأنباري: "ينسب إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى أن الواو تحذف من يعد ويزن للفرق بين اللازم والمتعدي، وليس الرأي للكوفيين بل للكسائي وحده".[٥]

ومن ذلك أيضاً ما كان يذهب إليه هشام بن معاوية الضرير من آراء ويعممها على الكوفيين، يقول د. حنا حداد في بحثه حول هشام بن معاوية: إن كتب الخلاف "لم تصرح في أغلب الأحيان باسمه إلا أن المنقول من الآراء التي ودعها لنا هشام، وتعاورتها مصنفات النحو

---

[١] القائل: جرير، من البحر: الكامل، الديوان ص ٥٧.

[٢] الحلواني، الخلاف النحوي، مرجع سابق، ص ١٦٧.

[٣] المرجع ذاته، ص ٢١٦-٢٧٤ بتصرف.

[٤] المرجع ذاته، ص ٤٧.

[٥] المرجع ذاته، ص ١٩٠.

قد بينت أن اسم الكوفيين في مصنفات الخلاف كان في كثير من المسائل التي أثيرت يعني هشاماً من الكوفيين بوجه خاص".[١]

فمن المسائل التي نسبها الأنباري إلى الكوفيين ما نصه: "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو تتناول وتتلون - فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية، نحو "تناول وتلون" وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة"[٢] بينما يقول ابن هشام: "المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي".[٣]

وفي مسألة أخرى يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم: "لزيد أفضل من عمرو" جواب قسم مقدر والتقدير: واللهِ لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها، وذهب البصريون إلى أن اللام لام ابتداء"[٤] ولم يُعثر على أي رأي للكوفيين في هذه المسألة فيما يتوفر من مصادر إلا ما قاله السيوطي في الهمع في اللام الواقعة في خبر إن: "ذهب هشام وأبو عبد الله الطوال إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إن"[٥] ولما كانت اللام في خبر إن هي نفسها لام الابتداء، إلا أنها نقلت من المبتدأ إلى الخبر كان القول فيها مع خبر "إن" كالقول فيها مع المبتدأ.

٣- تحيز المؤلف.

لا يبدو الأنباري من خلال الكتاب بغدادي المذهب كما يذكر أصحاب التراجم، بل هو بصري المذهب والهوى "فلا يستطيع من له دربه علمية أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسي من الأنباري، فغير خليق به أن ينصب نفسه حاكماً بين المذهبين في مسائل تنيف على المائة، وقد اخذ على نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة، ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفي في سبع منها فقط"[٦] .

---

[١] حنا حداد، "من أعلام النحو العربي. هشام بن معاوية الضرير وآراؤه في النحو واللغة"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثالث، ١٩٩١، ص ٣٩.

[٢] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم "٥٨"، ج٢، ص ٦٤٨.

[٣] ابن هشام، المغني، مصدر سابق، ص ٨٠٩.

[٤] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم "٥٨"، ج١، ص ٣٩٩.

[٥] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٤٤٧.

[٦] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، مرجع سابق، ص ١٣٥.

ويظهر تحيزه في كثير من المسائل، فقد كان يخطئ القراء أصحاب القراءات المتواترة من أجل الدفاع عن رأي البصريين كقراءة ابن عامر: (كَذلكَ زُيِّنَ لِكثيرٍ مِن المشرِكين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم).[١]

ومن مظاهر تحيزه أيضا أنه أغفل مسائل خلافية مهمة جدا تابع فيها المتأخرون الكوفيين مثل تناوب الحروف، وعلة إعراب الفعل المضارع.

وربما يتساءل بعضهم لماذا لم يقم عالم من معاصري الأنباري أو المتأخرين عنه بالرد عليه وتصحيح ما خلط به وأخطأ به؟ فالاعتقاد أن العلماء بعد سقوط المذهب الكوفي لم يكونوا بغداديين ولا مصريين ولا شاميين - وليس المقصود نسبة البلد - بل كانوا بصريي المذهب تبنوا آراء كوفية قليلة جدا، فأضافوها لآرائهم وقالوا بها، فكانت عصبيتهم وتحيزهم تمنعهم من الرد على الأنباري، حتى إنهم إذا قالوا برأي صحيح للكوفيين أخطأ فيه الأنباري في الإنصاف لم يشيروا إلى الإنصاف إطلاقا، وهم لا شك عارفون أن صاحب الإنصاف أخطأ فيه. أما لو كان الأمر على عكس ذلك تماما، وكان المؤلف كوفيا منحازا إلى الكوفيين، مخطئا فيما يرويه عن البصريين لكان هناك عشرات من العلماء وربما مئات يتصدون له ويردون أقواله.

أما أصحاب الميول الكوفية القليلون جدا فالظاهر أنه لم يكن منهم أحد قادرا على مواجهة الأنباري والرد عليه، ولو كان أحدهم يستطيع ذلك فما من شك أنه سيرد على الأنباري أقواله التي أخطأ فيها.

---

[١] سورة الأنعام، ١٣٧. وقراءة حفص: (كذلك زيّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم).

المصطلح النحوي والخلاف

تابع الكوفيون البصريين في علم النحو شيئاً فشيئاً، وكانوا في سعي دائب ومستمر من أجل تشكيل مذهب خاص متميز عن المذهب البصري، وكان المصطلح أحد المحاور التي أراد الكوفيون التميز بها عن أقرانهم، فاستطاعوا ابتكار بعض المصطلحات النحوية الخاصة، لكن هذه المصطلحات كانت قليلة، فلجأ أئمتهم إلى علم الخليل في ذلك - كما لجأوا إليه قبلُ في المادة النحوية - فأخذوا من علمه مصطلحات استعملها فشاعت عندهم حتى عُدت كوفية، ونُسي أنها من علم الخليل رحمه الله.

المصطلحات الكوفية الخاصة.

حاول الكوفيون باكراً إيجاد مصطلحات خاصة بهم، وهذا ما يمكن استنتاجه من قول الفراء: "وهو الذي يسميه النحويون الصرف"[١] وفي موقع آخر يقول: "على ما يقول النحويون من الصرف"[٢] ولكن لم يحدد الفراء هؤلاء النحويين، فربما أمكن معرفة زمن ظهور هذه المصطلحات وشيوعها، فمن المصطلحات الكوفية:

١-التقريب: يقول الفراء: "وأما معنى التقريب فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بداً من أن يرفعوا هذا بالأسد، وخبره منتظر فلما شغل الأسد بمرافعة هذا نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله (واللهُ غَفورٌ رَحيمٌ)[٣] فإذا أدخلت عليه "كان" ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته"[٤] ويقصد بالتقريب عمل "هذا" عمل كان وأخواتها.

٢-الصرف: يقول الفراء في الفعل "يعلمَ" من قول الله تعالى: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جاهَدوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرينَ):[٥] "والقراء بعد تنصبه وهو الذي يسميه النحويون الصرف كقولك: "لم آته وأكرمه إلا استخف بي" والصرف أن يجتمع الفعلان بـ"الواو" أو "ثم" أو "الفاء" أو "أو" وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٣٥.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ٥٣.

[٣] سورة البقرة، ٢١٨.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٢-١٣.

[٥] سورة آل عمران، ١٤٢.

والاستفهام ممتنعاً أن يُكر في العطف"[١] ويعرفه في موقع آخر، بقوله: "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها".[٢]

٣-الخلاف: هو أهم المصطلحات الكوفية على الإطلاق، فقد استعمله الكوفيون في أبواب عديدة في النحو، كنصب الاسم بعد واو المعية، ونصب الفعل بعدها، ونصب الظرف الواقع خبراً، والمستثنى، ورفع الفعل المضارع المعطوف على منصوب والظاهر أن الفراء هو الذي ابتكره "فهو صاحب الرأي فيه"[٣] لكن يبدو أنه "تصيّده من كلام الخليل رحمه الله، ...، فقد كان يقول: "إنما نصبت المستثنى لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره".[٤]

وهناك مصطلحات أخرى كالتجرد، ومعنى الفاعلية والإسناد وغيرها لكن لا مجال للحديث عنها هنا.

مصطلحات أخذوها عن الخليل.

استعمل الكوفيون في مؤلفاتهم مصطلحات تختلف عما كان يستعمله البصريون، فاستعملوا الجحد بما يقابل النفي، والنسق مقابل العطف، والكناية مقابل الإضمار وغير ذلك من المصطلحات.

اتهم الكوفيون في صنيعهم هذا، فأبو حاتم السجستاني يقول عنهم: "إنما همّ أحدهم إ ذا سُبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق"[٥] وتابعه د. شوقي ضيف بقوله: "والحق أنها مصطلحات أريد بها أو على الأقل بأكثرها مجرد الخلاف على مدرسة البصرة"[٦] ويقول في موضع آخر عن الفراء "وأكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه".

إلا أن الواقع غير ذلك تماماً، فأكثر هذه المصطلحات استخدمها الخليل بأكثر من تسمية، فأخذ البصريون تسمية لها وأخذ الكوفيون تسمية مختلفة.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢٣٦.

[٢] المصدر ذاته، ص٣٤.

[٣] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[٤] المرجع ذاته، ص ٢٩٣.

[٥] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، مصدر سابق، ص ١٦١.

[٦] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٦٨.

وأول من أشار إلى ذلك د.المخزومي بقوله: قد تأثر الكوفيون بالخليل "واقتبسوا منه بعض المصطلحات ووضعوا هم مصطلحات أخرى، ومما اقتبسوه منه كلمة "الخفض" وكلمة المرسل وكانوا يعنون بها نفس المدلول الذي عناه الخليل، وقد كان الفراء يسمي الساكن مرسلاً"[١] ثم جاء الدكتور سعيد الزبيدي فألف كتاباً سماه "مصطلحات ليست كوفية" رد فيه بالأدلة القاطعة على قول أبي حاتم السجستاني، وقول د. شوقي ضيف، فأثبت أن عدداً من المصطلحات التي استخدمها الكوفيون إنما هي للخليل بن أحمد فخلص إلى "أن الفريقين كانا ينهلان من معين واحد ذلك هو الخليل بن أحمد الفراهيدي".[٢]

فمما تناوله د. الزبيدي مصطلح الصفات، يقول: "ذهب كثير من الباحثين إلى أن هذا المصطلح "الصفات" أو "أحرف الصفات" من مصطلحات الكوفيين، وقد اعتمدوا على نصوص وردت عند القدماء، من غير أن يدققوا في غيرها، ويقفوا على مصادر أخرى ليتثبتوا من هذا الذي ذهبوا إليه"[٣] وذكر ممن قال بذلك د. المخزومي ود. ضيف.

يقول د. الزبيدي بأن الكوفيين استعملوا مصطلح الصفات بما يقابل الظرف وحروف الجر كقول الكسائي نقلاً عن معاني القرآن: "إنه سمع عنكما البعيرَ فخذاه، فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تُفرد"[٤]، وممن استعمله من الكوفيين أيضاً ثعلب إذ يقول "وإذا أفرد الصفة رفع، زيد خلف، وزيد قدام، وزيد فوق".[٥]**

ويعود د. الزبيدي إلى المصادر الأولى في هذا الموضوع فيجد في كتاب العين قول الخليل "إذا لم يكن قبل وبعد غاية فهما نصب لأنهما صفة" وهذا دليل قاطع على أن الخليل استخدم المصطلح بنفس المعنى الذي استخدمه له الكوفيون.[٧]

وتناول د. الزبيدي مصطلح الكناية[٨] أيضاً بنفس الطريقة التي بحث فيها مصطلح الصفات يقول: "نسبه إلى الكوفيين قسم من النحاة القدماء والباحثون المعاصرون مثل ابن يعيش "شرح المفصل ٨٤/٣" وأبي حيان "ارتشاف الضرب ٤٩٢/١" ...، صدر الدين الكنغراوي

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

[٢] سعيد الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية،الطبعة العربية الأولى، دار أسامة، عمان، ١٩٩٨م، ص ٩.

[٣] المرجع ذاته، ص ٥٢.

[٤] يُنظر الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٣٢٣.

[٥] يُنظر ثعلب، مجالس ثعلب، مصدر سابق، ج١، ص٦٤.

٦ الزبيدي ،مصطلحات ليست كوفية ، مرجع سابق، ص ٥٢-٦٥ بتصرف.

٧ هو بمعنى الإضمار في مصطلح البصريين.

"الموفي في النحو الكوفي ص ٩٣" أحمد سليمان ياقوت "ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص ١٦٠" ثم أثبت "أن هذا المصطلح من ابتكار الخليل بن أحمد وهو أول من استعمله في كتاب العين" ففي "العين" يقول الخليل: "والعروبة يوم الجمعة قال:

يا حُسْنَهُ عَبدِ العَزيزِ إذا بَدا يَوْمَ العَروبَةِ واسْتَقَرَّ المِنْبَرُ[١]

كنى عن عبد العزيز قبل أن يظهره ثم أظهره" ويقول أيضا: "واستعمل سيبويه الكناية في علامة المضمر ونقل هذا ابن منظور في لسان العرب مادة كنى ونسبة إلى ابن سيدة، ... ،هذا فضلاً عن أن النحاة الكوفيين استعملوا مصطلح "الضمير" إلى جانب المكنى والكناية فهذا الفراء قال في معاني القرآن ٤٣/٣ "حسن ذلك في ليس أن تقول: ليس بقائم أخوك لأن ليس فعل يقبل المضمر كقولك: لست ولسنا" وكذلك ثعلب في مجالسه: "الكسائي لا يسبق على المضمر ولا يؤكده".[٢]

والذي يدل على ما ذهب إليه د. الزبيدي أن الفراء حينما كان يذكر المصطلحات المشتركة أو المأخوذة عن الخليل لم يكن يفسرها، لعلمه أن طلبة العلم على معرفة سابقة بها، – وربما تكون هذه المعرفة عن طريق اليزيدي البصري الذي كان يقيم ببغداد من قبل – فتراه حين يذكر المصطلح الكوفي الخاص فإنه كان يفسره كقوله: "وأما معنى التقريب فهذا أول ما أخبركم به"[٣] وكقوله: "إن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف، فإن قلت: وما الصرف؟ قلت ..."[٤] فالفراء يدرك أن هذه المصطلحات غير معروفة، وإلا لما قام بتفسيرها.

غير أن المصطلحات التي استعملت من كل فريق، لازمته حتى صارت تعرف به، "فقد تميز النحو الكوفي من البصري، وأصبحت له مصطلحات، وألفاظ خاصة به تختلف قليلاً أو كثيراً عما نعهده لدى النحويين البصريين، وقد بلغ هذا الاختلاف حداً، اضطر معه علماء النحو من البصريين إلى تفسير عبارات الكوفيين ومصطلحاتهم إلى ألفاظ ومصطلحات يفهمها المتعلمون الناشئون الذين أنسوا عبارات البصريين ومصطلحاتهم وألفوها ولم يكن لهم علم ولا معرفة بالمصطلح النحوي الكوفي. يقول الزجاجي: "وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على

---

[١] لم يعثر له على قائل. والبيت من الكامل.

[٢] الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، مرجع سابق، ص ٦٦-٧٨ بتصرف.

[٣] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ١٢.

[٤] المصدر ذاته، ج١، ص ص ٣٣-٣٤.

حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم".[١]

تبين مما مر أن دراسة المصطلح يشوبها الاضطراب وعدم الوضوح، فالمصطلحات المستعملة عند الكوفيين بعضها من مصطلحات الخليل بن أحمد، وإذا كان هناك بحث وتقصٍّ أوسع ربما تبين أن أكثر المصطلحات الكوفية إنما هي ألفاظ مرادفة لمصطلحات البصريين، أخذها الفريقان عن الخليل الذي كان يستعمل ألفاظاً مختلفة - هي المصطلحات - في معنى واحد.

---

[١] حمدي الجبالي، الخلاف النحوي الكوفي، مرجع سابق، ص ٧٠، وينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٣١.

مصطلحا التناوب والتضمين

مصطلحا التناوب والتضمين من المصطلحات التي اختلف فيها البصريون مع الكوفيين اختلافاً جوهرياً، والتناوب أن يحل حرف الجر محل الآخر بحجة أن الحرف يحمل أكثر من معنى، والتضمين أن يحتوي الفعل المتعدي بحرف جر معنى فعل آخر، إذا كان متعدياً بحرف لا يناسبه، لأن الحرف - في نظر من يقول بالتضمين - لا يحمل إلا معنىً واحداً.

وقد اختلف الفريقان في معاني حروف الجر "فأضاف فريق لبعض الحروف معاني أنكرها الفريق الآخر، لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقياً واحداً"[١] والذين قالوا بالتضمين هم البصريون، أما الكوفيون وإن كانوا يرون أن الحرف قد يأتي بأكثر من معنى إلا أنه ينوب عن غيره أحياناً ولا ينوب في أحيان أخرى. فاستعملوا المصطلح المناسب في الموضع المناسب. وتبين في هذه المسألة بالذات أن الكوفيين كانوا أقرب إلى روح اللغة وأكثر فهماً لها، فلا يميلون إلى التكلف بتضمين الأفعال معاني أفعال أخرى تتطلب محفوظاً واسعاً جداً من اللغة.

وهذه مسألة تبين كيف كان يتعامل الكوفيون مع النصوص في هذا الموضوع، يقول الفراء: "وقوله تعالى: (مَنْ أَنْصاري إِلى اللهِ)[٢] المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل "إلى" موضع "مع" إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان "مع" "إلى"، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير. وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله ولا تقول مع أهله، ومنه قوله تعالى: (وَلا تَأْكُلوا أَمْوالَهُم إِلى أَمْوالِكُمْ)[٣] معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم".[٤]

فالفراء يستعمل مصطلح التضمين إذا كان ذلك يناسب المعنى، ويستعمل التناوب إذا تناسب ذلك مع المعنى أيضاً، فلا يميل إلى رأي واحد في كل الأحوال كما يفعل البصريون.

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

[٢] سورة آل عمران، ٥٢.

[٣] سورة النساء، ٥.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص ٢١٨.

ومن ذلك أيضاً قول الفراء في قوله تعالى: (عَسى أَنْ يَكونَ رَدِفَ لَكُمْ):[١] "دنا لكم فكأن اللام دخلت إذ كان المعنى دنا"[٢] فضمن الفعل ردف معنى الفعل دنا فاحتاج إلى اللام للتعدية؛ بينما يتعدى ردف من غير حرف جر.

ومما يدل على صحة قولهم في التناوب أن هناك قراءة في قوله تعالى: (حَقيقٌ عَلى أَنْ لا أَقولَ)[٣] هي "حقيق بأن لا أقول على الله" وهي قراءة عبد الله كما يقول الفراء.[٤] وفي قول الله جل وعلا: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذوعِ النَّخْلِ)[٥] يقول الفراء: "جاء التفسير على جذوع النخل".[٦]

---

[١] سورة النمل، ٧٢.

[٢] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج ٢، ٢٩٩.

[٣] سورة الأعراف، ١٠٥.

[٤] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ٣٨٦.

[٥] سورة طه، ٧١.

[٦] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ٣٢٤..

تعدد المصطلح الكوفي واضطرابه

لقد مر المصطلح النحوي بمرحلة من عدم الاستقرار، وهذه طبيعة العلوم عند نشـــأتها، فان موادها لا تكاد تثبت وتستقر إلا بعد فترة طويلة من الزمن، فيعتادها أهلها، وكذلك المصطلـح فانه يحتاج إلى فترة طويلة حتى يستقر ويتحدد معناه بدقة.

والاضطراب ظاهرة كانت في المصطلح البصري أيضاً وان كانت غير ظاهرة كما هـو الحال في النحو الكوفي "فعلى سبيل المثال استعمل سيبويه التصغير تارة والتحقير تارة ومـــراده واحد"[١]، واستعمل لفظ الحشو والصلة والمعنى واحد أيضا، يقول في الكتاب: "كما كان" الـذي "لا يتم إلا بحشوه"[٢]، وقوله في قول الشاعر:[٣]

فَكَفى بِنا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانا

"أعلم أن كفى بنا فضلاً على من غيرنا أجود وفيه ضعف إلا أن يكون "هو" لأن هو مـن بعض الصلة"[٤]

أما اضطراب المصطلح في النحو الكوفي فأمر ظاهر يكـاد يكـون فـي كـل مصطلـح مـن مصطلحاتهم حتى قال عنهم أبو عبد الله الدينوري: "والكوفيون لا يفرقون بين ألقـاب الإعـراب وألقاب البناء، بل يسمون الرفع ضماً، والضم رفعاً وكذلك البواقي"[٥]، ومثل هذا غير خـافٍ فـي مؤلفاتهم، ويقول د. شوقي ضيف في ذلك: "وارجع إلى مصطلح الخلاف الذي وضعه الكوفيـون فتراه يشتمل على صياغات متباعدة، وأين الظرف الواقع خبراً من المفعول معـه ومـن الفعـل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلاً"[٦]

ومن ذلك أيضا أنهم استعملوا مصطلح الفاعل والمفعول به للدلالة على اسم الفاعل واسـم المفعول.[٧] بينما كان يشير إلى الفاعل بلفظة رفع والى المفعول به بلفظة نصب ومن ذلـك قـول الفراء: "إذاً" إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألـف"[٨]

---

[١] الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، مرجع سابق، ص٥.

[٢] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٥.

[٣] القائل حسان بن ثابت، رضي الله عنه، البحر: الكامل، اللسان مادة "من"، ليس في الديوان.

[٤] سيبويه، كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٧.

[٥] الدينوري، ثمار الصناعة، مصدر سابق، ص٥٧.

[٦] ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص١٦٧.

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٣.

[٨] المصدر ذاته، ج١، ص٢٧٣.

وهو يقصد هنا الفعل المضارع، فإذا كانت الأفعال بلا مصطلحات تدل عليها، فما هو الحال في الأبواب الأخرى.

أما عن الاضطراب في التعدد في المصطلح الكوفي فكان المصطلح يقسم إلى قسمين

١-منها ما كان في لفظه،فقد تعددت الألفاظ المعبر بها عنه.

٢-ومنها ما يتعلق بمعناه المستعمل[١].

فمن النوع الأول استعمال ألفاظ المجهول والعماد والأمر والشأن والقصة والمقصود واحد[٢]، ومنه استعمال ألفاظ الصفة والمحل والمفعول فيه والوقت والغاية وما يقابله عند البصريين هو الظرف[٣].

. ومن النوع الثاني "استعمال مصطلح التفسير بمعان متعددة كالمفعول لأجله والمفعول معه والبدل والتمييز[٤]، ومنه أيضا استعمال مصطلح "فعل" في معان عديدة، فقد استعمله الفراء للدلالة على الحال كقوله في قول الله تعالى: (وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ)[٥]. "ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً، وفي قراءة عبد الله في آل عمران:"ثم جاءكم رسول مصدقاً "[٦]، فجعله فعلاً"[٧] واستعمله للدلالة على البدل ففي قوله تعالى: (لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ)[٨]يقول: "فلو قدمت الجنات قبل اللام فقيل: "بخير من ذلكم جنات للذين اتقوا" لجاز الخفض والنصب على معنى تكرير الفعل بإسقاط الباء"[٩]، واستعمله للدلالة على المفعول الثاني، يقول في قوله تعالى: (وَاجْعَلْ لي وَزيراً مِنْ أَهْلي، هارونَ أَخي)[١٠]:"إن شئت أوقعت اجعل على (هارونَ أَخي)[١١] وجعلت الوزير فعلاً له وان شئت جعلت (هارونَ أَخي)[٨] ترجماً عن

---

[١] الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، مرجع سابق، ص٥-٦، بتصرف.

[٢] ينظر حمدي الجبالي، الخلاف النحوي الكوفي، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٧٦.

[٣] ينظر المرجع ذاته، ص٨٢-٨٥.

[٤] الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، مرجع سابق، ص٦.

[٥] سورة البقرة، ٨٩.

[٦] سورة ال عمران، ٨١، وقراءة حفص عن عاصم (ثم جاءكم رسول مصدق)

[٧] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٥٥.

[٨] سورة ال عمران، ١٥.

[٩] الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص١٩٦.

[١٠] سورة طه، ٢٩-٣٠.

[١١] سورة طه، ٣٠.

- *ابن جنـي*(*)

كان ابن جني من أكبر نحاة القرن الرابع الهجري، وكان هذا العالم في مذهبه النحـــوي "بصرياً، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب"[١] وكثيراً ما كان يذكر البصريين بلفظ "أصحابنا" أو بقوله "نحن" كقوله في سر صناعة الإعراب: "فهذا على تشبيه "أن" بـــ"مـا" التي في معنى المصدر في قول الكوفيين، فأما على قولنا نحن"[٢] مما يدل على أنه كان بصـري المذهب، وليس بغدادي المذهب كما صنفه كثير من أصحاب كتب الطبقات.

إلا أن ابن جني كان أبعد ما يكون عن العصبية، فقد كان هذا العالم "منهوماً بالعلم يـأخذه عن أهله، بصرياً كان أو غيره. فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائي وأضرابهما، حسـن الذكـر لهذين الرجلين والثناء عليهما".[٣]

.ويمكن القول بأن ابن جني مع ميوله إلى البصريين وقف موقف المحايد الذي ينظر فـي الرأي ويبحث فيه دون الالتفات إلى صاحبه، ولعل هذا الأمر دفع ابن جني إلى متابعة الكوفيين في بعض القواعد والتخريجات النحوية.

فمما تابع الكوفيين فيه ذهابه إلى أن "حاش" فعل، يقول ابن هشام: تقع حـاش "تنزيهية نحو قوله تعالى: (حاشَ لِلّه)[٤] وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل".[٥] ومن ذلك أيضـاً مـا ذكره السيوطي عن "إن" النافية قال: "منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة، وعزي إلـى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مـالك"[٦] ومن ذلك ما قاله ابن هشام في "أو": "قال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابـن برهـان: تـأتي للإضراب مطلقاً"[٧] ومن التخريجات التي رجح رأي الكوفيين فيها قوله: "قال رسول الله صلى الله

(*) أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، ولما مات أبو علي تصدر ابن جني مكانه ببغداد، قيل عنه ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، صنف الخصائص وسر الصناعة ت ٣٩٢هـ، بغية الوعاة ١٣٢/٢.

[١] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، مقدمة المحقق، ص ٤٥.

[٢] عثمان بن جني، أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ-١٠٠٢م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط٢، ج٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م، ص ٤٤٨.

[٣] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، مقدمة المحقق، ص ٤٥.

[٤] سورة يوسف، ٣١.

[٥] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

[٦] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٣٩٤.

[٧] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٩١.

عليه وسلم: "ارجعن مازورات غير ماجورات"[١] وأصله "موزورات" فقلبت الواو ألفاً تخفيفاً كما ذكرنا، وقال الكوفيون: إنما أريد به ازدواج الكلام لقوله "ماجورات" وهو قولٌ أيضاً".[٢]

ومما تابع فيه الكسائي خاصة قوله في قول الشاعر:

أَخو الذِّئْبِ يَعْوِي والغُرابِ وَمَنْ يَكُنْ

شَرِيكَيْهِ تَطْمَعْ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعِ[٣]

"أودع ضمير "من" في يكن على لفظ الإفراد وهو اسمها وجاء بـ"شريكيه" خبراً لـ"يكن" على معنى التثنية فكأنه قال: "وأي اثنين كانا شريكيه طمعت أنفسهما كل مطمع. على هذا اللفظ أنشدناه أبو علي وحكى المذهب فيه عن الكسائي أعني عود التثنية على لفظ "مَن".[٤]

ومما تابع فيه الكسائي أيضاً قوله في قول العرب "أوار النار": "هو وهجها ولفحها، ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً - وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا- قال: هو فعل من وأرت الإرة أي احتفرتها لإضرام النار فيها".[٥] ومن ذلك أيضاً قوله: "وذهب الكسائي في قوله:

إذا رَضِيَتْ عَلَيْكَ بَنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها[٦]

إلى أنه عدى "رضيت" بـ"على" لما كان ضد سخطت، وسخطت مما يُعدى بـ"على" وهذا واضح وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي".[٧]

ومما وافق فيه الفراء خاصة قوله: "وحكى الفراء: "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله" أي يد من قاله ورجل من قاله وهذا كثير"[٨] وقوله هذا مخالف لرأي البصريين. ومن ذلك قوله في قول الشاعر:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدوا وَأَخْلَفُوكَ عِدا الأَمْرِ الَّذِي وَعَدوا[٩]

---

[١] الحديث في سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، ج١، ص٥٠٣، والرواية، "ارجعن مأزورات غير مأجورات".

[٢] ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ج٢، ص ٦٦٩.

[٣] القائل "غضوب" امرأة من رهط ربيعة بن مالك، من البحر الطويل، نوادر أبي زيد، ١١٩.

[٤] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٢٣.

[٥] المصدر ذاته، ج٢، ص ٨٩.

[٦] القائل القحيف العقيلي، من البحر الوافر، اللسان مادة "رضي".

[٧] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٨٩.

[٨] ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ج١، ص ٢٩٨. ينظر الفراء، المعاني، ٣٢٢/٢.

[٩] القائل الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، من البحر البسيط، شرح شواهد الشافية، ٢٦.

قال: "قال الفراء أراد عدة الأمر، فلما أضاف حذف الهاء كقول الله سبحانه (وَإِقَامِ الصَّلاةِ)[١]".

ومما وافق فيه ثعلباً قوله في قول الشاعر:

إِنْ تَحْمِلا حاجَةً لي خَفَّ مَحْمَلُها تَسْتَوْجِبا نِعْمَةً عِنْدي بِها وَيَدا

أَنْ تَقْرآنِ عَلى أَسماءَ وَيْحَكُما مِني السلامَ وَأَلا تُخْبِرا أَحَداً[٢]

"عن أحمد بن يحيى قال: شبّه "أن" بـ"ما" فلم يُعملها كما لم يُعمل "ما""[٣]

فمما سبق تبين أن ابن جني كان يمحّص المسائل ويدقق فيها ويختار الرأي الأقرب إلى تفكيره دون أن يكون للعصبية أي دور في ذلك ومما يدل على بعده عن العصبية المذهبية قوله: "ومن ذلك اختلاف الكسائي وأبي محمد اليزيدي عند أبي عبيد الله في الشراء أممدود هو أم مقصور. فمده اليزيدي، وقصره الكسائي، فتراضيا ببعض فصحاء العرب وكانوا بالباب فمدوه على قول اليزيدي، وعلى كل حال فهو يُمد ويُقصر"[٤] فساوى بين الرأيين رغم أن اليزيدي بصري، ولم يفخر بانتصار عالم بصري على عالم كوفي، إنما كان همه البحث عن الصواب في هذه المسألة.

ويمكن القول أن المذهب الكوفي كان له أثر واضح في تفكير ابن جني وإن كان ذلك في آراء محدودة، إلا أن ذلك يعني أن الآراء الكوفية ظلت حية ومتداولة بين النحاة في القرن الرابع.

---

[١] سورة النور، ٣٧، ويُنظر ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٣، ص١٧٢.

[٢] البيتان بلا نسبة، وهما من البحر البسيط، المغني، ص ٤٦.

[٣] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص ٣٩٠.

[٤] المصدر ذاته، ج٣، ص ٢٨٩.

ـ أبو البركات الأنباري(*)

عُرف هذا النحوي الكبير بميله الشديد إلى مذهب البصريين، وتعصبه لهم، وبميله الشديد عن مذهب الكوفيين، فالذي يظهر من مؤلفاته أنه كان شديد الإعجاب بآراء البصريين وتعليلاتهم وطرقهم في تفسير الظواهر اللغوية والقضايا النحوية، لذا فإنه تابعهم في أغلب المسائل التي كان يوردها في كتبه. ففي الإنصاف عرض لمائة وإحدى وعشرين مسألة وافق الكوفيين في سبع مسائل منها فقط ووافق البصريين في المسائل الأخرى وعرض لعشرات المسائل في كتاب أسرار العربية - أكثرها من مسائل الإنصاف - فلم يوافق الكوفيين إلا في مسألة واحدة سكت عليها، والذي يستعرض المسائل في كتبه يستدل من سكوته هذا على موافقة الكوفيين فيها، لأنه دائماً يصف آراء الكوفيين - إذا ردها - بالفاسدة أو القبيحة أو الواهية.

أما المسائل التي وافق فيها الكوفيين فهي:

المسألة العاشرة: وهي القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيد لأكرمتك" وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء".[١]

المسألة الثامنة عشرة: القول في تقديم خبر "ليس" عليها.

يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها".[٢]

المسألة السادسة والعشرون وهي: اللام الأولى في لعل زائدة أو أصلية.

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في "لعل" أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة".[٣]

(*) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري الزاهد الورع، قدم بغداد في صباه، وقرأ الفقه على سعيد بن الرزاز حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف، قرأ الأدب على الجواليقي ولازم ابن الشجري حتى برع، كان إماماً ثقة صدوقاً غزير العلم ورعاً زاهداً عابداً، له مصنفات كثيرة منها الإنصاف والإغراب ونزهة الألباء وغيرها ت ٥٧٧هـ. بغية الوعاة، ٢/٨٦-٨٨.

[١] المصدر ذاته، المسألة رقم "١٠"، ج١، ص ص ٧٠-٧٨.

[٢] المصدر ذاته، المسألة رقم "١٨"، ج١، ص ص ١٦٠-١٦٤.

[٣] المصدر ذاته، المسألة رقم "٢٦"، ج١، ص ٢١٨.

واحتج الكوفيون بأن اللام أصلية لأن لعل حرف، وحروف الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة إنما تختص بالأسماء والأفعال، والذي يدل على أن اللام أصلية أنها لا تُزاد إلا شذوذاً نحو زيدلٍ وعبدلٍ.

أما البصريون فاحتجوا باستعمال العرب إياها من غير اللام، واستشهدوا بستة أبيات من الشعر،واستدلوا على زيادتها بقولهم إن "إن وأخواتها" عملت النصب والرفع لشبه الفعل وأن لعل لا يوجد ما يشبهها من الأفعال على وزنها، لأنه ليس للأفعال الرباعية إلا وزن واحد هو فعّلل.

ويرد الأنباري رأي البصريين بقوله: إنما حذفت اللام من لعل كثيراً في أشعارهم لكثرتها في الاستعمال، لهذا تصرفت فيها العرب فقالوا: رعنّ وعنّ وغنّ وذكر عدة لغات فيها، أما قولهم بأنه ليس هناك ما يقابلها من الأفعال في الوزن، فإن شبه إن وأخواتها بالفعل وزناً ليس السبب الوحيد الذي جعلها تعمل عمل الفعل، فإن لعل تشبه الفعل معنى فهي مثل رجوت، وهي مبنية على الفتح كما الفعل الماضي مبني على الفتح.[١]

المسألة السبعون: منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.

يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين،وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز،وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر"[٢]

المسألة السابعة والتسعون: القول في هل يُقال "لولاي" و"لولاك"؟ وموقع الضمائر.

يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاي ولولاك" في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـ"لولا". وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يُقال: "لولاي ولولاك" ويجب أن يُقال: "لولا أنا ولولا أنت" فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: (لَوْلا أَنْتُم لَكنا مُؤمنِينَ)[٣] ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلاً".[٤]

المسألة الأولى بعد المائة: مراتب المعارف.

يقول: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم - نحو "هذا وذاك" - أعرف من الاسم العلم - نحو "زيد وعمرو" - وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم".[٥]

---

[١] المصدر ذاته، المسألة رقم "٢٦" ج١، ص ص ٢١٨-٢٢٧، بتصرف.

[٢] المصدر ذاته، المسألة رقم "٧٠"، ج٢، ص ص ٤٩٣-٥٢٠.

[٣] سورة سبأ، ٣١.

[٤] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، المسألة رقم "٩٧"، ج٢، ص ص ٦٨٧-٦٩٥.

[٥] المصدر ذاته، المسألة رقم "١٠١"، ج٢، ص ص ٧٠٧-٧٠٩.

المسألة السادسة بعد المائة: هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل، الساكن ما قبل آخره؟

يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف "رأيت البَكَر" بفتح الكاف في حالة النصب. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز".[١]

هذه هي المسائل التي رجح فيها الأنباري رأي الكوفيين على البصريين في الإنصاف، وقد تم عرض المسألة السادسة والعشرين حتى يتبين أسلوب أبي البركات الأنباري في إيراد الحجج والبراهين والرد عليها، ويتبين أسلوب الكوفيين في الرد على خصومهم، وللكشف عن الآراء المتميزة عند الكوفيين، لأن اختيار سبع مسائل للكوفيين من قبل نحوي متعصب للبصريين دليل على جودة هذه الآراء، وإن كانت هذه المسائل مسائل فروع لا أصول، والحق أن هناك مسائل تتميز فيها آراء الكوفيين من آراء البصريين، إلا أن الهوى غلب على المؤلف فرجح رأي البصريين فيها "ولا يستطيع من له دربة علمية أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسي من الأنباري، فغير خليق به أن ينصب نفسه خاكماً بين المذهبين في مسائل تتيف على المائة، وقد أخذ على نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفي في سبع منها فقط".[٢]

وفي أسرار العربية يقول بشأن ضم همزة الوصل وكسرها في فعل الأمر الثلاثي: "فإن قيل: فلم ضُمت الهمزة في نحو أُدخُل وكُسرت في نحو إضربْ وما أشبه ذلك؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة الكسر، وإنما ضُمت في نحو "أدخل" وما أشبه ذلك لأن الخروج من كسر إلى ضم مستثقل، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن "فُعُل" وذهب الكوفيون إلى أن همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل، فإن كان مكسوراً كُسرت وإن كان مضموماً ضُمت"[٣] ورأي الكوفيين في هذه المسألة أصح لاطراد القاعدة.

---

[١] المصدر ذاته، المسألة رقم "١٠٦"، ج٢، ص ص ٧٣١-٧٣٦.

[٢] الطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٣٥.

[٣] عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ-١١٨١م)، أسرار العربية، تحقيق محمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

- *ابن مالك* :(*)

يُعد الإمام ابن مالك الأندلسي من أكبر أئمة النحو في عصره فقد كان بحراً في العلوم اللغوية المختلفة، حافظاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام العرب، عالماً بآراء النحويين، كل هذا جعل منه إماماً نحوياً عظيماً، لذا فإن متابعة هذا الإمام للكوفيين تعد أمراً مميزاً.

ومذهب ابن مالك في النحو هو البصري غير أنه كان من أكثر العلماء - وربما أكثرهم - إنصافاً وعدلاً في الحكم على الآراء النحوية البصرية والكوفية، لذا فإنه تابع الكوفيين في مسائل كثيرة جداً فقد كان لهذا الإمام طريقة في النحو "سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل، بل يقول إنه شاذ أو ضرورة كقوله في التمييز:

والفِعْل ذَو التصريفِ نَزْراً سبقا

وقوله في مد المقصور:

والعَكْسُ في شِعْرٍ يَقَعْ**

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين"[1]

الآراء التي تابع ابن مالك فيها الكوفيين كثيرة متنوعة فمنها ما كان في الأسماء، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الوصف إذا جاء مبتدأ فلا يُشترط أن يسبقه نفي أو استفهام كما اشترط البصريون ووافق ابن مالك الكوفيين.[2] ومن ذلك قول ابن هشام: إن الكوفيين ذهبوا إلى أن مذ ومنذ - في قولهم ما لقيته مذ يومان أو منذ يومان - "ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي

(*) محمد بن عبد الله جمال الدين أبو عبد الله الطائي الشافعي النحوي المعروف بابن مالك، سمع بدمشق من السخاوي، وجالس ابن عمرون بحلب، بلغ الغاية في لسان العرب، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، لم يجالس من أئمة النحو إلا ابن يعيش الحلبي. من مصنفاته كتاب الفوائد في النحو وهو الذي لخص منه التسهيل، وله شرح التسهيل والألفية المعروفة وغيرها (ت ٦٧٢هـ). بغية الوعاة ١/١٣٠-١٣٧.

* يُنظر محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٧٦٢هـ-١٢٧٣م)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥، ص

** يُنظر المصدر ذاته، ص٥٧.

[1] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ١٣٢.

[2] يُنظر ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج١، ص ١٩١-١٩٣.

فاعلها، والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك"[١] ومن ذلك أنه تابعهم على إجـــازة "وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر"[٢] بحجة وروده في الشعر مثل:

لِمَنْ زُحلوقةٌ زَلّ بِها العَيْنانِ تَنْهلُ[٣]

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى إجازة حذف الموصول الاسمي "وتبعهم ابن مـــالك، ...، ومن حجتهم (آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم)[٤]".[٥]

وفي موضوعات الأفعال تابعهم في إضافة الفعل "عدّ" إلى ظن وأخواتها[٦] اعتماداً علـــى قول الشاعر:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلى شَريكَكَ في الغِنى

وَلكِنَّما المَوْلى شَريكُكَ في العُدْمِ[٧]

ومثل ذلك رأيه في الفعل "هب"، فقد عده من أخوات ظن متابعاً الكوفيين.[٨] ومن ذلك أنـــه تابع الفراء في أن رافع المضارع هو التجرد من النواصب والجوازم.[٩] وذلك بقوله في الألفية:

اَرفعْ مضارعاً إذا يُجردُ مِنْ ناصبٍ وجازمٍ كَتَسْعدُ[١٠]

مخالفاً رأي البصريين الذين يقولون: إنه مرفوع لشبهه بالاسم.[١١]

ومما تابع الكوفيين فيه في موضوعات الحروف أنهم ذهبوا إلى مجي "من" لابتداء الغايـــة "في الزمان بدليل (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)[١٢]" ويقول ابن مالك في الألفية:

بِعَّضْ وَبَيِّنْ وابتدئْ بالأَمْكنةْ بِمِنْ وَقَدْ تأتي لِبَدء الأَزمنةْ.[١٣]

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٤٤٢.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٦.

[٣] الشاعر امرؤ القيس، البيت من بحر الهزج، الديوان ص ٢١٩.

[٤] سورة العنكبوت، ٤٦.

[٥] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٨١٥.

[٦] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٤٧٦.

[٧] الشاعر النعمان بن بشير، البيت من البحر الطويل، الديوان ص ٢٩.

[٨] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص ٤٧٩.

[٩] ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص ٧٩.

[١٠] ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص ٥١.

[١١] ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص ٧٩.

[١٢] سورة التوبة، ١٠٨، ويُنظر ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ص ٤١٩-٤٢٠.

[١٣] ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص ٣١.

وذكر ابن هشام أن "أو" تأتي "للجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون"[١] وذكر بعد ذلك أن ابن مالك ذهب إلى "مجيء أو بمعنى الواو"[٢]. ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أو تأتي بمعنى الإضراب بلا شروط،[٣] ووافقهم ابن مالك بقوله في الألفية:

خيرٌ أبحْ قسمْ بِأَوْ وَأَبْهمِ وَاشكُكْ وَإضرابٌ بها أيضاً نُمي[٤]

وجوز ابن مالك وقوع النون الخفيفة بعد الألف اعتماداً على "قراءة ابن ذكوان[٥] (وَلا تَتَّبعانْ)[٦]" وهذا هو قول الكوفيين كما في الإنصاف.[٧]

ومثل هذه المسائل التي تابع فيها ابن مالك الكوفيين كثيرة في كتب النحو، وقد كانت عناية ابن مالك بآراء الكوفيين ذات أثر إيجابي، فإنه لما انتشرت كتب ابن مالك وأصبحت عناية النحويين القدماء من بعده والمعاصرين اليوم بها أكثر من غيرها، أصبح من الممكن الإطلاع على بعض آراء الكوفيين التي درست في بعض العصور أو أهملت، فعادت الحياة إليها وشاعت من جديد.

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٨٨.

[٢] المصدر ذاته، ص ٩٠.

[٣] المصدر ذاته، ص ٩١.

[٤] ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص ٤٣.

[٥] عبد الله بن أحمد القرشي الدمشقي (ت ٢٤٢هـ) في دمشق، كان ممن رووا القراءة عن ابن عامر. شذرات الذهب ١٠٠/٢، يُنظر النشر، ج٢، ص ٢١٥.

[٦] سورة يونس، ٨٩ وقراءة حفص عن عاصم (ولا تتبعانّ)، ويُنظر ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٤٠، ص١١١.

[٧] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم "٦٤" ج٢، ص ص ٦٥٠-٦٦٠.

- الرضي الأستراباذي:(*)

إمام نحوي كبير من نحاة القرن السابع، عُرف بكتابي شرح كافية ابن الحاجب في النحو وشرح شافية ابن الحاجب في الصرف، ومذهبه في النحو المذهب البصري.

أما موقف الرضي من المسائل النحوية بين المذهبين، فكان يميل إلى آراء البصريين في أكثر المسائل التي أوردها في شرح الكافية، إلا أنه في بعض الأحيان يذهب مذهب الكوفيين في مسائل مهمة جداً - ربما لم يذهب إليها أحد غيره من النحاة المتأخرين - وفي هذا دليل على أنه كان عالماً محققاً بعيداً عن العصبية والهوى والميل لمذهبه البصري، وهذه بعض المسائل التي تابع الكوفيين فيها.

من هذه المسائل قوله في ناصب المفعول به: "قال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب، ...، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فهما معاً سبب كونه فضلة، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة، ...، وقال البصريون هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضي للفضلات، وقول الكوفيين أقرب".[١] ووافق الرضي الكوفيين أيضاً في أن المبتدأ والخبر مترافعان، لأن الابتداء الذي ذهب البصريون إلى أنه عامل الرفع في المبتدأ ضعيف، فعمل المبتدأ بالخبر وعمل الخبر بالمبتدأ كعمل اسم الشرط بفعله وعمل فعل الشرط باسمه.[٢] ويقول في موضع آخر عن هذه المسألة: "قال الكسائي والفراء: هما يترافعان، وقد قوينا هذا في حد العامل"[٣] وهذان الرأيان مهمان جداً، ومسائلهما من المسائل الأساسية في موضوع العامل.

ويقول الرضي في عامل الرفع في الاسم بعد لولا: "أولها المبتدأ الذي بعد لولا، هذا مذهب البصريين، وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله: لو ذات سوار لطمتني وهو قريب".[٤]

(*) ترجم له السيوطي بقوله: "صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها مثلها، جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل، ...، ولقبه نجم الأئمة و لم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته "بغية الوعاة ١/٥٦٧-٥٦٨. وذكر الطنطاوي أن اسمه محمد بن الحسن وأنه هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة. نشأة النحو / ٢٠٧. توفي الرضي سنة ٦٨٦هـ.

[١] محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ-١٢٨٧م)، شرح كافية ابن الحاجب، ط٢، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٢١.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص ص ٢٢-٢٣.

[٣] المصدر ذاته، ج١، ص ٨٧.

[٤] المصدر ذاته، ج١، ص ١٠٤.

ومن الموضوعات التي وافق فيها الكوفيين في الأسماء العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار يقول: "الكوفيون يجيزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة"[١] ثم يقول عن رأي الكوفيين: "وهو أولى لوروده في القرآن كقوله تعالى: (تَساءلونَ بِهِ والأرحام)[٢] بالجر في قراءة حمزة".[٣] وفي إحدى المسائل الخلافية يقول: إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب "وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثاني رفعاً ونصباً وجب إضافة الأول إليه، وقد أجاز الزجاج والفراء الاتباع أيضاً على أنه عطف بيان وهو الظاهر"[٤] وواضح أن الرأي للفراء، لأن الزجاج متأخر عنه.

وفي مسألة إضافة الاسم إلى نفسه أو صفته يقول: "ويجوز عندي أن يكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء وذلك بأن يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً والغربي جانباً مخصوصاً، ...، وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليث أسد، فالفراء يجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان"[٥] ثم يقول بعد ذلك: "والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه".[٦]

ومن المسائل التي تابع فيها الكوفيين قوله: "أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار موقتاً كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بـ"كل" وأخواته لا بالنفس والعين، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد"[٧] ومن ذلك قوله: "وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة بـ"إيا"، و"إيا" عامة لها لتصير بسببها منفصلة، وليس هذا القول ببعيد من الصواب".[٨]

ومما وافقهم فيه قوله: "يجوز تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله:[٩]

دُوَيهِيَةٌ تَصْفرّ مِنْها الأَنامِلُ"[١٠]

---

[١] المصدر ذاته، ج١، ص ١٩٧.

[٢] سورة النساء، ١. وينظر ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، ج٢، ص ١٨٦.

[٣] الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ج١، ص ١٩٧.

[٤] المصدر ذاته، ج١، ص ٢٨٥.

[٥] المصدر ذاته، ج١، ص ٢٨٨.

[٦] المصدر ذاته، ج١، ص ٢٨٨.

[٧] المصدر ذاته، ج١، ص ٣٣٥.

[٨] المصدر ذاته، ج٢، ص ١٣.

[٩] القائل لبيد بن ربيعة، البيت من الطويل، وهذا عجز البيت وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم. الديوان، ١٣٢.

[١٠] الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص ٦٠.

والذين ذهبوا إلى هذا هم الكوفيون.[١]

ومما تابعهم فيه في موضوع الحروف ما يقوله السيوطي في لام الأمر: "وتقل في أمر فاعل مخاطب نحو "فبذلك فلتفرحوا"[٢] وحديث: "لتأخذوا مصافكم"[٣] والأكثر بصيغة افعل. قال الرضي: فإن كان المأمور جماعة بعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الإتيان باللام"[٤] فالرضي أجاز الإتيان بلام الأمر في حالة الخطاب وإن كان أجازه بقلة، بينما البصريون يمنعون ذلك.[٥]

ومن ذلك أنه رجح رأي الكوفيين في قولهم بأن "من" تأتي لابتداء الغاية الزمانية فقال: "والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره وهو كثير في الاستعمال".[٦]

وذهب مذهب الكوفيين في أن رُبّ اسم، يقول: "ويقوي عندي مذهب الأخفش والكوفيين - أعني كونها اسما - فربّ مضاف إلى النكرة، فمعنى رب رجل في أصل الوضع، قليل من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل، كثير من هذا الجنس وإعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً فإنهما يتناسبان بما في رُب من معنى القلة".[٧]

---

[١] ينظر السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص ٣٣٩.

[٢] سورة يونس، ٥٨. وقراءة حفص عن عاصم (فبذلك فليفرحوا).

[٣] ليس الحديث في الكتب الستة.

[٤] السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص ٤٤٢.

[٥] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، المسألة رقم "٧٢"، ج٢، ص٥٢٤.

[٦] الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٢١.

[٧] المصدر ذاته، ج٢، ص ٣٣١.

- ابن هشام.(*)

ابن هشام من أتباع المذهب البصري كما هو حال المتأخرين، ففي إحدى المسائل يقول: "فأصحابنا يقدرون موصوفاً، ...، والكوفيون يقدرون موصولاً، ...، وما قدرناه أقيس".[١]

والظاهر أن ابن هشام - الذي وصف طريقة ابن مالك في اختيار الآراء النحوية بقوله: "وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين"[٢] - كان ممن تابعوا ابن مالك في هذا المسلك، وإن كانت آراء البصريين هي الغالبة على نحوه.

أما عن موقفه من آراء الكوفيين فقد كان شبيهاً بموقف ابن مالك إذ تابعهم في مسائل عديدة، فمن ذلك قوله: "اختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله:

سيُغنيني الَّذي أَغناكِ عني ... فلا فقرٌ يَدومُ ولا غِناء[٣]

ومنعه البصريون، وقدروا الغناء في للبيت مصدراً لغانيت لا مصدراً لغنيت، وهو تعسف".[٤]

ومن ذلك قوله في سوى: "تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً وإلى هذا أذهب"[٥] بينما ذهب البصريون إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون ظرفاً وغير ظرف.[٦] ومن ذلك قوله: "وقد ذكر لـ"أن" معانٍ أربعة أخر: أحدها الشرطية كإن المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور".[٧]

ومما تابعهم فيه قوله: نقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن "أم" تأتي "بمعنى بل والهمزة جميعاً وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم، إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ

(*) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي لزم الشهاب عبد اللطيف المرحل وحضر دروس التبريزي، أتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه. صنف مغني اللبيب والتوضيح على ألفية ابن مالك ت ٧٦١هـ. بغية الوعاة ٢/٦٨-٧٠.

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٨١٧.

[٢] السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص ١٣٢.

[٣] البيت بلا نسبة، من البحر الوافر، اللسان مادة "غنى".

[٤] ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٩٧.

[٥] المصدر ذاته، ج٢، ص ٢٨٢.

[٦] الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، مسألة رقم "٣٩" ص ص ٢٩٤-٢٩٨.

[٧] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٥٣.

جَعَلوا لله شُرَكاء)[١] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو: (أَمْ هَلْ تَستَوِي الظُّلُماتُ والنورُ)[٢]".[٣]

ومن المسائل الخلافية المهمة التي وقف عندها ابن هشام مسألة التناوب والتضمين، يقول: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إنابة حروف الجر عن بعضها قياساً على أحرف الجزم والنصب، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وقال عن الكوفيين في نهاية المسألة: ومذهبهم أقل تعسفاً.[٤]

ومما تابع فيه الكوفيين قوله بمجيء "كأن" بمعنى التحقيق،[٥] ومن ذلك أيضاً قوله: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد وأن الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول لأن الأمر معنىً حقه أن يؤدى بالحرف"[٦] وهذه مسألة مهمة جداً لأنها من المسائل الأصولية في العامل، ورأي ابن هشام يعني أنه يأخذ برأي الكوفيين في أن فعل الأمر معرب لا مبني لأنه فرع من المضارع.

ومن التخريجات التي وافق فيها الكوفيين قوله في جملة البسملة: "فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والإعراب"[٧] وفي قوله الأخير دليل على قبوله لرأيهم.

ومما وافق الكوفيين فيه أيضاً قوله في حركة همزة الوصل "منها ما يُحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضماً متأصلاً نحو "أقتل واكتُب وادخل"[٨] وهذا هو رأي الكوفيين كما يقول الأنباري.[٩]

بعد هذه الوقفة عند هؤلاء الأئمة، يتبين أن فيهم المتعصب للبصريين كالأنباري، وفيهم المحقق المنصف كابن مالك وابن هشام، كما يتبين أن المسائل والآراء الكوفية ظلت حية متداولة وأن النحاة المتأخرين كانوا يُعنون بها، ويفضلونها في بعض الأحيان على الآراء النحوية البصرية.

---

[١] سورة الرعد، ١٦.

[٢] سورة الرعد، ١٦.

[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٦٦.

[٤] المصدر ذاته، ص ص ١٥٠-١٥١ بتصرف.

[٥] المصدر ذاته، ص ٢٥٣ بتصرف.

[٦] المصدر ذاته، ص ٣٠٠.

[٧] المصدر ذاته، ص ٤٩٥.

[٨] ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص ص ٣٦٨-٣٦٩.

[٩] الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

فهؤلاء العلماء الذين ذُكروا من كبار النحاة المتأخرين، وأخذهم برأي الكوفيين أو البصريين دليل على جودة هذا الرأي وتميزه، لأن هؤلاء من عادتهم التمحيص والبحث والمناقشة، فلا يقبلون رأياً إلا بعد اقتناعهم به.

والظاهر من الآراء الكوفية التي أخذوا بها أنها تتسم بالوضوح والعقلانية، وأنها تقوم على حجج متينة من حيث اعتمادها على الكلام الفصيح خصوصاً ما يتعلق بالقراءات، فقد تابع المتأخرون الكوفيين في كثير من المسائل إذا كان لها ما يؤيدها من شواهد في القراءات السبع، مثل العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، ومجيء نون التوكيد الخفيفة والياء الساكنة بعد الألف، فقد نزع النحاة المتأخرون ثوب القياس في بعض القواعد النحوية، يقيناً منهم بأن ما يعتمد على القراءة المتواترة لا يجوز تخطئته، فساروا في هذه المسائل على مذهب الكوفيين الذين يحترمون الكلام الفصيح أشد احترام.

كل هذا التغير والميل إلى مذهب الكوفيين جعل هؤلاء النحاة يتابعونهم في وضع القواعد اعتماداً على القليل حتى لو كان شاهداً واحداً، لأن أثر النحو الكوفي كان يشدهم في كثير من المسائل ويدفعهم إلى سلوك طرق علمائه، ما دامت هذه الطرق صحيحة، خصوصاً بعدما ابتعدوا فيه عن التأويل لأن نحاة القرن السابع والثامن ومن بعدهم لم يبقوا مفتونين - كنحاة القرنين الرابع والخامس - بكثرة التأويل والتقدير والابتعاد في التعليل، بل أصبحوا يصفون بعض مسائل البصريين التي من هذا النوع بالتعسف، وصاروا ينفرون منها، ويستعيضون عن أقوالهم بأقوال الكوفيين التي تتميز بالبساطة والوضوح في أغلب الأحيان.

ويمكن ملاحظة ازدياد أثر النحو الكوفي في النحاة المتأخرين مع تقدم الزمن، فابن جني وأبو البركات الأنباري وهم من علماء القرنين الرابع والسادس كانا أقل تأثراً بالنحو الكوفي من ابن مالك والرضي اللذين عاشا في القرن السابع ومن ابن هشام الذي عاش في القرن الثامن، فيبدو أن علماء الفترة ما بين القرن الرابع والسادس كالأنباري وابن جني وابن الشجري والزمخشري والرماني والسيرافي كانوا شديدي الإعجاب بالمذهب البصري، متبعين لآرائه، وربما ذلك بسبب المزج بين النحو والفلسفة التي بهرت عقول النحاة آنذاك، بينما تغير الأمر مع تقدم الزمن، فأصبح النحاة المتأخرون ينظرون إلى آراء النحويين نظرة أكثر اعتدالاً، بابتعادهم عن العصبية، فاتضح لهم أن هناك آراء كوفية سليمة صحيحة، فأخذوا بها، مفضلين إياها على ما يخالفها من آراء البصريين.

الأثر الكوفي في بحوث الدارسين المحدثين

لقد كان أثر النحو الكوفي - كما مر - في النحاة القدامى يتجسد باتباع بعض آراء الكوفيين وتفضيلها على الآراء البصرية، في مسائل الأصول والفروع.

أما أثر النحو الكوفي في علماء العصر الحديث فهو مختلف تماماً، فقد أصبح يأخذ مسلكاً جديداً، وصار هذا الأثر يتضح من خلال محاولات التجديد والتيسير، فأصبح بعض المجددين يدعون إلى الإفادة من النحو الكوفي منهجاً ومادة في تيسير النحو.

ومحاولات تيسير النحو بدأت منذ زمن بعيد - من القرن الرابع بالتحديد - فإن المادة النحوية أصابها الغموض والتعقيد لأسباب عديدة منها: مزج المادة النحوية بالمنطق والفلسفة، ومنها إثقال المادة النحوية بالشواهد الشاذة، ومنها مناهج العلماء في تدريس المادة النحوية وغير ذلك، الأمر الذي سبب صعوبات كبيرة أمام طالب النحو في إدراك اليسير منه أو الكثير.

لذا فقد اندفع علماء العربية الغيورون عليها إلى تأليف المصنفات التي اتخذت طابع السهولة والتيسير منهجاً لها في عرض المادة النحوية فظلت هذه الدعوة مستمرة إلى العصر الحاضر.

وهذه لمحة موجزة عن محاولات التيسير قديماً وحديثاً.

- *الرغبة في التيسير قديماً.*

الشكوى من صعوبة المادة النحوية وغموضها قائمة منذ زمن بعيد، فعلم النحو كغيره من العلوم الطبيعية تحكمه قواعد وأصول، تتسبب بغموضه، وهناك أسباب أخرى ليس هنا مجال لذكرها جعلت من غموض هذه المادة ما أدى إلى ارتفاع الأصوات لتيسير النحو وتوضيح غامضه.

فالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) على علو قدره في العلوم كان يشكو من هذه المشكلة، يقول في كتاب الحيوان: "قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ فقال: أنا رجل لم أضعْ كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين. ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إلي فيها، وإنما كانت غايتي المنالة"[1] وممن أشار إلى ذلك الفارسي الذي يقول عن نحو الرماني: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه

---

[1] عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ-٨٦٩م)، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٩١.

شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"[١] لكثرة مزج الرماني النحو بالمنطق والفلسفة. وقال أحدهم في نحو الرماني وأبي علي الفارسي والسيرافي "كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي".[٢]

إلا أن العلماء لم يظلوا مكتوفي الأيدي تجاه هذه المشكلة الكبيرة فعلم النحو تتبع أهميته من ارتباطه الوثيق بالعلوم الدينية فكان من الضروري أن يعرف هذا العلم العامة والخاصة.

لذا فقد كانت هناك محاولات منذ القدم لتيسير علم النحو وتقريبه من أذهان طالبيه، فقد كان هناك إشارة إلى منهج الفراء في الفصل الثاني الذي يقوم على البساطة واليسر حتى يكاد يفهم النحو الصبيان، وهذا الذي عابه عليه أصحابه، أما عن التأليف، فقد انطلقت هذه الحركة زمن أبي القاسم الزجاجي في كتاب الجمل، واستدل على الهدف التعليمي الذي قصده الزجاجي بمقالة الفارسي المأثورة، وهو أنه لما وقف على كلام الزجاجي قال: "لو سمع أبو القاسم كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه"[٣] وفي هذا دليل على وجود مستويين مختلفين من الناحية العلمية،...، ثم كان هناك كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الذي سلك فيه سبل التيسير والتسهيل، فلم يلتزم بمدرسة معينة، بل كان يختار من الأقوال أيسرها وأقربها إلى عقول الناس.[٤]

ثم جاءت ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو والنحاة من خلال كتابه "الرد على النحاة" الذي يقوم على أربعة أصول هي:

١- الثورة على نظرية العامل.
٢- نقض فكرة العلل الثواني والثوالث.
٣- إهمال التراكيب المفترضة.
٤- إلغاء القياس.

غير أن هذه المحاولة لم تلق قبولاً لدى النحاة، فظلت المادة النحوية كما هي وظلت الأساليب الفلسفية هي المسيطرة على التأليف.

---

[١] السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص ١٨١.

[٢] الأنباري، نزهة الألباء، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

[٣] ينظر الأنباري ، نزهة الألباء،مصدر سابق،ص١٢٧.

[٤] محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ١٩٩٦م، ص ص ٥٦٢-٥٦٣ بتصرف.

. أما في العصور المتأخرة - القرن السابع وما تلاه - فقد "راعى النحاة ضخامة النحو وتشعب فروعه، وثقل أعبائه على الطلاب، فأخذتهم بهم رحمة، وأبوا إلا أن يتخذوا فيهم عونا، فتناولوه بالنظم، يسلكون مسائله فيه، ويجمعون أشتاته به، لئلا يشق عليهم حفظه ولا يسرع إليهم نسيانه، فأصابوا في ذلك نجحا ولكنه غير حاسم، فالنظم أصعب من النثر مراسا وأبعد متناولا، ولا سيما نظم العلوم لأنه لا مجال فيه للمجاز والخيال، ولهذا يغلب عليه الحشو، وتشيع فيه الضرائر، وتتابع المآزق، ولا يسع الناظم إلا أن يغفل بعض ما يجب ذكره أو يغني فيه بالتلميح عن التصريح".[١]

- *الرغبة في التيسير حديثا .*

إذا كانت الشكوى من علم النحو والغموض فيه منذ القدم، حينما كانت القريحة سليمة، وطلب علوم العربية في أوجه، فما هي حال أهل هذا العصر، وقد رحلت الفصحى، واستولت العامية على الألسنة والقلوب، وقل الاهتمام بعلوم العربية المختلفة؟

لقد تعرضت العربية في هذا العصر لموجات من الحقد في ظل الاستعمار الثقافي الغربي، وحقق أعداء الأمة الكثير من أهدافهم، فحلت العامية وربما العامية المطعمة بألفاظ لغة غربية في بعض المناطق، فأصبحت العربية في واد وأهلها في واد آخر.

إلا أنه - بفضل الله - لم يخل عصر من وجود علماء غيورين على اللغة ومصلحة أبنائها، فلما رأى هؤلاء حال العربية وعلومها وخصوصا النحو وكثرة الشوائب التي علقت بها وتعالت أصوات الدارسين من صعوبته وضيق الطلبة به أخذ هؤلاء بتقديم المقترحات التي كان يدعو بعضها إلى تيسير النحو وتهذيبه، ومنها ما كان يعبر عن سخط وضجر بالكتب النحوية المتأخرة ويدعو إلى اعتماد كتب النحاة الأوائل.[٢]

وقد كان اهتمام العلماء بعلم النحو من بين علوم العربية كبيرا لشرف هذا العلم، فقد ظهرت محاولات عديدة، بدأت في مصر ثم امتدت إلى العراق والشام وباقي أقطار الوطن العربي.

ففي مصر بدأت محاولات التجديد على يد الشيخ أحمد محمد المرصفي عام ١٢٨٦هـ-١٨٧٥م، ثم محاولة علي الجارم ومصطفى أمين وثم محاولة عبد الحميد حسن وأحمد الحملاوي، وجاء بعدهم أحمد مصطفى المراغي وأحمد سالم علي ثم أحمد صفوت، ثم ظهر دور الجامعات بعد ما بنيت جامعة فؤاد الأول، فكان أن ظهر كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم

---

[١] علي النجدي ناصف، سيبويه، مرجع سابق، ص ٣٠.

[٢] عبد الجبار القزاز، الدراسات اللغوية الحديثة في العراق، الطبعة الأولى، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م، ص ١٤٦.

مصطفى، وأخرج الأستاذ شوقي ضيف كتاب الرد على النحاة. ثم سكنت الشكوى في مصر إبان الحرب وما تلاها لقسوة ظروفها واشتغال الناس بها عن غيرها، حتى إذا أخذت الظروف تلين وأخذ الناس ينصرفون عن الاشتغال بها تحركت الشكوى في هوادة ورفق لاتجاوز مكاتب وزارة المعارف.[١]

ويعد كتاب "إحياء النحو" أبرز المحاولات في مصر، حاول فيه مؤلفه أن يطرح منهجا جديدا في النحو، ومن "الأصول التي أراد إبراهيم مصطفى أن يضعها في منهجه الجديد إلغاء نظرية العامل، وكان يردد صوت ابن مضاد القرطبي فيقول: "لن تجد هذه النظرية بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة، وتخليص النحو من هذه النظرية هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا وكان يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير".[٢]

ويقترح في كتابه إلغاء الفتحة لأنه لا يراها حركة، ويحاول أن يعامل الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم معاملة الأسماء الأخرى في الإعراب، لأن الواو ضمة مشبعة وكذلك باقي الحروف، يقول محمد المختار في ذلك: "وقد سبق أن رأينا أن هذا من آراء المازني والزجاج".[٣] أي أن آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى صدى لآراء قديمة في إصلاح النحو.

وظهرت في العراق محاولات كثيرة في هذا الشأن منها محاولة أنستاس الكرملي عام ١٩٢٩، ثم محاولة مصطفى جواد عام ١٩٣١، ثم محاولة طه الراوي عام ١٩٤٤ وشاكر الجودي عام ١٩٤٥ وجميل سعيد عام ١٩٤٨، ومهدي المخزومي عام ١٩٥٤ وغير هؤلاء من العلماء.

أما طرق التيسير التي سلكها المجددون فقد تحدث عنها الأستاذ طه الراوي في مقاله: "تيسير العربية على المتعلمين"[٤] فذكر أن طرق الإصلاح كانت تذهب مذاهب أربعة هي: الأول: أصولي سلفي: يرى أصحابه الإصلاح بالرجوع إلى كتب النحو الأولى ككتاب سيبويه الثاني: مذهب التهذيب والتشذيب: يقوم على إعادة كتابة المؤلفات النحوية القديمة بما يلائم أهل هذا

---

[١] علي النجدي ناصف، سيبويه، ص ص ٣٢-٣٨ بتصرف.

[٢] محمد المختار، تاريخ النحو العربي، ص ٥٦٥، وينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م، ص ص ١٩٤-١٩٥.

[٣] المرجع ذاته، ص ٥٦٥ بتصرف.

[٤] نشرت هذه المقالة في قسمين، القسم الأول في مجلة عالم الغد، العدد الثاني، السنة الأولى، ١٩٤٤م، ص ٤٢و٤٣. والقسم الثاني في المجلة نفسها، العدد الثالث، ١٩٤٥م، ص ٧٤و٧٥.

الجيل، ويلائم الطلبة في جميع المراحل. الثالث: مذهب الانقلاب والتجديد: يرى أصحابه أن يعاد النظر في بعض علوم العربية فينقص منها ويزاد فيها الرابع: مذهب العجز والتقصير: وهو مذهب هدم وتدمير يرى أصحابه أن تترك العربية جانبا معترفين بعجزها وتقصيرها عن أن تتسع لعلوم العصر الحاضر وفنونه.[١]

[١] القزاز، الدراسات اللغوية، مرجع سابق، ص ص ١٦٠-١٦٢ بتصرف.

ـ أثر النحو الكوفي في محاولات التيسير الحديثة

لقد كانت محاولات التجديد الأولى في العصر الحديث تعتمد اعتمادا كليا على النحو البصري أو على النحو المعتمد في الجامعات والمدارس وهو نحو يكاد يكون بصريا لولا بعض الآراء الكوفية القليلة، فكان "المذهب العام لدراسة النحو في مصر وما اقتدى بها من الأقطار العربية كالعراق في نهضتنا اللغوية الأخيرة هو مذهب النحو البصري".[١]

هذا الأمر سبب ردة فعل عند أصحاب الميول الكوفية، فوضع بعض النحاة محاولات تدعو إلى الاهتمام بالنحو الكوفي لما يتميز به من إيجابيات عديدة، فكان "ممن دعا إلى الأخذ بآراء الكوفيين التي تنطوي على التيسير في تعليم العربية وقواعدها مجموعة من الباحثين نذكر منهم مصطفى جواد وشاكر الجودي ومهدي المخزومي"[٢] وأمين الخولي وعبد الحميد حسن.

وتقوم محاولات هؤلاء العلماء على ثلاثة أسس رئيسية هي:

١-إبراز الجوانب المشرقة من النحو الكوفي وإيجابياته العديدة، لإظهار جودة هذا المذهب وحث العلماء على الاستفادة منها في التيسير، سواء أكان ذلك في المادة النظرية أم في المسائل التطبيقية.

يقول د. مصطفى جواد: "إن للنحاة الكوفيين آراء وأقوالا في النحو هي غاية في صحة الاستقراء والاستنباط ويمكننا اتخاذها طرائق لتيسير النحو تيسيرا يسهل على الدارسين استيعابه والإفادة منه، ...، فالنحو الكوفي متسم بالسهولة والتساهل والقياس الغالب واليسر، فينبغي أن يستفاد منه في تيسير الدراسة النحوية وإعادة النظر في القواعد المعقدة التي لا تعتمد على استقراء صحيح ولا على رأي راجح".[٣]

ويلاحظ د. المخزومي أن أغلب الدراسات الهادفة إلى التيسير في العصر الحاضر تقوم على "استبعاد الفلسفة الكلامية والتعليلات المنطقية العقلية وما لا يتصل بطبيعة الدراسة النحوية بصلة أو قرابة"[٤] فاستدل من ذلك على "سلامة المنهج الكوفي لأن الكوفيين كانوا قد استبعدوا جانبا كبيرا من ذلك ولم يتقيدوا بشيء، وبنوا دراستهم على الاستقراء والنقل وهما السبيل السليمة للوصول إلى أحكام نحوية صحيحة تتمثل فيها العربية"[٥] وهذا ما وصف به الأستاذ أمين

---

[١] المرجع ذاته، ص ١٧٣، وينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية، مجلة المعلم الجديد ج٣، السنة ١٣، ١٩٥٠، ص ص ٣٩-٤٩.

[٢] المرجع ذاته، ص ٢٢٨.

[٣] المرجع ذاته، ص ١٧٣، وينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية.

[٤] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

[٥] المرجع ذاته، ص ٤٠٥.

الخولي المدرسة الكوفية بقوله: إنها تميل إلى "التتبع اللغوي وعدم اتباع التأويلات البعيدة والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة".[١]

ويقول الأستاذ عبد الحميد حسن: "إن آراء الكوفيين تنطوي على تيسير كثير دون مساس بجوهر اللغة وخصائصها، فلننظر في آراء الكوفيين وسنجد فيها منافذ إلى بعض وجوه التيسير وإننا إذا ارتضينا وجهة نظرهم فلن نحيد عن الصواب، فإن للكوفيين آراء في التخريج والتوجيه تستحق الاعتبار، وتنطوي على كثير مما ننشد من عوامل التيسير".[٢]

ومن الإيجابيات التي عرض لها المجددون في المذهب الكوفي اتساع أصحابه في استقراء الكلام العربي "فالمصادر التي اعتمد عليها الكوفيون في دراستهم أكثر تمثيلا للغة العربية من مصادر البصريين الدراسية، فقد استبعد البصريون كثيرا من المصادر التي اعتمد الكوفيون عليها، ...، وبهذا ونحوه كان النحو الكوفي أكثر تمثيلا للغة العربية وأدق تصويرا لطبيعتها"[٣] فإن الكوفيين اتجهوا إلى "كل ما هو عربي أصيل وأكثروا من رواية الشعر قديمه وحديثه وكان للشعر العربي - وهو المعول عليه في الاستشهاد في كثير من الأحكام اللغوية - مكانة، وللكوفيين به عناية، ...، وإلى جانب ذلك كان الكوفيون مهتمين بفن قراءات القرآن الكريم".[٤]

ويرى هؤلاء المجددون أن الكوفيين الذين "ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجا لغويا باعتمادهم على الرواية والإمعان في التتبع اللغوي واستبعادهم كل ما له صلة بالاستدلالات العقلية المنطقية عن مجال دراستهم كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ولمح الطبيعة اللغوية وتفسير ظواهرها وعوارضها"[٥].

٢-الأساس الثاني الذي تقوم عليه بحوث المجددين هؤلاء هو إبراز بعض سلبيات المذهب البصري، وأثر هذه السلبيات على النحو، لا لشيء إنما لتجنب هذه السلبيات والابتعاد عنها يقول د. مصطفى جواد: "إن اختيار المذهب البصري في النحو والصرف كان من أسباب

---

[١] الخولي، الاجتهاد في النحو العربي، مرجع سابق، ص٦١.

[٢] عبد الحميد حسن، "المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير"، منشور ضمن كتاب البحوث والمحاضرات والمؤتمر الدورة ٣٢، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٦٥م، ص ص ٢٣١-٢٤٠.

[٣] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

[٤] حسن، المذهب الكوفي في النحو، مرجع سابق، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

[٥] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق ص٣٩٣.

استصعاب الدراسة النحوية والدراسة الصرفية ومن البواعث على النفور من اللغة العربية، وذلك لتشدد هذا المذهب وميله إلى الإشكال وكثرة التأويل والتعليل".[١]

ويقول الأستاذ عبد الحميد حسن: "كانت نزعة البصريين في بحوثهم وآرائهم نزعة فيها كثير من الميول الفلسفية والحقائق المنطقية، وكان منهجهم في النحو واللغة خاضعا لهذه النزعة، فكانوا يعتمدون على القياس ويتمسكون بأن تتوافر فيه الأمثلة الكافية التي ثبتت روايتها عن العرب الموثوق بصفاء عروبتهم، والتي رواها الرواة الذين يعتد بهم، وكانوا يردون على الكوفيين بأن ما استدلوا به لا يعرف قائله، أو لم تثبت عندهم صحته، أو أنه ضرورة أو أنه شاذ، وإذا لم يجدوا في هذا وسيلة للرد لجأوا إلى التأويل".[٢]

ومما أخذ على البصريين أيضا في دراستهم نقص استقرائهم للكلام العربي الفصيح "فالنحو البصري لم يستكمل الاستقراء وجهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه لأنهم قصروا الأخذ عن قبائل معينة"[٣] ويقول الأستاذ عبد الحميد حسن: "إن النحو البصري لم يكن نحو العربية كلها، بل نحو فريق من القبائل، حقا إن هذه القبائل التي ارتضاها البصريون هي من القبائل العريقة التي يعتد بلهجاتها، وبذيوع لغاتها، ولكنا لا نقول: إن غيرها لا وزن لهم أو إنه لا يسوغ للباحثين أن يتخذوا منها سندا لقواعد نحوية ولغوية صحيحة يجوز احتذاؤها"[٤] أي أن البصريين أضاعوا ثروة لغوية هائلة كان يمكن أن يكون لها أثر بارز في صياغة القواعد النحوية.

٣- الأساس الثالث الذي تقوم عليه محاولات هؤلاء المجددين هو الدعوة إلى الجمع بين المذهبين الكوفي والبصري في التيسير والتطوير والتجديد، إذ يتمتع كل مذهب منهما بالثراء والتميز من بعض الجوانب، ولا بد أن كلا منهما ينقصه شيء أو أشياء، فإذا جمع بينهما، أمكن تلافي النقص فيهما، وذلك عن طريق اختيار الآراء الواضحة من كلا المذهبين والجمع بين المنهجين، فلا يبقى لعلماء النحو المعاصرين إلا انتقاء ما فيه مصلحة اللغة الكريمة وما فيه التيسير على طلبة علم النحو.

يقول د. المخزومي عن محاولات التيسير: "وستظل هذه المحاولات تعاني نقصا كبيرا ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري أو النحو الذي وصل إلينا، وهو نحو يكاد يكون

---

[١] محمد عبد المطلب البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللغوية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ص ٨٠، نقلا عن مصطفى جواد، المباحث اللغوية، ص ١٠.

[٢] حسن، المذهب الكوفي في النحو، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

[٣] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

[٤] حسن، المذهب الكوفي في النحو، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

بصريا خالصا، ...، فإذا أردنا نحوا تتمثل فيه العربية تمثيلا صادقا فينبغي ألا نقتصر على مذهب بعينه، فقد لاحظ الدارسون قديما وحديثا أن النحو البصري لم يستكمل الاستقراء وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه لأنهم قصروا الأخذ عن قبائل معينة".[١]

فقد كان الأولى بالمحاولات الحديثة "أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره، ولكن لم يكن بين أصحاب المحاولات قديما وحديثا من التفت إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين إلا ما كان من الأستاذ أمين الخولي حين قرر ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة وعدم التقيد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها"[٢] لذا كان مما أخذه الدكتور المخزومي على إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو انه أهمل "محاولة الجمع بين المذهبين والاستفادة من أعمال المدرستين".[٣]

وكان الأستاذ مصطفى جواد يرى هذا الرأي وذلك ظاهر من قول د. البكاء عنه بأنه كان "يرى في نحو الكوفيين الكثير من الآراء التي تفضل آراء البصريين مع أنه لم يلزم نفسه بجميع أقوالهم ولا التصديق بكل أدلتهم، إذ ينبغي الاقتصار عنده على ما هو في مصلحة اللغة الكريمة".[٤]

وهذا عرض لأعمال ثلاثة من المجددين الذين يرون النحو الكوفي نحوا مناسبا للتيسير والإصلاح.

- محاولات الأستاذ مصطفى جواد.(*)

يعد الأستاذ مصطفى جواد من كبار العلماء الذين دعوا إلى الاهتمام بالنحو الكوفي والإفادة منه في تيسير المادة النحوية، لأنه كان يرى في النحو الكوفي نحوا بسيطا كون منهجه يقوم على الرواية والسماع أكثر من القياس والتعليل.

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

[٢] المرجع ذاته، ص ٤٠٨.

[٣] المرجع ذاته، ص ٤٠٣.

[٤] البكاء، مصطفى جواد، مرجع سابق، ص ٩٠.

(*) نشر الأستاذ مصطفى جواد ثلاث محاولات في هذا المجال الأولى بعنوان: المباحث اللغوية في العراق، معهد الدراسات العربية القاهرة، ١٩٥٥م.

الثانية بعنوان: المذهب الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد، مجلد ١٣، ج٣، ١٩٥٠م.

الثالث بعنوان: وسائل النهوض باللغة العربية، مجلة الأستاذ، مجلد ٨، ١٩٦٠م.

تحدث الأستاذ جواد في أكثر من محاولة عن المذهب الكوفي وعن أثر هذا المذهب في تيسير النحو، وعرض فيها لمسائل عديدة في النحو رأى أن رأي الكوفيين فيها أفضل من رأي خصومهم.

ولم يستطع الباحث الحصول على هذه الأعمال لعدم توفرها، إلا أنه جمع المسائل والآراء التي طرحها الأستاذ جواد من كتاب د. محمد البكاء "مصطفى جواد وجهوده اللغوية" وكتاب د. عبد الجبار القزاز" الدراسات اللغوية الحديثة في العراق" لذا لم يتهيأ له أن يستعرض هذه المحاولات استعراضا مرتبا من حيث موضوعاتها لأن الكتابين المذكورين كانا ينتقيان المسائل والأقوال انتقاء.

ومن أهم الموضوعات التي عرض لها د. جواد المفعول الثاني لـ"ظن" وأخواتها يقول د. البكاء: "وهذه من المسائل التي ذهب فيها الدكتور مصطفي جواد إلى تأييد رأي الكوفيين في أن المفعول الثاني لـ"ظن" نصب على الحال لا على أنه مفعول ظن، كضرب من التساهل وإدخال الخاص في العام".[١]

يقول د. مصطفى جواد: "فعلى قول الكوفيين يكون خائفا في قولهم: "ظنوا الرجل خائفا" حالا من الرجل، وبذا يذهب من قواعد النحو باب المفعول الثاني الذي أصله خبرا لمبتدأ"[٢] أما سبب موافقة د. مصطفى جواد للكوفيين فهو أنه يرى: "أن الفعل المتعدي كائنا ما كان لا يجوز في طبيعة الوجود وحيز الحقيقة أن ينصب إلا مفعولا حقيقيا واحدا، والسبب في ذلك أن الحدث واحد، فلا يقع إلا على جهة واحدة سواء أكانت موحدة أو ذات أجزاء، ...، فالمفعول الثاني والثالث ليسا مفعولين حقيقيين، فشأنهما كشأن الحال في النصب".[٣]

ومن هذه المسائل خبر كان وأخواتها "فهذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها الدكتور مصطفى جواد إلى تأييد رأي الكوفيين في أن خبر كان نصب على الحال لا على أنه خبر كان كضرب من التساهل وإدخال الخاص في العام".[٤]

فبينما يستدل البصريون على حجتهم - عدم وروده حالا - بقولهم "إن نصب خبر كان وأخواتها هو كنصب المفعول لا الحال، يدل على ذلك أنه يقع ضميرا في "كنته" و"كناكم"

---

[١] البكاء، مصطفى جواد، مرجع سابق، ص ١١٩. ينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢١٩. وينظر الأنباري، الإنصاف، المسألة "١١٩".

[٢] المرجع ذاته، ص ١١٩، نقلا عن مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢١٩.

[٣] المرجع ذاته، ص ١٠٢، ينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢١٩.

[٤] المرجع ذاته، ص ١٠٨، ينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢١٦.

والضمائر لا تقع أحوالا"[١] غير أن دليل البصريين هذا "يتضاءل لحجة الكوفيين، فإنهم أجازوا نصب الاسم في المسألة الزنبورية بل استرجحوه، قالوا: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها"[٢] وجواز نصب الضمير في هذه العبارة يجيز كما يرى د. مصطفى جواد أن تكون الحال ضميرا؛[٣] لأن هذا الضمير إنما استعمل لبيان الحال لا غيرها، ولأن الجملة التي تحل محله هي إلى الحالية أقرب منها إلى غيرها".[٤]

ومن المسائل التي وافق فيها الكوفيين، خبر "إن" وأخواتها يقول: "قول الكوفيين أن "إن" وأخواتها لا ترفع الخبر هو الصواب بعينه لأن أداة واحدة لا يصح أن تعمل عملين مختلفين في عبارة واحدة"[٥] وفي موضوع اسم لا النافية للجنس يقول: "وقول الكوفيين أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ"لا" النافية للجنس معرب منصوب بها هو الصواب بعينه".[٦]

ومن ذلك أنه وافقهم في عد المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة مرفوعين لا مبنيين على الضم "وعلى هذا يكون المنادى نوعين: مرفوعا ومنصوبا، فالمرفوع ما ذكرناه والمنصوب "المضاف والمضارع له" أي الشبيه به والنكرة غير المقصودة، ويكون حذف التنوين من المفرد العلم لتوكيد التعريف لأنه في الأصل علامة التنكير والعموم التام فشأنه في ذلك كشأن اسم "لا" التبرئة أي النافية للجنس، فإن تنوينه يدل على العموم التام، وحذفه يدل على العموم الخاص، وهو نفي لجنس بالنسبة إلى الجنس، لا بالنسبة إلى غيره، فهو نفي مخصوص أي علم في النفي".[٧]

وفي موضوع اسم الفعل يقول د. البكاء: "وهو عند الكوفيين فعل حقيقي، إذا تأخر عن ذلك التطور فقد احتفظ بالمعنى الفعلي وهو الدلالة على الحدث مقرونا بالزمان، ودلالته على الزمان مما يقرره البصريون، وما دام دالا على الحدث والزمان فقد رأى الكوفيون اعتباره فعلا حقيقيا، وإلى هذا ذهب الدكتور مصطفى جواد واستحسن إيصاد باب "أسماء الأفعال المرتجلة" من أبواب النحو لأنها أفعال قديمة جامدة".[٨]

---

[١] المرجع ذاته، ص ١٠٩، ينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢١٧.

[٢] ينظر الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، المسألة "٩٩".

[٣] ذكر ابن هشام أن من وجوه تخريجه أن يكون منصوبا على الحال، المغني، مصدر سابق، ص ١٢٦.

[٤] البكاء، مصطفى جواد، مرجع سابق، ص ١٠٩. وينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢١٧.

[٥] المرجع ذاته، ص ١١٥. نقلا عن مصطفى جواد، المباحث اللغوية، ص ٩.

[٦] المرجع ذاته، ص ١١٨، نقلا عن مصطفى جواد، الباحث اللغوي، ص ١٠.

[٧] البكاء، مصطفى جواد، مرجع سابق، ص ١٤٣، ينظر مصطفى جواد، النحو الكوفي، ص ٢٢٢.

[٨] المرجع ذاته، ص ٢٢٢، ينظر مصطفى جواد، وسائل النهوض باللغة العربية.

يلاحظ مما مر ذكره أن الدكتور مصطفى جواد كان يهدف في أغلب مسائله إلى اختصار موضوعات النحو وأبوابه في أقل عدد ممكن، فهو يتبع موضوع خبر كان وأخواتها والمفعول الثاني لـ"ظن" وأخواتها بباب الحال، ويتبع باب اسم الفعل بالأفعال، متابعا الكوفيين في آرائهم، وكأنه يحاول حصر المادة النحوية في أبواب قليلة كوسيلة لتيسير علم النحو.

- محاولة الدكتور مهدي المخزومي.

اقترح د. المخزومي في نهاية كتابه "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" أن يصاغ علم النحو بطريقة جديدة وأن يستفاد من المذهبين الكوفي والبصري في بنائه، فإنه يمكن عن طريق هذا الأمر أن يعاد للنحو الكوفي بريقه وحيويته، وأن يظهر من جديد لكن بشكل آخر.

فبعد أن تحدث د. المخزومي عن محاولات العلماء المعاصرين الهادفة إلى تيسير النحو وإعادة الحياة فيه من جديد، وبعد أن تبين له أن النحو البصري ومنهجه القائم على التعليل والتأويل يسبب غموضا وتعقيدا في النحو بدلاً من تيسيره، وتبين له أن المذهب الكوفي يمكن له أن يساهم في تيسير علم النحو بشكل كبير وضع اقتراحه الذي يقوم على إعادة بناء علم النحو بصورة جديدة.

يقول د. المخزومي: ينبغي أن نعيد النظر في المرويات اللغوية "فنحاول - ما أمكن - نسبتها إلى أصحابها، لأن اللغة العربية إنما تمثل لهجات مختلفة باختلاف بيئاتها، وأن نعيد النظر في تصنيف هذه القبائل".[١]

ويقوم رأي د. المخزومي في نحوه الجديد على أن لغة القبائل العربية تقسم إلى "قسمين كبيرين:

"١" لغة قريش وما والاها من القبائل.

"٢" لغة تميم وما والاها من القبائل."[٢]

ويأخذ د. المخزومي على القدماء إغفالهم الفرق بين هاتين اللغتين فيقول: "بالرغم من أن القدماء كانوا يلمحون في كثير من الأحيان إلى ما بين هاتين المجموعتين اللغويتين من فروق، فإنهم لم يعلقوا على ما لمحوه أثرا، ودرسوا اللغتين على أنهما تمثلان وحدة لغوية، مع أنهما في الواقع وحدتان، إحداهما كانت متأثرة بالحياة الحضرية، كتب لها الغلبة وأصبحت لغة الشعر

---

[١] المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

[٢] المرجع ذاته، ص ٤٠٩.

والأدب، وهي لغة قريش وحواضر الحجاز، وثانيتهما بعيدة عن التأثر بالحياة الحضارية لأنها أمعن في البداوة، وهي لغة تميم وأسد وغيرهما".[١]

ثم يبدأ وصفه لعلم النحو الذي يهدف إليه فيقول: "فإذا وضع نحو قرشي، وهو نحو لهجة قريش، وما يتبعها من القبائل القريبة منها المتأثرة بها، ونحو تميمي وهو نحو لهجة تميم وما يواليها من القبائل المحيطة بها أمكن الاطمئنان إلى نحو عام مستخلص من النحويين، يمكن الاطمئنان إلى تمثيله العربية".[٢]

ويظهر هنا أثر المنهج الكوفي الذي يقوم على التوسع في الرواية واعتماد لهجات غير معتد بها من جهة البصريين، فالدكتور المخزومي يريد نحوا واسعا حتى لو أدخلت فيه لهجات الحواضر.

ويعلل د. المخزومي اتجاهه إلى وضع نحو خاص لكل لهجة بأن الخلط بين اللهجتين في النحو أدى إلى مآزق "أوقع النحاة أنفسهم فيها، فلم يجدوا أمامهم إلا التحايل على المرويات بالتأول، فإذا استعصت عليهم أبعدوها عن مواطن الاستشهاد أو وصفوها بالشذوذ".[٣]

ويتابع د. المخزومي وصفه النحو الذي يحاول بناءه بأنه "سيكون حاويا لكثير من الأصول النحوية الكوفية كما سيكون حاويا لكثير من الأصول النحوية البصرية، ولن يتيسر ذلك إلا بالرجوع إلى المصادر الأولى التي رجع النحاة الأولون إليها، وسيكون في مقدمة هذه المصادر القرآن الكريم وقراءاته السبع أو العشر؛ لأنها في الغالب ممثلة للهجات عربية مختلفة".[٤]

أما المنهج الذي يراه الدكتور مناسبا "فهو المنهج الكوفي معدلا بما وصل إليه الدرس الحديث؛ لأنه منهج يقره النظر العلمي الحديث ويقره النظر اللغوي بوجه خاص".[٥]

ثم يدافع د. المخزومي بعد ذلك عن منهج الكوفيين في السماع والقياس، فهو يرى أن أقوال القدماء وتهمهم بشأن السماع تحتاج إلى مناقشة، أما عن القياس، فإنه يرى أنه لا يعود على الدراسات النحوية بفائدة ولا يضيف إليها جديدا، إنما يتم التوصل إلى القواعد عن طريق الاستقراء فقط.[٦]

---

[١] المرجع ذاته، ص ٤٠٩.

[٢] المرجع ذاته، ص ص ٤٠٩-٤١٠.

[٣] المرجع ذاته، ص ٤١٠.

[٤] المرجع ذاته، ص ٤١٠.

[٥] المرجع ذاته، ص ٤١٠.

[٦] المرجع ذاته، ص ص ٤١٠-٤١٢ بتصرف.

- محاولة الأستاذ عبد الحميد حسن

تابع الأستاذ عبد الحميد حسن العلماء الذين دعوا إلى الإصلاح والتيسير في العربية بالاعتماد على المذهب الكوفي والمذهب البصري، لما رأى من إيجابيات عديدة في المذهب الكوفي يمكن أن تؤدي إلى التيسير، فقدم بحثا بعنوان "المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير" عرض فيه لأفكاره.

يقول في بداية بحثه: "إن الذي يعنينا في بحثنا هو طائفة الكوفيين، ولكي تعرف آراء هذه الطائفة وبيان ما لها من وزن وأثر، إنما يتجلى إذا قرنا المذهب الكوفي بالمذهب البصري وذلك لكي يتضح منهج كلتا الطائفتين ومدى عمقه واستجابته لما ينشده دعاة التجديد والتطوير".[١]

وبعد موازنة بين المذهبين حدد اتجاه كل مذهب، فالبصريون يميلون إلى فلسفة النحو ومنطقته، ويلجأون إلى التأويل أو إلى رد الشواهد إن لم تكن متفقة مع قواعدهم، عدا عن أنهم كانوا يجمعون اللغة من قبائل محددة، بينما كان الكوفيون يميلون إلى الرواية ويحترمون المروي احتراما شديدا، فكانوا أقرب من البصريين إلى المنهج اللغوي لاعتمادهم على الرواية والمسموع.[٢]

والذي ينظر إلى آراء الأستاذ عبد الحميد حسن يرى أنها تشبه آراء د. مهدي المخزومي بشكل كبير، دلالة على اتفاق العلماء - الداعين لاعتماد المذهب الكوفي في التيسير - على بساطة ووضوح هذا المذهب وملاءمته لأساليب التيسير التي يهدف أصحابها إلى تخليص النحو من الغموض والتعقيد، وسبب هذا الوضوح في النحو الكوفي هو المنهج الذي سلكه أصحابه، والذي يقوم على الابتعاد عن التأويل، والتقدير، إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وحتى تقديراتهم فإنهم كانوا يسلكون فيها أوضح السبل.

يقول الأستاذ حسن: "وقد جمع ابن الأنباري[٣] في كتابه "الإنصاف" مائة وإحدى وعشرين مسألة مما اختلف فيه الفريقان، وساق حجج كل منهما في كل مسألة وانتصر للبصريين في جميع المسائل ما عدا سبعا منها، ولنا أن نعيد النظر في هذه المسائل وفي غيرها مما اختلف فيه النحاة، لندلي بما نرى ونضع الأساس لمنهج نرسمه يحقق الغاية من دراسة النحو في يسر وسهولة".[٤]

---

[١] حسن، المذهب الكوفي في النحو، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

[٢] المرجع ذاته، ص ص ٢٣٤-٢٣٦ بتصرف.

[٣] يقصد أبا البركات الأنباري، أما ابن الأنباري فهو أبو بكر محمد بن القاسم الذي مرت ترجمته في التمهيد.

[٤] المرجع ذاته، ص٢٣٥.

بعد ذلك سرد الأستاذ حسن المسائل التي يرى أن رأي الكوفيين فيها أقرب إلى الصحة من رأي البصريين، وأن آراء الكوفيين فيها تنطوي على التيسير والتطوير وهي:

١-تراكيب الاشتغال مثل محمدا أكرمته، يرى الكوفيون أن الاسم منصوب بالفعل الواقع على الهاء "المسألة رقم "١٢" من كتاب الإنصاف".

٢-فعل الأمر معرب مجزوم "المسألة رقم "٧٢" من كتاب الإنصاف".

٣-العطف على الضمير المخفوض أجازه الكوفيون "المسألة رقم "٦٥" من الإنصاف".

٤-المضارع المنصوب بعد:

- فاء السببية "المسألة رقم "٧٦" من الإنصاف".
- واو المعية "المسألة رقم "٧٥" من الإنصاف".
- لام التعليل "المسألة رقم "٧٩" من الإنصاف".
- لام الجحود "المسألة رقم "٧٢" من الإنصاف".

والكوفيون لا يرون أن المضارع في هذه المواضع منصوب بأن المحذوفة.

٥-الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، يرى البصريون أن يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل "المسألة رقم "٨٥" من الإنصاف".

٦-أي الموصولة: يرى الكوفيون أنها معربة مطلقا وقد وافقهم ابن مالك، وذكر ذلك في ألفيته.

٧-نصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت: ذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما منصوب على الحال "المسألة رقم "١١٩" الإنصاف".[١]

---

[١] المرجع ذاته، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

مقترحات قد تعمل على تيسير النحو

١-جمع الآراء النحوية كلها مرتبة في كل باب من أبواب النحو، سواء أكانت كوفية أم بصرية أم لعلماء متأخرين، واختيار أفضل رأي منها دون النظر إلى صاحبه.

وأول من سلك هذا المسلك الزبيدي -في كتابه الواضح في النحو- الذي كان ينتقي الآراء من جميع المصادر، ويختار أيسرها وأقربها إلى عقول الناس.[١]

٢-تخليص المذهبين الكوفي والبصري من الشوائب التي أدت إلى غموض النحو، فنظرية العامل لا يمكن الاستغناء عنها أبدا، ولكن يمكن أن تقيد بقيود، وأن تختار التعليلات الواضحة التي تيسر النحو، وأن تختار الوسائل المناسبة في تقدير العوامل، هذا في النحو البصري، أما النحو الكوفي فيجب أن يتخلص من الشواهد النحوية الشاذة فيه، إلا ما كان منها صالحا للتيسير، بشرط أن يكون هذا الاستعمال متكررا - ولو قليلا - في النصوص العربية الفصيحة.

٣-مراعاة النصوص القرآنية الكريمة، واتخاذ مبدأ الحذر الشديد في التعامل معها، فنقض القواعد النحوية كلها يجب أن يكون أهون على الباحث من توهيم قارئ من أصحاب القراءات المتواترة وتخطئته ويكفيها صحة أنها رويت بالسند الصحيح عن رسول صلى الله عليه وسلم، جماعة عن جماعة لا يتواطأ مثلهم على الكذب.

٤-إبراز دور طالب اللغة. فاللغة العربية لغة شريفة، وعلم النحو أفضل علومها، أفلا تستحق هذه اللغة وهذا العلم أن يتعب فيهما الطالب نفسه ويرهقها؟ حتى يصل إلى ما يبتغي منهما، لقد كان النحاة في الماضي يفنون أعمارهم في طلب علم النحو وكانوا لا يتوانون عن بذل كل مجهود خدمة له، فعلى الطالب المتخصص أن يحفظ أهم قواعد أبواب النحو المختلفة، وأن يحفظ شواهد كافية من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، أما غير المتخصص فيجب أن يلزم في المدارس بحفظ ما يعينه من قواعد النحو، حتى يستطيع التعبير بسلامة ووضوح.

والغريب أن كل من تحدث عن تيسير العربية أغفل هذا الموضوع - إلا ما لم يطلع عليه من أبحاث - رغم أهميته الكبيرة.

---

[١] محمد المختار، تاريخ النحو العربي، ص ٥٦٢-٥٦.

الخاتمة

وبعد فهذه أهم نتائج البحث:

- إن الموجه للكوفيين في دراستهم النحوية هو تفكيرهم الديني فنحوهم نشأ خدمة للقرآن الكريم، وكتبهم ألفت لتفسير القرآن، وآراؤهم وضعت لتقريب المعاني في القرآن إلى أذهان الناس، لذا كان من الطبيعي أن تكون آراؤهم وتعليلاتهم واضحة ميسورة، وليس هذا الاتجاه عند البصريين، الذين كان نحوهم من أجل النحو، وإن كان يخدم القرآن الكريم.
- إن اتهام الكوفيين بأخذهم اللغة من قبائل غير فصيحة غير دقيق، لأن سماع الكوفيين من الأعراب كان يقوم على منهج واضح، فالكسائي والفراء لسعة محفوظهما وكثرة سماعهما من الأعراب أصبحا يملكان سليقة سليمة وحسا مرهفا يمكناهما من الحكم على ما يسمعانه، ثم إن البصريين الذين اتهموا الكوفيين بهذه التهمة لم يلتزموا بالأخذ من القبائل التي ذكرها السيوطي، بل أخذوا من غيرها وأخذوا من أهل الحواضر وأخذوا من أعاجم أيضا.
- إن المنهج الذي سار عليه الكوفيون بأخذ اللغة من الأعراب تبعا لحسهم وتذوقهم منهج سليم، فقد يكون الأعرابي البكري أو الخزاعي أقوى سليقة وأصح طبعا من الأسدي أو التميمي، فهل يترك البكري لأن قبيلته خالطت الأعاجم، ويؤخذ من الأسدي لأن قبيلته لم تختلط بالأعاجم، فصحة الطبع غير مرتبطة بالقبيلة إنما بالأعرابي الذي يسمع منه.
- إن التهمة الموجهة إلى الكوفيين بأنهم يقيسون على الشاذ والنادر بشكل مطلق تهمة غير دقيقة، فقد تبين أن الكوفيين يعنون بالشاذ والنادر أكثر من البصريين، إلا أنهم لا يقيسون على كل ما يسمعونه، بل يقبلون بعضه إذا رأوا إمكانية القياس عليه، ويردون بعضه ثم إن البصريين –الذين برأهم العلماء من هذه التهمة– كانوا يقيسون على الشاذ أحيانا إن رأوا أن ذلك ممكن. أما سبب عناية الكوفيين بالشاذ فيرجع إلى احترامهم الشديد للمسموع وكل ذلك بأثر منهج القراءات القائم على النقل واحترام المنقول.
- يتميز منهج الكوفيين في الاستفادة من فروع القياس المختلفة (العلة، العامل، التأويل والتقدير) بالوضوح والبساطة في أغلب المسائل، وذلك أنهم كانوا يقتفون منهج الخليل بن أحمد القائم على البساطة والوضوح، وكانوا يبتعدون عن الفلسفة وأساليبها التي لجأ إليها البصريون.
- كان تأثر النحاة الكوفيين والبصريين بعلم أصول الفقه ناتجا طبيعيا لما عرف من اهتمام أئمة النحو بهذا العلم، وهذا الأثر يبدو متفاوتا، فبينما يظهر بضعف في السماع، إلا أنه يبدو

واضحا جدا في القياس حتى كأن النحاة لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة في علم الفقه يمكن أن يستفاد منها في علم النحو إلا أخذوها، وقد كان أثر علم الفقه في الفراء واضحا أكثر من غيره من نحاة الكوفة، فإنه كثيرا ما يستخدم أساليبهم وطرقهم.

- أسهمت جهود الكسائي في النحو واجتهاده في وضع القواعد النحوية وتعليل الظواهر اللغوية،في بناء القاعدة الأولى للمذهب الكوفي وقد اعتمد النحاة بعده على آرائه في صياغة قواعدهم واستنباط آرائهم،فكان منهج الكسائي موجها لهم ومرشدا.
- تتميز قواعد الكسائي بأنها قائمة على الاستقراء والجمع، وتتميز هذه القواعد أيضا بالإطلاق لذا جاء النحاة بعده فقيدوا بعض قواعده.
- تتميز آراء الكسائي وتعليلاته بالابتعاد عن التكلف، والاعتماد على المعاني الظاهرة للنصوص.
- اعتمد الكسائي في اجتهاده على المسموع من الكلام العربي الفصيح تبعا لمنهج القراء، فإن لم يجد لجأ إلى القياس، ولجوؤه إلى القياس أثر من آثار البصريين في تفكيره النحوي.
- يتضح من جهود الفراء في وضع القاعدة النحوية، والأصول العامة، وتعليل الظواهر اللغوية أنه كان أوسع فكرا، وأكثر تنظيما، وأحد ذكاء من الكسائي، فهو أبو عمرو الكوفة وخليلها، وهو المنظر لعلم النحو الكوفي، الجامع لأصوله، فإن نحو الكوفة يكاد يكون نحو الفراء.
- تتميز الأحكام التي استنبطها الفراء –كما هو دأب شيخه– بالوضوح والبساطة، فهو يستخرج القاعدة بناء على استقرائه لكلام العرب، ويعلل الظواهر النحوية بأسهل ما يمكن، فليس في آرائه تكلف أو بعد عن الطبيعة اللغوية، وهذا من أهم ما يميز علماء الكوفة، بل يعد الفراء من أوائل من سلكوا مذهب التيسير في النحو إن لم يكن أولهم.
- اعتمد الفراء في اجتهاده على السماع والقياس بدرجة متقاربة، فقد كان يلجأ للقياس أكثر من شيخه اعتمادا على نبوغ عقليته، واتباعا لمنهج المتكلمين الذي عرف به، وهو منهج يعتمد على العقل لأنه يعنى بالجدل والمحاججة والمحاورة.
- يظهر أثر النحو البصري في اجتهاد الفراء واضحا، فكثيرا ما تتشابه قواعده وآراؤه مع قواعد البصريين وآرائهم.
- كان ثعلب إماما حافظا أكثر منه مجتهدا، لأنه لم يكن بمستوى شيخيه في النحو فضلا عن أن قواعد المذهب نضجت زمن الفراء، فلم يكن دور ثعلب إلا المحافظة على المذهب ونشره، لذا كانت آراؤه وقواعده التي أضافها للنحو الكوفي محدودة.

- تظهر شخصية ثعلب في مناقشته لآراء سابقيه والحكم عليها بالقبول أو الرد أكثر منها في اجتهاده واستنباطه الآراء الجديدة.
- سمة الوضوح وعدم التعمق في النصوص تغلب على عقلية ثعلب أكثر من غيره من الكوفيين.
- إن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الأصول محدود، سواء أكان ذلك في السماع أم في القياس، فالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة كانت مصدرا ثريا لكلا الفريقين، غير أن البصريين لا سيما المتأخرين كانوا يخطئون القراء أصحاب القراءات المتواترة، وكان الفواء ممن سار على منهجهم، أما عن الاستشهاد بكلام العرب فالخلاف فيه أقل مما صوره القدماء؛ لأن البصريين لم يلتزموا بقبائل معينة، ولأن الكوفيين لم يأخذوا عن كل العرب.
- أما موقف الفريقين من القياس، فقد كان لأخذ الفريقين عن الخليل دوره في توافق الفريقين فيه، وظل ذلك إلى أن مزج البصريون النحو بالمنطق فظهر الخلاف أوسع ما يكون.
- يظهر الخلاف في المسائل الفرعية واضحا بين الفريقين؛ لأن هذه المسائل اجتهادية يختلف فيها أفراد المذهب الواحد فيما بينهم، لذا كانت أكثر المسائل التي ذكرتها كتب الخلاف مسائل فروع لا مسائل أصول.
- كان الخلاف في المسائل الأصولية في بعض الأحيان سببا في ظهور المسائل الفرعية.
- يتضح من استعراض بعض المسائل الخلافية بأن منهج الكوفيين يقوم على الأخذ بالظاهر والبعد عن التكلف واحترام المنقول، وان منهج البصريين يقوم على الإكثار من التأويل والتقدير والمبالغة فيهما إذا لم تتوافق الشواهد مع قواعدهم.
- تبين أن أحد مصادر المصطلح المهمة عند الكوفيين هو الخليل، وأن الكوفيين والبصريين اخذوا عنه مصطلحاته بألفاظ مختلفة.
- إن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في المصطلح ظاهر، لكن ليس كما قال بعض القدماء والمحدثين بان الكوفيين كانوا يضعون الألقاب إرادة للخلاف لا لشيء آخر إنما هذه المصطلحات للخليل أصلا، لكن نسي أنها للخليل حتى ظن المتأخرون أن الكوفيين هم من أطلقوا عليها هذه الألفاظ.
- تبين أن أثر النحو الكوفي في العلماء المتأخرين بعد انحساره كان يزداد مع الزمن، فأثره في القرن السابع والثامن الهجريين أكبر منه في القرون الرابع والخامس والسادس،والسبب في ذلك أن أثر الفلسفة اليونانية –التي ارتبطت بالنحو البصري وكانت أحد أسباب شيوعه بعد القرن الثالث–بدأ يقل ويضعف في القرون المتأخرة.

- تابع أكثر النحويين المتأخرين الكوفيين في المسائل الخلافية التي استشـــهد بـــها الكوفيـــون بشواهد من القراءات السبع.
- ظل النحو الكوفي مؤثرا في عقليات العلماء فـــي القـــرن الحـــالي وإن كـــان هـــذا الأثـــر ضعيفا،ويظهر هذا الأثر من خلال بعض محاولات الإصلاح والتيسير التي تنـــادي بـــالجمع بين المذهبين الكوفي والبصري.

"ABSTRACT"

This research deals with ' ijtihad ' i.e. the method of thinking in the process of extracting rules in the Arabic and Islamic culture.the research discuss the method of Kufi scholars in this ijtihad .

The objectives of this research includes the following :

***How did kufis deal with analogy?**

***To what exeunt kufi gramar was influenced by Basrite grammar ?**

***To what extent we can depend on kufi grammar in the construction of modern grammar?**

This desertasion consists of four chapters . chapter one deals with sources of 'ijtihad ' in the kufi method . These sources are: sama' i.e. imitating Arabs in there language , and analogy.

Chapter tow deals with ijtihad of the main kufi scholars such as: AL-Kisa'I, AL-farra ', Thaalab, and Ibn Al-Anbari.

Chapter thee implies a constractive study between Kufi and Basrite methods with concentration on sources , branches , and terminology in the two schools .

Chapter four deals with the influence of the kufi method on the grammatical research in the past and present.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.** "رواية حفص عن عاصم".

١- إبراهيم السامرائي، النحو العربي. نقد وبناء، ط١، دار عمار، عمان ، ١٩٩٧.

٢- إبراهيم مصطفى، إحيـاء النحـو ، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٣٧، لاط.

٣- أحمد إبراهيم، من مسائل الخلاف بين سيبوية والأخفش، ط١، دار الطباعـة المحمديـة، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤- أحمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الفضل الميداني النيسـابوري (ت ٥١٨هـ- ١١٢٤م)، مجمع الأمثال، تحقيق قصي الحسين، ط١، دار الشمال ، طرابلس الشرق، ١٩٩٠.

٥- أحمد بن عبد الرحمن ، أبو العباس ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ - ١١٩٦م)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، لا ت.

٦- أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ-١٠٠٥م)، مقاييس اللغة، تحقيق عبـد السـلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٧- أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، كلية دار العلوم، جامعة القـاهرة، ١٩٩١م، لاط، لا مكان نشر.

٨- أحمد الليثي، النحو في مجالس ثعلب، دار العدالة للطباعة، القـاهرة، ١٩٩١، لا ط، لا مكان نشر .

٩- أحمد محمد، شمس الدين، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ-١٢٨٢م)، وفيـات الأعيـان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٨٧م.

١٠- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلـى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٠م. لاط.

١١- أحمد بن يحيى، ثعلب (ت ٢٩١ هـ - ٩٠٤م)، مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السـلام هارون، ط٥، دار المعارف ، القاهرة ، لا ت .

٢٣- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١م. لا ط .

٢٤- خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ١٩٨٥م، لا ط، لا دار نشر.

٢٥- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م، لا دار نشر.

٢٦- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، لا ط ، لا ت .

٢٧- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد رضا مروة، ط١، الدار العالمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٨- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، مصر، لا ت.

٢٩- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م،لا ط.

٣٠- ديوان ذي الرمة، شرح حاتم بن أحمد الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، ط١، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.

٣١- ديوان زهير بن أبي سُلمى، ط١، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.

٣٢- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ - ١٠٨٣م) تحقيق درية الخطيب، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.

٣٣- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق عبد الحفيظ السلفي، مكتبة أطلس، دمشق، لا ط ، لا ت.

٣٤- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت .

٣٥- ديوان مسكين الدرامي، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، ط١، مطبعة دار البصري، ١٩٧٠م.

٣٦- ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم داوود سلوم، ط١، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٨م.

٣٧- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع وتنسيق عبد القدوس صالح، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لا ط ، لا ت .

٣٨- سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)،الطبعة العربية الأولى، دار الشروق، عمان، ١٩٩٧م.

٣٩- سعيد الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية،الطبعة العربية الإولى، دار أسامة، عمان، ١٩٩٨م .

٤٠- سهير محمد خليفة، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني، ط١، دار السعادة، القاهرة، ١٩٨٢م.

٤١- شوقي ضيف، تجديد النحو، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٤٢- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٢، دار المعارف، القاهرة، لا ت.

٤٣- طاهر سليمان حمودة، القياس في الدرس اللغوي، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

٤٤- عبد الجبار القزاز، الدراسات اللغوية الحديثة في العراق، ط١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

٤٥- عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف، القاهرة، لا ط، لا ت.

٤٦- عبد الحي بن عمار الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ - ١٦٧٨م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت .

٤٧- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م، لا ط.

٤٨- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م)، الاقتراح في أصول النحو، ط١، دار جروس برس، قبرص، ١٩٨٨م.

٤٩- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م، لا ط.

٥٠- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، ط١، دار إحياء الكتب العلمية، ١٩٥٨م، لا مكان نشر.

٥١- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٥٢- عبد الرحمن بن اسحق، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ - ٩٤٩م)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م.

٥٣- عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨١١ هـ - ١٤٠٦م)، مقدمة ابن خلدون، ط١، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٤- عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، لا ط .

٥٥- عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ - ١١٨١م)، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٥٦- عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ - ١١٨١م)،جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.

٥٧- عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ - ١١٨١م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م.

٥٨- عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٩٧م.

٥٩- عبد القادر بن عبد الله، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي(ت١٣٤٩هـ-١٩٣٠م)، الموفي في النحو الكوفي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٤، ج٢، ج٣، مجلد ٢٥، ج١، ج٢، ج٣، مجلد ٢٦، ج١، ج٢،ج٣،ج٤، تقديم محمد بهجة البيطار.

٦٠- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ - ١٦٨٢م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

٦١- عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط١، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٦م.

٦٢- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م، لا ط.

٦٣- عبد الله الجبوري، أبو جعفر الرؤاسي، نحوي من الكوفة، ط١، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨م.

٦٤- عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ - ١٢١٩م)، التبيان في شرح الديوان (شرح ديوان المتنبي)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، لا ط .

٦٥- عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ - ١٢١٩م)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار المأمون، دمشق، لا ط، لا ت .

٦٦- عبد الله بن عقيل، بهاء الدين (ت ٧٥٦هـ - ١٣٥٥م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م، لاط.

٦٧- عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ - ١٣٦٠م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لا ط ، لا ت .

٦٨- عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ - ١٣٦٠م) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٦م.

٦٩- عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ - ١٣٦٠م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

٧٠- عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ - ٨٣١م)، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤م.

٧١- عبد الواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ - ٩٩١م)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار نهضة مصر للطبع، القاهرة، ١٩٧٤م.

٧٢- عثمان بن جني، أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ - ١٠٠٢م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٥٢م، لا ط .

٧٣- عثمان بن جني، أبو الفتح (ت ٣٩٢ هـ - ١٠٠٢)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.

٧٤- عفيف دمشقية، خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون)، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لا ت .

٧٥- علي بن الحسين أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ - ٩٦٧م)، الأغاني، تحقيق عبد.أ.علي مهنا، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٧٦- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ - ٨٠٥م)، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م.

٧٧- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ - ٨٠٥م)، معاني القرآن، جمع عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧٨- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٧٩- عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ - ٨٦٩م)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لا ط ، لا ت .

٨٠- عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ - ٨٦٩م)، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

٨١- عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ - ٧٩٦م)، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، لا ت .

٨٢- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف، القاهرة، لا ت .

٨٣- كاظم إبراهيم كاظم، النحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

٨٤- لفيف من المستشرقين، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد، نشرهُ أ،ي، ونسنك، مكتبة برين، مدينة ليدن، ١٩٣٦م.

٨٥- مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ - ٧٩٥م)، الموطأ، بمراجعة وإشراف نخبة من العلماء، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.

٨٦- محمد بن إسحق، ابن النديم (ت ٤٣٩هـ - ١٠٧٤م)، الفهرست، تحقيق شعبان ووليد العوزة، دار العربي، القاهرة، ١٩٩١م، لا ط .

٨٧- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (٢٥٦هـ - ٨٧٠م)، صحيح البخاري بحاشية السندي، دار المعرفة، بيروت، لا ط، لا ت.

٨٨- محمد بن حبان التميمي (ت ٣٥٤ هـ - ٩٦٥م)، ثقات ابن حبان، تحقيق شرف الدين أحمد، ط١، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٩٨٢م.

٨٩- محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ - ١٢٨٧م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

٩٠- محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ - ١٢٨٧م)، شرح كافية ابن الحاجب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، لا ط .

٩١- محمد بن الحسن، أبو بكر الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ - ٩٨٩م)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، لا ط ، لات.

٩٢- محمد حسين صبرة، ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، كلية العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣م، لا ط .

٩٣- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ط٢، دار الحداثة، بيروت، لا ت .

٩٤- محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ - ٨٤٥م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠م، لا ط .

٩٥- محمد سمير اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ط١، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٨م.

٩٦- محمد بن سهل، أبو بكر بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ - ٩٢٩م)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٩٧- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، علق عليه عبد العظيم الشناوي، ومحمد الكردي، ط٢، لا دار نشر، لا ت .

٩٨- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ - ١٢٧٣م)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

٩٩- محمد عبد المطلب البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللغوية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، لا ط .

١٠٠- محمد بن علي بن عمر الجبان (ت ٤١٦هـ - ١٠٢٦م)، شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار القزاز، ط٢، دار الشؤون العامة، بغداد، ١٩٩١م.

١٠١- محمد بن علي، أبو العرفان الصبان (ت ١٢٠٦ هـ - ١٧٩٢م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، لا ط ، لات.

١٠٢- محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ - ١٢١٠م)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، تقديم خليل محيي الدين، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م، لا ط .

١٠٣- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط٤، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م.

١٠٤- محمد بن القاسم، أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ - ٩٤٠م)، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٦م.

١٠٥- محمد بن القاسم، أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ - ٩٤٠م)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

١٠٦- محمد بن القاسم، أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ - ٩٤٠م)، المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.

١٠٧- محمد بن محمد، شمس الدين، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م)، غاية النهاية في طبقات القراء، نشرهُ ج. برجستراسر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

١٠٨- محمد بن محمد، شمس الدين، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م)، النشر في القراءات العشر، قدم له علي الضباع، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٠٩- محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الرباط، ١٩٩٦م، لا ط.

١١٠- محمد بن مكرم الأنصاري، ابن منظور (ت ٧١١هـ - ١٣٠٩م)، لسان العرب، صححهُ أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م.

١١١- محمد بن يزيد، ابن ماجة (ت ٢٧٣هـ - ٨٨٦م)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، لا ط، لا ت.

١١٢- محمد بن يزيد، المبرد (ت ٢٨٥هـ - ٨٩٨م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م.

١١٣- محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ - ٨٩٨م)، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ط١، دار عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

١١٤- محمد بن يعقوب، الفيروز أبادي (ت ٨١٧هـ - ١٤١٢م)، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧٢م، لا ط .

١١٥- محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ - ١٣٤٤م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

١١٦- محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ - ١٣٤٤م)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق الشيخ زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢، لا ط.

١١٧- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط١، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

١١٨- محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

١١٩- محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٨٣هـ - ١١٤٤م)، المفصل في النحو، تحقيق كمال جبري، دار البشير، عمان، ١٩٩٧، لا ط .

١٢٠- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ط١، دار قتيبة، بيروت، ١٩٩١م.

١٢١- مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ - ٨٧٥م)، صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٢٩م، لا ط.

١٢٢- المفضل بن محمد بن مسعر (ت ٤٤٢هـ - ١٠٥٠م)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط٢، دار هجر، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٢٣- المفضل بن يعلى الضبي (ت ١٧٠هـ - ٧٨٦م)، المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط١٠، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٢٤- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة بابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٢٥- مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ط٢٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م.

١٢٦- هبة الله بن علي الحسني العلوي، ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ - ١١٤٨م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط ، لا ت .

١٢٧- يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ - ٨٢٢م)، معاني القرآن، تحقيق جـ١، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، جـ٢ محمد علي النجار، جـ٣ علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٢٨- يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ - ٨٢٢م)، المقصور والممدود، تحقيق ماجد الذهبي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٢٩- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ - ١٢٢٩م)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

١٣٠- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ - ١٢٢٩م)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط ، لا ت .

١٣١- يوسف بن عبد الله أبو القاسم الزجاجي (ت ٤٥١هـ - ١٠٢٤م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦م.

-١

الدوريات والأبحاث. المقالات العلمية :

١- أمين الخولي، " الاجتهاد في النحو العربي"، بحث في كتاب الأعمال الكاملة لأمين الخولي، تقديم شكري عياد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٥٥م، لا ط.

٢- أمين الخولي، " هذا النحو"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ٧، ١٩٤٤م.

٣- حنا حداد، " هشام بن معاوية الضرير وآراؤه في النحو واللغة"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد ٦، عدد ٣، ١٩٩١م.

٤- عبد الجبار القزاز، "جواز إضافة الاسم إلى مرادفه أو صفته إذا اختلف اللفظان"، مجلة الضاد، بغداد، ١٩٨٩م.

٥- كمال إبراهيم، الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية، مجلة الأستاذ، مجلد١٤، عدد١، ١٩٦٦ - ١٩٦٧م.

٦- مرتضى جواد باقر، " نظرات في النحو العربي"، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، عدد١، السنة٩، ١٩٧٦م.

٧- مصطفى جواد، "كيفية إصلاح العربية"، مجلة لغة العرب، الجزء ٢، السنة ٩، ١٩٣١م.